من أصول التحويل
فى نحو العربية

تأليـف

دكتــور

ممدوح عبد الرحمن

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير . الأزاريطة . ت : ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس . الشاطبى - ٥٩٧٣١٤٦

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ

إهـــــداء

إلى معلمتى الأصيلة ....

السيدة / حليلة حسنين منصور

التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة وشمعتى التى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى، وشراعى الذى يشق لى الأمواج بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ومركبى الذى يقلّنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ.

فعدت كذى رجلين رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلّتِ

وكنت كذات الظلع لمّا تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلت

مقـــدمــــة

شاعت النظرية التحويلية وارتبط بهذا الشيوع اسم تشومسكى، وتناولت أبحاث عربية كثيرة هذه النظرية بالدراسة، وتناول بعضها وجوهًا من التقابل بين ظواهر العربية وبعض أسس هذه النظرية وإجراءاتها، وأجرت بعض البحوث تطبيقات نصية على هذه النظرية، منهم على سبيل المثال الدكتور "خليل أحمد عمايره" والدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف"، وأجرى الدكتور "محمود سليمان ياقوت" دراسة شبيهة بالتطبيقية لأنها تناولت التطبيقات من خلال كتب النحو والصرف واللغة.

و لم نعمد فى بحثنا هذا إلى وجوه من هذه المقابلات أو إلى تطبيق من هذه التطبيقات، ولكن يعنينا مفهوم النظرية وبعض أسسها التى تمثل ظواهر عامة فى لغات البشر، وما أسميناه فى الفصل الأخير بالتطبيقات نعنى بها تطبيقات من أبواب النحو وكتبه على بعض الاستعمالات العربية.

ولقد أظهر دكتور "ميشال زكريا" النظرية التحويلية وصاحبها خصوصًا بأنه معنىٌّ بلغات البشر، ووضع ضوابط لهذه اللغات، وإن صح هذا يجعل"تشومسكى" مهمومًا بلغات البشر وقواعدها فذلك لكى يفهم هو هذه القواعد والضوابط ليحدِّث ما يريد من مقابلات أو مقارنات أو يجد تفسيرات للاستعمالات التى يعنى بها عناية حقيقية، وهو بنفسه -أى "تشومسكى"- يعترف باستفادته من لغويين كثيرين للغات مختلفة ومنهم "بانينى الهندى"، والحقائق التاريخية تثبت أنه استفاد من آخرين غير "بانينى" لم يذكرهم هو سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، وقد ظهرت ثمرة هذه الحقائق فى البحوث العربية المترجمة أو المقابلات التى صدرت، وهى بين أيدينا الآن ولقد استفدنا من أغلبها فى هذا البحث.

فى هذا الإطار كتبنا هذا البحث الذى يحوى بعض الأصول التى ارتكز عليها النحو العربى والتى مثلت أسسًا وركائز استعان بها التحويليون فى تحليل ظواهر اللغات واستعمالاتها وهى : الأسس، والنموذج الصرفى، والأصل والفرع، والعامل، والتقدير والتأويل، وتفسير الاستعمالات وتبريرها، والتطبيقات.

وأقدم عظيم شكرى وامتنانى للسيدة الجليلة الفاضلة "ليلى إدوار عبده سمعان" ولكل من أعان فى تسجيل وإخراج هذا البحث؛ عسى الله أن يجعله نافعًا وله الحمد ومنه المنّة.

دكتور

ممدوح عبد الرحمن

الإسكندرية

الفصل الأول

الأســس المشتركـــة

الأسس المشتركة

قد يكون مهمًا هنا أن نتناول بالعرض والدرس عمد النحو العربي وأسسه خصوصًا في هذا الموضع من الدراسة، تلك الركائز التي بُنى عليها النحو العربي وانطلقت منها مباحثه، وعُولجت بها ظواهر اللغة واستعمالات العرب؛ لما في هذا العرض والدرس من أثر سيظهر فيما يأتي من فصول، وستظهر ثمرة هذا التناول جلية قبل نهاية هذه الدراسة.

ولقد ركز هذا البحث على الفكر النحوى العربي بما هو موجود فيه وليس ما يجب أن يكون عليه، ودرس خصائصه النحوية الكائنة فيه؛ لا ما تأثر به أو ما يمكن أن يكون قد تأثر به.

هكذا كانت البحوث السابقة، فلقد رأت تلك الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوًا معياريًا لا نحوًا وصفيًا، ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول "محمد بن مالك" في ألفيته (فما أبيح افعل ودَع ما لم يُبَحْ). ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع، وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها أم تراكيبها؛ ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد "أحكامًا" فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص مهارات التخريج والتأويل، فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا في المسموع يحفظ ولا يقاس عليه[1].

---

[1] انظر الدكتور تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.

والحقيقة أن بعض الباحثين المحدثين خلط فى حكمه على النحو العربى بين مرحلتين من التأليف :

- **المرحلة الأولى :** هى مرحلة الخليل وسيبويه والمبرد وأبى على الفارسى وابن جنى.

- **والمرحلة الثانية :** هى مرحلة المنظومات النحوية والشروح والتعليقات والحواشى.

ويبدو أن أحكامهم إنما كانت تصدر عن نقدهم للمرحلة الثانية، ولكن غالبًا ما كان يعبر عنه بعبارة النحو العربى وليس مرحلة محددة من مراحل التأليف فيه.

إن منهج النحويين العرب فى تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض (بنية عميقة) لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة بدت فى معالجتهم، و(البنية السطحية) لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التى تحكم تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم أنه تحويل عفوى قائم على دقة النظر للأمور، ويكشف فى الوقت نفسه استقامة المنهج الذى سلكوه واستواء الطريق الذى أمّوه. وليس ذلك لأن هناك منهجًا حديثًا يفعل ذلك.

ولسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك ولكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذى يؤدى إلى هذا الحكم مع ملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكرى الخاص به، وظروفه الثقافية التى تحكمه[1].

لقد اعتمد "تشومسكى" -رائد النظرية التوليدية التحويلية- فى بناء نظريته على الفلسفة العقلية الذهنية، وقد تأثر فى هذا الأمر بالفيلسوف العقلى "ديكارت"

---

[1] انظر الدكتور (عبده الراجحى): النحو العربى والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م، ص ٧٥.

وجماعة النحاة الشبان بألمانيا، وكذلك بمدرسة (بورت رويال) التي كانت امتدادًا طبيعيًا للمنهج العقلي عند "ديكارت"، كما تأثر بالمفكر "همبولدت" حيث يقول : «ليس من الجديد القول أن اللغة مبنية على أساس نظام من القوانين التي تقرر تأويل جمل اللغة الكثيرة بغير حدود». فلقد عبر "همبولدت" عن هذا بشكل واضح قبل ما يزيد على قرن في مقدمته لعلم اللغة المشهورة، ولو أنه نادرًا ما قرأ "همبولدت" ولقد كانت وجهة نظره القائلة «إن اللغة تستخدم بشكل غير محدود وسائل محدودة» وأن قواعد اللغة يجب أن تصف العمليات التي تجعل هذا ممكنًا، كانت وجهة النظر هذه نتاجًا لاهتمام مُلِحٍّ ضمن الفلسفة العقلية للغة، والعقل بهذا الجانب الخلاق للاستعمال اللغوي يشكل مظاهر النظرية النحوية[1] .

ونظرية العامل التي بناها الخليل على الاستعمال اللغوي، والتي بناها النحاة المتأخرون على الفكر الفلسفي الذي كان طاغيًا في ذلك الوقت، أو لكونه أداة من أدوات البحث العلمي وقتئذ مما نجم عنه ظهور أبواب نحوية كالتنازع والاشتغال، ليست مبنية على الاستعمال اللغوي، وفرق بعيد بين الغاية التي هدف إليها النحاة الأولون والنتيجة التي انتهى إليها النحاة المتأخرون، أو بين النحو الذي رُسمت حدوده في القرن الثاني، والنحو الذي سار عليه النحاة في القرون المتأخرة.

صحيح أن الخليل كان يهدف إلى تنظيم هذه الدراسة، وإلى إدخالها في جملة الدراسات العلمية ذوات القواعد والأصول العامة، فإن لم تكنها تمامًا فأشبه ما تكون بها، كما تدل عليه أقواله التي كان يرسلها على أنها أحكام وقوانين عامة، كقوله : «ليس في الدنيا حرف تلحقه الإضافة إلا كان محركًا مكسورًا»، وكقوله: «الموصوف بالنكرة نكرة والمضاف إلى النكرة نكرة»، ونحو ذلك.

وصحيح أنه كان يعنى بتلك الأصول وينسب المسائل التي لا تنطبق عليها هذه الأصول إلى الشذوذ؛ إلا أنه لم يتنكر للطبيعة اللغوية و لم يتغافل عنها،

---

[1] انظر (نعوم تشومسكي): مظاهر النظرية النحوية، ترجمة (مرتضى جواد باقر)، بغداد ١٩٨٣، ص ٤٥.

فلو تتبعت كلامه لوحدته واضعًا ذلك نصب عينه، لم يقرر شيئًا إلا في ضوئه، و لم يستخرج أصلاً إلا وهو يتصل بسبب منه.

وفي اللغة من الظواهر العامة ما يصلح لأن تكون أصولاً عامة أو شبه عامة، وهذه الظواهر اللغوية العامة هي التي كان الخليل ينشد الوصول إليها، ويعنى بتفسيرها، ويظهر ذلك من قياسات الخليل وتعليلاته. فمن رأى الخليل أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا، لأنهم يستثقلون اجتماع الهمزتين، وقد سأله سيبويه عن ترجيحه تخفيف الثانية، مع أن أبا عمرو بن العلاء -أحد القراء السبعة- كان يقرؤها بتخفيف الأولى، وتحقيق الآخرة، فقال : «إني رأيتهم حين أرادوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الأخيرة، وذلك جاء وآدم»[1].

فهو هنا قاس اجتماع الهمزتين، كل واحدة منهما في كلمة على اجتماعهما في كلمة واحدة. وقياسه هذا صحيح يستند إلى سليقة أغلب العرب في كلامهم، في معاملتهم الهمزة الثانية إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، لأن الملاك فيه هو اجتماع الهمزتين، واستثقال العرب إياهما، فالثقل الحاصل من الهمزتين هو سواء أكانتا في كلمتين أم في كلمة واحدة.

راق النحاة المتأخرين المنهج الفلسفي أو اضطروا إليه لأنه كان المنهج المألوف والطريقة المتبعة لدى المفكرين والدارسين، فتأثروا به تأثرًا كبيرًا يدل عليه كلامهم في عوامل النحو، فلم ينظروا إلى العامل وعمله كما كان الخليل ينظر إليه، فنظرة الخليل إليه كانت في ضوء تذوقه الحروف ومراقبته الكلمات في ثنايا التأليف، وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات. أما الآخرون

---

[1] انظر سيبويه : الكتاب، ج٢، ص ١٦٧، ط بولاق، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧م.

فكانت نظرتهم إليه فى ضوء التفكير الفلسفى المجرد، فأصبح عندهم العامل من المعمول بمنزلة العلة من المعلول. أخذوه من كلام المتكلمين فى العلة والمعلول والسبب والمسبب، وأصبح العامل فى النحو كالعلة فى الكلام، وخصائصه هنا هى خصائصه هناك، فإذا لم يجز عقلاً أن تجتمع علتان على معمول واحد وإذا تنازعتاه فهو لإحداهما، لم يجز عقلاً أيضًا أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وإذا اجتمعا وتنازعا معمولاً واحدًا فهو لأحدهما فقط، كما قال "ابن مالك" :

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل   قبلُ فللواحد منهما العمل

ومن هنا نشأ فى النحو باب يسمونه "باب التنازع"، وهو مبنىٌ على اجتماع عاملين يتنازعان معمولاً واحدًا، كقولهم : (أكرمنى وأكرمت زيدًا) فهنا عاملان (أكرمنى وأكرمت)، وقد تنازعا معمولاً واحدًا هو (زيد)، أحدهما يقتضى رفعه وهو الأول، والثانى يقتضى نصبه وهو الثانى، ولا يجوز أن يكون معمولاً لهما جميعًا، فيكون مرفوعًا ومنصوبًا فى آنٍ واحد، لأن الضدّين لا يجتمعان، فلابد أن يختص به أحد العاملين[1].

إن الفكر النحوى وُجد منذ الخليل؛ لكنه كان فكرًا مبنيًا على افتراضات من واقع الاستعمال اللغوى وليس فكرًا فلسفيًا؛ فطريقته مبنية على الافتراض فلم يزل يفترض مسائل لم يرد منها شىء من كلام العرب لتطبيق الأصول التى استخرجها عليها، وهو نوع من الاستقراء، ولكنه استقراء لصور يستخرجها العقل فى ضوء الأساليب، وحمل لها فى الحكم على ما ورد من كلامهم.

وكأن الفقهاء من ذوى الرأى والقياس قد نهجوا هذا المنهج أيضًا، وكأن الافتراض لازمة للمنهج العقلى الذى سار عليه أبو حنيفة فى الفقه والخليل فى النحو.

---

[1] انظر دكتور مهدى المخزومى : الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه، ط٢ بيروت ١٩٨٦، ص ٢٤٤ : ٢٤٨.

والحق أن كلتا المدرستين اجتهادية تعتمد على الرأى والقياس أكثر مما تعتمد على الرواية والنقل، بل قد لا تعنى بالمرويات وإن صح سندها إذا خالفت شيئًا من أصولها المقررة[١] .

والقياس هو الأصل الثانى من أصول النظر النحوى. ولعل "عبد الله بن إسحق الحضرمى" يُعدّ من أقدم القراء النحاة الذين نُسب إليهم الولوع بالقياس فيما ذكره الرواة.

ولعل من أهم النتائج التى أبرزها التحليل العلمى للقياس واستخدامه عند النحاة، أنه يمكننا التمييز بشكل واضح بين مدلولين لهذا المصطلح هما :

- القياس بمعنى اطراد الظاهرة فى النصوص اللغوية المسموعة وعدّ ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغى الالتزام بها وتطبيقها فى الاستعمال، ومن ثم فالذين يطبقونه يرفضون الأخذ بالظواهر اللغوية الشاذة. وهذا هو المفهوم الاستقرائى للقياس[٢].

أما المدلول الثانى للقياس فهو عملية تشكلية صورية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطى الأول حكم ما أُلحق به أو هو، كما يقول "ابن الأنبارى" حمل غير المنقول إذا كان فى معناه[٣] .

فالقياس النحوى هو الأحكام النحوية التى تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التى لم ترد، وهناك نوع آخر من القياس يتردد أيضًا فى كتب النحو، وهو قياس

---

(١) انظر دكتور مهدى المخزومى : الخليل أعماله ومنهجه، ص ٢٣٤.

(٢) انظر تمام حسان : الأصول - دراسة أبستمولوجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٣) انظر السيوطى : الاقتراح فى أصول النحو : تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٤.

أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنه مشابه أو قياس على كذا، وهذا القياس يطلق عليه (القياس العقلى) لأن للعقل فيه دورًا فى عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.

وفئة اللغات الإنسانية تتسم بميزة محددة وراثيًا ومختصة بالنوع الإنسانى إذا ما عددنا قواعد اللغة تكوّن تصور المعرفة المكتسبة أو تؤلف مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات هذه المعرفة، فإن الملكة اللغوية يمكن عدّها خاصية راسخة فى الجنس الإنسانى، ومكونًا من مكونات العقل الإنسانى وخاصية تحول الخبرة إلى قواعد، ونعتقد بأن النظرية الألسنية العامة أو نظرية القواعد الكلية هى كناية عن فرضية مختصة بخاصية الاكتساب هذه، فمن هذه الزاوية خاصة تُعد أن كل نظرية ألسنية يمكن اقتراحها، وبخاصة النظرية الألسنية التوليدية والتحويلية تهدف فى الواقع إلى البحث وإن كان ذلك بصورة جزئية فى هذه الميزة الخاصة بالنوع الإنسانى.

إن اللغات الإنسانية -وإن تنوعت إلى حد كبير- تبقى فى جوهرها الوسيلة المتيسرة للإنسان لتحقيق عملية التواصل فى المجتمع، فكل اللغات البشرية تسند عناصرها إلى خصائص العالم الطبيعى المحيط بالإنسان وإلى معانيه وأشيائه فهذا العالم يدركه أساسًا ويصوره كلية وعلى المنوال نفسه كل إنسان سوى من الناحية الفسيولوجية والسيكولوجية، زد على ذلك أن اللغات البشرية كلها تقوم بأداء الوظائف نفسها فى عمليات التكلم فهى تسرد الأحداث وتطرح الأسئلة وتأمر وتتعجب وتنفى وتجزم، كما أن كل اللغات تستعمل الأجهزة الفسيولوجية.

إن ما يلفت انتباه الباحث بالرغم من تنوع اللغات هو وجود بعض المظاهر المتشابهة بين لغات لا جامع بينها تاريخيًا، كما أن الدراسات اللغوية التى أجريت على اللغات المتنوعة قد أظهرت أن التماثل بين اللغات هو بصورة أساسية فى المستوى العميق، فى حين أن التباينات هى فى مستوى يقارب المستوى السطحى.

يقر "تشومسكى" فى هذا المجال أن اللغات، وإن تنوعت إلى حد كبير، فهى تنتظم فى الحقيقة فى العمليات الشكلية نفسها التى تكون الجمل النحوية، فيتخذ من هذا النوع من التماثل الملحوظ بين اللغات البشرية دليلاً كافيًا لدعم نظرية الألسنية العقلانية، ولئن كان هذا التماثل الشكلى والوظيفى الذى نلمحه فى اللغات يشير من بعض نواحيه إلى وجود قواعد وضوابط كلية تجمع بين اللغات رغم تنوعها وتعددها بصفة أساسية؛ فوجود هذه الضوابط أو الكليات اللغوية راجع إلى الملكة اللغوية الوراثية التى هى خاصية إنسانية يمتاز بها الجنس البشرى، فالكليات اللغوية لا يمكن فهمها إلا فى إطار الخاصية الإنسانية هذه التى تمدها فى الواقع بمبررات ومسوغات وجودها[1].

وقد قابل بعض الباحثين بين بعض القضايا فى النحو العربى ونظائرها عند التحويليين؛ وأهم هذه القضايا قضية "الأصل والفرع"، وقضية "العامل"، وقواعد "الحذف"، وقواعد "الزيادة" أو "الإقحام" وقواعد "إعادة الترتيب" ومفهوم "النحو والسليقة" و"ما ينحصر وما لا ينحصر" و"السطحى والعميق".

لقد طبقت على التراكيب العربية نظريات أوروبية حديثة كنظرية التحليل إلى الأنماط الشكلية، ونظرية المكونات المباشرة، وكلها تعتمد على الوصف المحض، وكذا القواعد التوليدية التحويلية.

وفى النهاية تبين أن كل نظرية من هذه النظريات تفتقر إلى عنصر من العناصر التكاملية التى حلل النحاة العرب على أساسها التراكيب والنصوص العربية، فإذا اهتمت هذه النظريات بجانب أهملت معه جوانب أخرى ضرورية للوصول إلى فحوى التركيب العربى؛ فتحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة تحليل يكتفى بوصف تصنيف أنماط مختلفة من التراكيب الموجودة فى اللغة، ولا يساعد على تفسير سلوك

---

(1) انظر الدكتور (ميشال زكريا) : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٢، ط١، ص ٧٣.

هذه التراكيب، ولا يعرض للعلاقات القائمة بين بعض التراكيب كما هو الحال بين تراكيب الجملة الفعلية ذات الفعل المبنى للمعلوم والجملة الفعلية ذات الفعل المبنى للمجهول، وكما هو الحال بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية فى اللغة العربية.

وأخيرًا فإننا نستطيع أن نقول : إن أصحاب هذا المنهج يعمدون إلى تنحية المعنى جانبًا مع إقرارهم بجدواه، كما أنهم لا ينظرون إلى الوظائف النحوية عند تقسيم الجملة إلى مكوناتها المباشرة، ومع ذلك فهم فى الحقيقة لا يتعدون عن الطريقة التقليدية، إذ كل من هؤلاء وأولئك يعمدون إلى تقسيم الجملة قسمين رئيسين هما فى الحقيقة (المسند) و(المسند إليه) سواء أكان (المسند إليه) مفردًا أم ما عبر عنه بأنه امتداد للمفرد، كما يبدو أن تجزئة الجملة بطريقة المكونات المباشرة تعتمد على افتراضات مسبقة عن الرتب النحوية لعناصر الجملة[(١)].

إذ ينبغى أن نكون قادرين بطريقة ما على تحديد العناصر التى تقطع الجملة إليها، ولكن هذا التقطيع إلى المكونات المباشرة وحده لا جدوى منه إلا مجرد وصف أنماط مختلفة من التراكيب وتصنيفها[(٢)] .

فالتوزيعية التى تأسست فى أحضان المدرسة البنيوية الأمريكية، والتى نلمح بداياتها عند "زيلج هاريس" فى كتابه (مناهج فى علم اللغة البنيوى)، كان لكل من "هوكيت" و"جليسون" دور كبير فى ذيوعها ونشرها، كما كان للغوى الإنجليزى "فريز" فضل كبير فى إبرازها عمليًا حيث قام بتطبيقها تطبيقًا شاملاً على اللغة الإنجليزية فى كتابه (التركيب فى الإنجليزية). ويُعدّ هذا التطبيق نموذجًا للتركيبات التوزيعية[(٣)] .

---

(١) See : Grammar, Frank Palmar, p. 128, Penguin Books 1973.

(٢) انظر الدكتور محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٣، ص ١٩٦.

(٣) انظر الدكتور ميشال زكريا : الألسنية (علم اللغة العام) المبادئ والأعلام، بيروت ١٩٨٣، ط٢، ص ١٠٤.

تركز هذه النظرية على تعريف أقسام الكلام تعريفًا مكانيًا بحيث لا تُعرف بوظيفتها التركيبية التامة، وإنما بتوزيعها وحده (أى جميع الكلمات التى يمكن أن تشغل المجموعة نفسها من المواضع). فكل عنصر لغوى له سياقات محددة يأتى فيها وسياقات أخرى لا يقع فيها.

لم تكن هذه النظرية فى عمومها بغريبة أو ببعيدة عن متناول النحاة العرب، وليست فكرة التضام التى تظهر واضحة فى أعمال النحاة العرب إلا تطبيقًا لمفهوم التوزيعية، ولقد عرف النحاة العرب أنواع الضمائم المختلفة، وحددوا الكلمات التى ينبغى أن تقع فى توزيع معين، ولا تقع فى توزيع آخر، لأنها لا تصلح لذلك.

فالأساس فى توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى، هذا الأساس هو ما قد قام به العلماء العرب فى أبواب الإضافة والتوابع وغيرها من الأبواب.

رأى "تشومسكى" أن اللغة عبارة عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر، وكل اللغات الطبيعية فى شكلها المكتوب والمنطوق تتوافق مع هذا التعريف، وذلك لأن كل لغة طبيعية تحتوى على عدد متناهٍ من (الفونيمات)، وكل جملة بالإمكان تصورها كتتابع (فونيمات)، علمًا بأن عدد الجمل غير متناه[1].

ومن ثم فإن هذه النظرية لم تُعر الوصف أهمية تعادل الهدف الرئيس المتمثل فى إعطاء تفسير لهذه الظاهرة العقلية الإنسانية –أى "اللغة"– ومن هنا كان الشغل الشاغل لهذه النظرية هو تحديد صيغة القواعد اللغوية التى تمثل ذلك النظام الذهنى.

---

(١) N. chomsky : cyntactic Structures, The Hague montontrad, 1969, p. 15.

فالقواعد هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية لأنها النظام الذي عن طريقه يُوَلِّد المتكلم -متكلم اللغة المعينة- كل الجمل فى لغته، و"تشومسكي" يرى أن النظرية اللغوية يجب أن تحلل قدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل وعلى أن يتفهمها. فعالم اللغة يقوم عمله على صياغة القواعد التي بمقدورها إنتاج مادة البحث، أي القواعد القائمة ضمن مقدرة متكلم اللغة على إنتاج الجمل وتفهمها. وقد ذكر ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) هذا النوع من الجمل المركبة وسماها "الجمل الكبرى"، فالجملة الكبرى قد تكون اسمية وقد تكون فعلية، والاسمية يكون حد خبرها جملة نحو قولنا : "زيد قائم أبوه" والفعلية نحو قولنا: "ظننت زيدًا يقوم أبوه"، "غلامه منطلق" جملة صغرى، فالجملة الكبرى تتألف من أكثر من جملة، فتارةً تتألف من جملتين اسميتين، وتارةً تتألف من جملتين فعليتين، فالجمل العربية إذن تطول وتمتد، شأنها في ذلك شأن اللغات الطبيعية الأخرى، ولعل الجمل التي لا محل لها من الإعراب وجمل الصلة والصفة والحال، وجمل الاستئناف والجمل الاعتراضية التفسيرية وغيرها خير دليل على ذلك. وعلى الرغم من أن الجمل السابقة هي المسئولة عن مهمة الامتداد والاستطالة في الجملة الكبرى؛ فإنها دائمًا تكون محدودة لكن عددها غير محدود.

فموجب الإعراب هو المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد (كالفاعلية) و(المفعولية) و(الإضافة)[1]. والمعاني الثلاثة توزع عليها حالات الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر، ومعنى "الفاعلية" يشمل الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملةالاسمية «جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمَد وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ والخبر»[2].

---

[1] انظر الرضي : شرح الكافية، دار الكتب العلمية، ط٣ لبنان، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج١، ص ١٧، السيوطي : همع الهوامع، بيروت ج١، ص ١٥، (د.ت)، ابن يعيش : شرح المفصل : عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي (د.ت)، ج١، ص ٥٧.

[2] انظر الرضي : شرح الكافية، ج١، ص ٢٠، السيوطي : همع الهوامع، ج١، ص ٢١.

وقد يكون الغرض من التحويل هو القصد إلى المبالغة والتأكيد، وهذا معنى يضاف إلى معنى الجملة الأصلى المعدول عنها أو المحول عنها، وهذه الأغراض التى يفيدها التحويل سبقت بها نظرية النحو العربى النحو التحويلى بزمن بعيد، وذلك أن "تشومسكى" كان فى أول الأمر يعتقد أن البنية العميقة هى التى عليها كل الاعتماد فى إمداد الجملة بمعناها الأساسى، ثم عدل عن ذلك إلى إعطاء البنية السطحية والعناصر التحويلية بعض الأهمية فى إمداد الجملة بالمعنى وأنها تشارك البنية العميقة فى تحديد الدلالة، ثم أصبح أخيرًا، وبتأثير من بعض زملائه وأتباعه، يدافع عما يسميه النظرية النموذجية الموسعة، وفيها يرى الاعتماد على البنية السطحية فى التفسير الدلالى للجملة[١] .

كان المصطلح التوأم لمصطلح التحويل هو التوليد Generation وهو يعنى أن النحو يجب أن يولد كل الجمل الصحيحة نحويًا للغة فقط، ومع هذا يجب كما يقول "فرانك بالمر" ألا يخدعنا هذا المصطلح، فهو لا يعنى أن النحو فى الحقيقة سيقدم هذه الجمل صوتيًا إلى الوجود الفعلى، ولكنه فحسب يعنى أن النحو يجب أن يحدد عن طريق قواعده ومصطلحاته ما يمكن أن ينتجه من الجمل الممكنة فى اللغة.

إن (التوليد) يعنى أن (نتنبأ) بما يمكن أن يكون جملاً صحيحة فى اللغة أو (نحدد) بوضوح ما يمكن أن يكون جملا فى اللغة ، وإذن فالنحو يجب أن (يولد) و (يحدد) و (يتنبأ) بالجمل[٢] .

ويشرح "جون ليونز" مصطلح التوليد عند "تشومسكى" من خلال مثال رياضى مشيرًا إلى أن هذا المصطلح نفسه مأخوذ من مجال الرياضة ، فإذا أخذنا المعادلة الجبرية (٢س+٣س-ز=صفر) نجد أن المتغيرات Variables س، ص، ز،

---

[١] انظر الدكتور محمد حماسة : الأنماط التحويلية فى النحو العربى، " الخانجى، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٨.

[٢] انظر Palmer : grammer,p,150

يمكن تحديد قيمتها من خلال هذه المعادلة، وذلك طبقا للعمليات الرياضية العادية بحيث تولد مجموعة من النتائج ذات قيمة غير محددة ، وهكذا تتغير في كل مرة تختلف فيها قيم هذه المتغيرات، فإذا جاء شخص آخر وطبق القواعد الرياضية تطبيقًا صحيحًا وحصل على نتائج مختلفة فإننا حينئذ نقول : إنه لابد قد ارتكب خطأ ما، ولكننا لا نقول إن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة، وبذلك نترك مجالاً للشك في الطريقة التى ينبغي بها تطبيق مثل هذه القواعد. ومفهوم "تشومسكى" للقواعد النحوية يشبه هذا تمامًا، من حيث أنها لابد أن تكون محددة تحديدًا صارمًا مثل القواعد الرياضية، أى أن تكون منطقية Formalized، وذلك هو المصطلح الفنى الدقيق الذى يعبر عن ذلك[1]. ويضرب "بالمر" مثالاً يوضح به هوية الجملتين.

- John Saw Mary.
- I like ice - cream.

ويقول إنه لا يمكن أن تكون الجملة الأولى واحدة مما يأتى :

- Saw John Mary.
- John see mary.

ولا يمكن أن تكون الثانية واحدة مما يأتى :

- Like ice - cream I.
- I Read ice - cream.

بل لكى تكون كلتاهما صحيحة يجب أن تكون على الصيغة الأولى، والمتكلم بالإنجليزية يعرف ذلك ويستطع أن (يولد) هذه الجملة الصحيحة ويستطيع أن (يحددها) وأن (يتنبأ) بها كذلك.

---

[1] نظرية تشومسكى اللغوية، جون ليونز، ترجمة د/ حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥، ص ٨٤ - ٨٦.

ولقد حدد صاحب النظرية مهمة عالم النحو - وهو بصدد مناقشة آراء (يسبرسن) - يقول "تشومسكي" : «إن الاهتمام المحدد للنحو هو أن يحدد طبيعة الفكرة التجريدية التي تمثل خيطًا رابطًا بين عالمي الأصوات والأفكار مع الاحتفاظ بالحقائق اللغوية الواقعية التي تنظمها غريزة الكلام في كل مجتمع أو في كل أمة، وعليه أن يحدد طريقة للغة الخاصة في حل مشكلة الجمع بين عالمي الصوت والفكرة، وعلى مستوى أعمق من التحليل، وعليه أن يحاول استخلاص المبادئ الكبرى التي ترتكز عليها قواعد كل اللغات»[١] .

فاللغة أية لغة يمكن أن تشتمل على تراكيب من النوع الغامض والذي لا يمكن إزالة ما فيها من غموض أو لبس إلا باللجوء إلى الدلالة والمعنى لتحديد ماهية الجملة ومفهومها الصحيح؛ فالجملة الآتية : (رأيت ضاحكًا محمدًا) تحتمل دلالتين اثنتين :

الدلالة الأولى : رأيت (أنا) ضاحكًا محمدًا.

الدلالة الثانية : رأيت محمدًا ضاحكًا (هو).

إن تحديد الدلالة الصحيحة لا يمكن الوصول إليها، وقد تنبه "تشومسكي" لهذا القصور ومن ثمّ فإنه أدخل مستطيلاً يمثل المكوّن الدلالي في كتابه "مظاهر النظرية النحوية".

وقد ربط في رسمه التوضيحي الجديد بين التركيب السطحي والصورة المنطوقة وبين التركيب العميق والمكوّن الدلالي، يدلنا ذلك على إدراك "تشومسكي" التام بأن التركيب العميق لا يمكن تحقيقه في البنية السطحية تحقيقًا صحيحًا إلا بالاستعانة بالمكوّن الدلالي.

---

(١) انظر Chomsky, Essays on form and, Interpretatoin, (Elsevier North Holland 1977) p.28.

(٢) إن إضافة المكوّن الدلالى يُعدّ إنجازًا كبيرًا واستدراكًا ذكيًا واستعمالاً لجميع الصور المختلفة فى القواعد التحويلية فهو إضافة مفيدة تمكننا من كشف الغموض واللبس فى العديد من الجمل، بل إن عددًا آخر من الجمل لا يمكننا الوقوف على صحتها وعدّها من الجمل المقبولة فى الاستعمال اللغوى دون اللجوء إلى هذا المكون الدلالى.

ففى قولنا : ذهب الطفل إلى المدرسة.

وقولنا : ذهبت الشجرة إلى الحديقة.

يلاحظ أن الجملتين صحيحتان من حيث المبنى التركيبى لكن الفرق بينهما أن الأولى صحيحة من حيث البناء التركيبى والمعنى الدلالى؛ أما الثانية فإنها صحيحة من حيث البناء التركيبى ولكنها غير صحيحة من حيث الدلالة.

إن المسئول عن تحديد صحة الجملتين السابقتين من حيث المعنى هو ذلك المكوّن الدلالى الذى يمكننا من القول بقبولية الجملة الأولى وعدم قبولية الجملة الثانية.

وهكذا نرى أن "تشومسكى" الذى كان يصرح من قبل بضرورة الاكتفاء بدراسة التركيب النحوى وتحليله عند دراسة اللغة حيث يقول : «وحيث إننا قد عرفنا جوانب التركيب النحوى للغة فيمكن لنا أن ندرس الطريقة التى يستخدم بها هذا التركيب النحوى فى الوظيفة الحقيقية للغة»[1]، نجده وبعد مرور عشر سنوات على ظهور كتابه الأول "التراكيب النحوية" وقد اقتنع بضرورة إخضاع المعنى للخطوات التحليلية نفسها التى يخضع لها التحليل النحوى وأن الدلالة ينبغى أن تدخل فى التحليل باعتبارها عنصرًا يتكامل مع التحليل النحوى للغات الإنسانية[2].

---

[1] نظرية تشومسكى اللغوية، ص ١٦.

[2] المرجع السابق، ص ١٦.

هكذا أصبحت القواعد النحوية عبارة عن نظام يتصل بالدلالة.

وإزاء هذه الأهمية للعنصر الدلالى، نجد "تشومسكى" يقول صراحة بأن هناك شعورًا عامًا بأن الدلالة هى ذلك الجانب العميق أو الهام من اللغة وأن دراسة هذا الجانب الدلالى بما له من صلة فى فهم الدلالة العميقة للغة وإدراكها هو الذى يضفى على الدراسة اللغوية هذا الطابع المثير والمميز لها[1].

ومفهوم البنية العميقة وراء كثير من التفريق بين عناصر فى الجملة قد تبدو متشابهة فى سطحها، فهو وراء التفريق بين الحال والمفعول الثانى، والتفريق بين البدل وعطف البيان فى المواضع التى لا يكون فيها عطف البيان بدلاً، والتفريق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، ووراء كل ما يقال عن الحمل على المعنى والتقديم والتأخير والحذف وافتراض التركيب الذى يوازى أسلوب النداء والتركيب الذى يوازى أسلوب الاختصاص والتركيب الذى يوازى أسلوب التحذير والإغراء والتركيب الذى يوازى التعجب بصيغتيه القياسيتين والجمل التى لها محل من الإعراب.

وقد كان هذا المنحى واضحًا فى تناول النحويين إذ كانوا يراعون دائمًا (البنية العميقة) أو ما يقدرونه للجملة المنطوقة.

فللدلالة والمقام دور فى التحويل؛ ألا ترى أنك لو قلت (أنا عبد الله منطلقًا) لكان المعنى فاسدًا لأن هذا الاسم لا يكون لى فى حال انطلاق ويفارقنى فى غيره، ولكن يجوز أن تقول (أنا عبد الله - مصغرًا نفسك لربك) ثم تقول (آكلاً كما يأكل العبيد) و(شاربًا كما يشرب العبيد) لأن هذا يؤكد ما صدرت، وكذلك لو قلت (أو مواعدًا أنا عبد الله شجاعًا بطلاً) و(هو زيد كريمًا حليمًا) أى فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيدًا، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه فكل

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٠.

ما يصلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود[1].

فلما كان المقام مقام تصغير للنفس أو افتخار، أو وعيد، أو مدح وأدرك ذلك المُعرِب عُدَّت الجملة مستقيمة، واستطاع بيان وظيفة الكلمات (آكلاً وشجاعًا وبطلاً وكريمًا وحليمًا)، ومن غير المعنى الاجتماعى أو معنى المقام كان التركيب فاسدًا. وقد لعب معنى المقام دورًا فى تحليل الجملة العربية يستحق الدرس والبحث إذ فى ضوئه يمكن أن نفسر الكثير من اختلاف النحويين فى تحديد المعانى الوظيفية للكلمات، وهذا أصل من أصول التحويلية.

إن التسليم بوجود الإعراب على أساس أن اللغة تعبير عن الفكر، وأن ترتيب الصور الذهنية، التى تكوّنت منها الفكرة، وأن عقلية المجتمع فى البيئة اللغوية العربية استطاعت أن تفرّق بين أجزاء الجملة وأركانها، واستطاعت أن تمنح كل جزء أو ركن منها صورة لفظية، أو حركة إعرابية خاصة، لتكون علمًا على الحالة التى وُجد عليها هذا الجزء، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحل محله فى جملة أخرى؛ فالفاعلية والمفعولية والإضافة أحوال مختلفة، لها أعلام دالة عليها؛ فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، أو علم كون الجزء فضلة، والخفض علم الإضافة.

وليس بعيدًا على عقلية المجتمع اللغوى أن تنظّم أجزاء التعبير مثل هذا التنظيم، وقد أثبت علم اللغة لها مثل هذه القدرة فى تنظيم الأجزاء التى تتألف منها صور التعبير، ولو لم يكون لها مثل هذه القدرة لفات الغرض الذى يهدف إليه وجود هذه الوسيلة التعبيرية من تبادل الأفكار بين الأفراد.

إن نحو اللغة العربية شأنه شأن نحو أية لغة يزدوج العنصر الدلالى فهناك جانب يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية وعناصر النموذج

---

[1] انظر المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج٤، ص ٣١١.

الفكرى للجملة ويسمى "البنية الأساسية للجملة" وهى الصورة التجريدية لتركيب الجملة (الفعل + الفاعل) و(المبتدأ + الخبر) مثلاً. وهذا النموذج التجريدى قد يلتقى مفهومه مع بعض ما يعنيه التحويليون (بالبنية العميقة) Deep structure[1]. كما أنه قد يختلف اللغويون فى بعض تفصيلات البنى الداخلية التى يقدرونها وفى تفصيل القواعد التى تحول هذه البنى إلى التراكيب الخارجية التى تستعمل فى اللغة؛ لأنها جميعها تخضع إلى شىء من الاجتهاد؛ ولكن الاجتهاد بأن معانى الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجى وحده لا تؤيده فيما أرى الحقائق اللغوية[2]. ومن ثمّ فإن «معانى المفردات والبنية الخارجية للجملة، أى ظاهر اللفظ، ليس كل شىء فى تحديد المعنى، فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجى، فالتركيب الذى يحدد المعنى هو البنية الداخلية للجملة وهى تتحول إلى البنية الخارجية التى يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة قواعد لغوية تسمى القواعد التحويلية وهى قواعد تحذف بعض عناصر البنية أو تنقلها من موقع أو تحولها إلى عناصر مختلفة أو تضيف إليها عناصر جديدة»[3].

لقد اهتم النحاة العرب اهتمامًا واضحًا بالوظائف النحوية فقاموا بدراستها وحددوا شروطها وقد جاءت تلك الدراسات بعيدة عن المفردات المكونة لها و لم يهتموا بالتفاعل الواجب بينها ولا طبيعة العلاقة بينهما كما أنهم أيضًا قد اهتموا بالدلالة المتعلقة بالصيغة النحوية المجردة أهمية معقولة، حيث درسوا فى إشارات ترتبط غالبًا بنصٍ من النصوص الفرق بين صيغة الجملة الاسمية وصيغة الجملة الفعلية

---

(١) انظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، الكويت ١٩٨٣، ص ٤٦.

(٢) انظر : التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربى، العدد ٨، ٤ مارس ١٩٧٩، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

وهى إشارات متناثرة بين متون كتب النحو، كما أنهم قد اهتموا كذلك اهتمامًا بارزًا بحروف المعانى وهى فى الواقع دراسة تركيبية من شأنها أن توضح تلك العلاقة بين تلك الحروف والمفردات المصاحبة لها[1] .

ونخلص من ذلك كله إلى أن الجملة التى تعدّ صحيحة نحويًا ودلاليًا ينبغى أن يتوفر لها مجموعة العناصر الأساسية التى تمنحها تلك الصفة،وهذ العناصر هى[2] :

- ضرورة وجود وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسى.

- وجود علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

- ضرورة وجود مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.

- أيضًا توفر السياق الخاص الذى ترد فيه الجملة سواء أكان سياقًا لغويًا أم غير لغوى.

أما دراسة الجانب الدلالى لنص ما فإنها تتم من خلال أساسين اثنين هما :

- التفاعل القائم بين الجانب الدلالى والوظائف النحوية والمفردات التى تشغلها.

- دور الجانب الدلالى فى بعض الظواهر النحوية نظرًا لاعتماد الوظائف النحوية على هذا الدور[3] .

وقد تحدث النحاة العرب موضحين علاقتين كامنتين فى تركيب مثل (قَتْلُ زيدٍ)، فقد يكون زيد هو القاتل وقد يكون زيد هو المقتول، وبتعبير النحاة قد يكون

---

(١) النحو والدلالة، ص ص ٤٧ - ٤٨.

(٢) انظر : النحو والدلالة، ص ٤٦.

(٣) د. أحمد المتوكل : دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى، المغرب ١٩٨٦، ص ٩٣.

هذا من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، ونستطيع بالمنهج التحويلى إدراك الفرق بينهما بأن نجرب بإحلال الفعل محل المصدر، نجد أن (قتلُ زيدٍ) تقابل (قَتَل زيدٌ) (بفتح القاف)، أو (قُتل زيدٌ) (بضم القاف)، أى أن هذا المصدر يقابل الفعل المبنى للمعلوم أو المبنى للمجهول، وهذا يفسر كون هذا التركيب فى العربية حاملاً لإمكانيتين اثنتين فى التعبير. وعلى العكس من هذا نجد العلاقة الكامنة بين المصدر والمضاف إليه فى (وصول علىّ) ذا دلالة واحدة، وهذا يرجع كما يقول اللغويون إلى كون مقابل هذا المنهج التحويلى فعلاً لازمًا ولكن فى الحركات على الفعل (قتل) ونهاية (زيد) غنى عن التحويلات إذا ما روعيت نطقًا وكتابة. ونستطيع كذلك بالمنهج التحويلى إيضاح الفرق بين المفعول به الأول والمفعول به الثانى فى الجملة العربية، ففى الجملة (أعطيت التلميذَ كتابًا) يتضح الفرق الوظيفى بنقل هذه الجملة إلى المبنى للمجهول (أُعطى التلميذُ كتابًا) : أعطى كتابٌ إلى التلميذ، أما لو قلنا : أعطى التلميذُ إلى الكتاب، لوقعنا فى خطأ أو شىء غير مألوف، وهنا يتضح الفرق النحوى بين المفعول به الأول والمفعول به الثانى.

وفوق هذا فتعبر الإضافة فى العربية عن علاقات مختلفة، يتضح هذا مثلاً بالمنهج التحويلى، فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه فى (شجرة الإنسان) تختلف عنها فى (شجرة التفاح)، الأولى هى التى تضم والثانية هى التى تثمر... ومن ثم وجب مراعاة هذه العلاقات فى تصميم البرامج التى تقدم للترجمة الآلية على أن العربية حددت بالدلالة بين الآخذ والمأخوذ فى مسألة التلميذ والكتاب كما حددت بالحركات الفرق بين الإضافة وبين بناء الفعل للمجهول، كما استعانت بالسياق أو المقام بجميع عناصره.

ثمة أسباب عديدة تبرز استخدام النظرية التحويلية إلى جانب استخدام النظرية النحوية التقليدية[1]. ومن ثمّ تبرز أهمية القواعد التحويلية فى أن القواعد

---

[1] د/ محمد على الخولى : القواعد التحويلية فى اللغة العربية، الرياض ١٩٨١، ص ص ٢٤ - ٢٧.

التحويلية تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة، وتعدّ هذه النظرة أقرب إلى طبيعة اللغة وحقيقتها. كما تُعدّ بإمكانها أن تقدم تفسيرًا مقنعًا لقدرة المرء على أن ينتج عددًا من الجمل الجديدة ويفهمها. كما تُعدّ قواعد ذهنية حيث إنها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوى الفعلى، وتعتمد على وجهة النظر القائلة بأن النظرية اللغوية يجب أن تختص بشكل رئيس بمتكلم ومستمع نموذجيين فى مجتمع لغوى كامل المعرفة بلغته، وغير متأثر بظروف لا علاقة لها بالقواعد اللغوية ذاتها مثل محدودية الذاكرة وتشتيت الذهن وعثرات اللسان والأخطاء الناتجة عن الجهل بأصول اللغة، كما تتميز باعتمادها على أسس لغوية خالصة باعتمادها على المقدرة اللغوية الكامنة فى أذهان المتكلمين، كما أنها تتميز بقدرتها الفائقة على تحليل جميع أنماط الجمل البسيطة والمعقدة. كما أنها تتميز بقدرتها على التفريق بين الجمل المتشابهة فى التركيب السطحى المختلفة فى تركيبها العميق. كما أنها تتميز بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة فى تركيبها السطحى فى حين نجدها متساوية أو مترادفة فى التركيب العميق. كما أنها تقدم تفسيرًا واضحًا للجمل التى يصيبها حذف بحيث يتمكن متكلم اللغة من فهم تلك الجمل واستيعابها. كما أنها تتميز بالقدرة على إعطاء التفسير الكامل للجمل التى تحتمل أكثر من معنى. كما أنها تقدم تفسيرًا واضحًا للجمل النحوية الصحيحة والجمل غير النحوية.

قدمت النظرية ألوانًا من البُنى التركيبية التى تفتح آفاقًا جديدة للدرس التركيبى العربى كالبُنى التالية، التى كان يَعلل لها تحويليًا، أى فى صورة قواعد تحويلية معينة، فى أطوار النظرية التحويلية السابقة :

تراكيب المصادر الصريحة، وتراكيب المصادر المؤولة، ومركبات أسماء الفاعلين والمفعولين، ومركبات أشباه المصادر نحو أسماء المصادر، والجمل المبنية للمجهول، ومركب ضمير الشأن وما يفسره من مصدر مؤول فى نحو قولنا مثلاً :

إنه لمن التعسف أن نطبق هذه القاعدة. ففى إطار دور العامل فى تحويل المركبات من تصنيف إلى تصنيف والتحول الدلالى نجد أن كاد وأخواتها من الأفعال الناقصة ووظيفتها ليست الإسناد ولكن منها ما يدل على ترجى حدوث فعل آخر وهى (عسى)، (اخلولق)، (حرى). ومنها ما يدل على مقاربة حدوث فعل آخر وهى (كاد)، (كرب)، (أوشك)، (هلهل)، (أولى). ومنها ما يدل على الشروع والبدء فى حدوث فعل آخر وهى : (جعل، طفق، أخذ، علق، أنشأ، هب) وهذه الأفعال إذا دخلت على المركب الاسمى الإسنادى حولته إلى مركب فعلى صورى كما هو الحال فى كان وأخواتها، وهذه الأفعال تدخل على المركبات فتحدث بها لونًا من التحول الدلالى خصوصًا فيما يتعلق بزمن حدوث الجملة أو بالأحرى حدوث الفعل التام؛ ومن ذلك ما يحدث فى التركيب الواحد على النحو الآتى :

- (كاد محمد يفوز)، (محمد كاد يفوز)، (كاد يفوز محمد).

- (عسى محمد أن يفوز)، (عسى محمد أن يفوز أخوه)، (محمد عسى أن يفوز)، (محمد عسى أن يفوز أخوه)، (عسى أن يفوز محمد).

- (أخذ محمد يلعب)، (محمد أخذ يلعب)، (أخذ يلعب محمد).

فأفعال المقاربة والرجاء والشروع ما هى إلا عناصر مشاركة مع أفعال أخرى فتدل على هذه المعانى فى الأفعال الرئيسة فى الجملة وإذا تأملنا النماذج الجائزة السابقة لا نجد ما يلزم بالقول بأن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المركبات الاسمية الاسنادية لأنها تدخل على مركبات فعلية؛ إذ من الاستعمالات الجائزة : (كاد يفوز محمد) و(محمد كاد يفوز) فـ(كاد) مع الفعل (يفوز) تفيد أن الفعل قارب الحدوث و لم يحدث بعد، وكذلك إذا قلنا : (عسى أن يفوز محمد)، (محمد عسى أن يفوز) فإن (عسى) تفيد أن الفعل (يفوز) مأمول مرجو وليس متيقنًا حدوثه، ونرى أنَّ (أنْ) هنا ليست مصدرية مع نصبها للمضارع بل تفيد التراخى

في حدوث ما بعدها[1]، وكذلك إذا قلنا (أخذ يبيع اللص ما سرق) فإن (أخذ) مع الفعل (يبيع) تفيد أن الفعل قد بُدِءَ فيه وأن الفاعل قد لابس الفعل.

فهذه الأفعال الناقصة متصلة اتصالاً وثيقًا بالأفعال التامة التي بعدها ودلت على معنى فيها لا يفهم بدونها وكأن الفعل الرئيس في الجملة هو (يفوز، يبيع) وما قبلهما أداة فعلية تلحقها علامات تثنية أو جمع عندما يتصل بالفعل الرئيس ضمائر التثنية والجمع في مثل : (المجدّان كادا يفوزان)، (المجدّون كادوا يفوزون)، (المجدّات كدن يفزن) أما في مثل (كاد المجدّون يفوزون) فالفعل (كاد) دخل على المركب الاسمي الإسنادي ليكون علاقته المشار إليها مع الفعل (يفوز).[2]

وأسماء الأفعال تحظى ببعض خصائص الأسماء كما تحظى ببعض خصائص الأفعال وتفارق كلاً منهما في بعض الخصائص بحيث لا نستطيع أن نصنفها تصنيفًا فعليًا محضًا أو اسميًا محضًا، فاسم الفعل كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسمًا فقط لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يسمى فعلاً فقط لأنه لا يقبل علامات الفعل وهو لا يتأثر بالعوامل.

ودرجت كتب النحو على تقسيم أسماء الأفعال وفقًا لأزمنة الفعل وحسب المعاني، فقسمت إلى أسماء فعل أمر، وأسماء فعل مضارع، وأسماء فعل ماضي، وقد وجدوا أن بعضها متحول عن جار ومجرور أو ظرف لكنها أيضًا تأخذ معاني الفعل مثل (إليك عني) أي "ابتعد" و(دونك الكتاب) أي "خذه" و(عليك بالصدق) أي "تمسك به".

وصنيع النحاة العرب في افتراض العامل النحوي استتبع بالضرورة أن يكون هناك فرق بين القاعدة التي وضعوها والاستعمال الذي ألفه الناطقون العرب وبطبيعة الحال فالاستعمال العربي سابق على القاعدة والغرض.

---

[1] انظر السيوطي : همع الهوامع، ط١ بيروت ١٣٢٧هـ، ج١، ص ١٣٠.

[2] انظر محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية، ص ٧٩.

والفرق بين القاعدة والاستعمال شائع فى مختلف العلوم؛ فإذا قالت إحدى النظريات الهندسية على سبيل المثال : بأن المستقيم الواصل من مركز دائرة إلى منتصف وتر فيها يكون عموديًا عليه وينصفه، فهذه هى القاعدة، وإذا جئنا للتطبيق العملى أى الاستعمال وجدنا أننا لكى نثبت أن المستقيم عمودى على الوتر فلابد لنا من تكوين شكلين هندسيين أو بالأحرى مثلثين. إذن لابد من عمل خارجى بحيث يتكون المثلثان القائما الزاوية؛ وعلى هذا يكون هناك فرق بين القاعدة والاستعمال، وعلى هذا أيضًا فإن من أدوات عمل النحاة أن يكون لهم فكر وتصور يفترضون له فروضًا ليست فى التركيب العربى المراد تحليله، لكنها من اللغة نفسها فإذا قلنا (حسبنا الله) فإن الاسم (حسب) نقدره فى المعنى بالفعل (يكفى) أى (يكفينا الله) والفعل المقدر ليس من خارج اللغة؛ ولذا فأفكار النحاة العرب ليست وهمية وليست من الخيال أو أنها غير موجودة فى الاستعمال، ذلك مما وسم به النحو العربى وكذا النحاة فى العصر الحديث خصوصًا من دعاة الوصفية البنيوية، والمسألة هى أن مكونًا معينًا من الكلام العربى يؤدى أحيانًا وظيفة مكون آخر وهذا شائع وعام فى الحياة أن تحل قطعة من نمط أو شكل معين محل قطعة أخرى فى بعض الظروف الخاصة إذا دعت الحاجة إلى ذلك وأمكن أن تقوم القطعة الجديدة بوظيفة القطعة الأصلية وهذا ما توفر عليه النحاة العرب. ومن ذلك عنصر التقدير الذى قبل المحدثون بعضه ورفضوا بعضه الآخر وفقًا لاستساغة التركيب.

وفى رأيى أن التقدير عنصر مهم استعان به نحاة العربية فى كل مسائل اللغة الشائكة. ففى إطار نقد نظرية العامل تأثرًا بـ "إبراهيم مصطفى" يرى الدكتور "مهدى المخزومى" أن الفعل والاسم والأداة هى الأقسام التى اتفق النحاة عليها منذ نشوء الدراسة، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس؛ ولكنهم فى رأيه لم يفعلوا لأنهم كانوا يُعنَون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية أو النحوية ولا صلة لها بها. وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلا على أساس نظرية

العامل، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصبًا عليها لأنها معمولات يبدو تأثير العامل فيها واضحًا لأنها تُرفع وتنصب وتخفض، والرفع والنصب والخفض مظاهر لتأثير العوامل، والحركات الدالة عليها من ضمة وفتحة وكسرة آثار للعوامل تتركها في معمولاتها[1].

تلك هي آثار المنهج الوصفي الذي رفضته النظرية التحويلية والاتجاه الوظيفي.

لقد رأى دعاة الوصفية أن اهتمامهم بالعامل دعاهم إلى تصنيف الجمل إلى اسمية وفعلية لا وفقًا لموقع الوحدات؛ بل وفقًا لتقدير العامل الذي أحدث العلامة، فتعدّ الجملة فعلية وإن لم يتصدرها الفعل فالجملة الفعلية وهي الجملة التي يكون فيها المسند والأعلى التغير والتحدد أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدّد الإنسان وتغيره وذلك نحو : قام خالد، ويقوم خالد، وخالد يقوم ونحو ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ و(إذا مارقٌ بالغدر حاول) و(إذا القوم قالوا). وقوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ إلى غير ذلك من الأمثلة الفصيحة التي لا حصر لها.

ولكون الإعراب والدلالة أساسين من أسس التحويل في العربية وعن أثر الإعراب في توجيه المعنى، وموافقة الإعراب لمراد المتكلم، وأن اختلاف الإعراب إنما يعني اختلافًا في المعاني، يقرر "ابن جني" ذلك في باب «امتناع العرب في الكلام عما يجوز في القياس»[2] .

---

[1] انظر د. مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١ مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٥.

[2] انظر ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ص ٣٩١ - ٣٩٩.

حيث يوضح فيه اهتمام العرب بالمعاني، فهي عندهم الغايات الأُوَل، لا الألفاظ وبهرجة القول، والانسياق وراء القول بالإعراب مجردًا، قال : ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرف به (أمس) حتى اضطروا لذلك إلى بنائه لتضمنه معناه، فلو أظهروا ذلك الحرف، فقالوا مضى "الأمس" بما فيه لما كان خلطًا ولا خطأ.

فأما قوله :

وإنِّي وقفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ ... ببَابِكَ حتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[1].

فرواه ابن الأعرابي : والأمسَ والأمسِ جرًا ونصبًا؛ فمن جره فعلى الباب فيه وجعل اللام مع الجر زائدة، حتى كأنه قال : (وإني وقفت اليوم وأمس)، كما أن اللام في قوله تعالى : ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ زائدة واللام المعرفة له مرادة فيه.

وابن جني يرى رأي سيبويه في "ال التعريف"، وهي قضية خلافية بين النحاة حيث يرى الخليل بن أحمد أن (ال) كلها للتعريف، وهمزتها قطع ووصلت لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أن (اللام وحدها) للتعريف والهمزة إنما دخلت عليها لأنها ساكنة فهي عنده همزة وصل زائدة[2]. وهو نائب عنها ومتضمن لها، فلذلك كسر فقال : (والأمسِ) فهذه اللام فيه زائدة، والمعرفة له مرادة منه ومحذوفة منه يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب كما نصب كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر في لفظه.

وأما من قال : (والأمسَ)، فنصب فإنه لم يضمنه معنى اللام فيبنيه، ولكنه عرّفه بها كما عرف اليوم بها، فليست هذه اللام في قول من قال (والأمسَ)

---

[1] البيت لنصيب بن رباح، شذور الذهب لابن هشام، ط١ التجارية الكبرى، مصر ١٩٥٧، ص ١٠١.

[2] انظر سيبويه : الكتاب، ج٢، ص٦٣.

فنصب، هي تلك اللام في قول من قال : (والأمسِ) فَجَرّ، تلك لا تظهر أبدًا، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة، ألا ترى أن من ينصب غير من يجر، فلكل منهما لغته وقياسها على ما نطق به[1] .

ويؤكد ابن جني مسألة تقديم المعاني على الألفاظ في مباحث كتابه محتجًا لاهتمام العرب بها وأن خصائص العربية إنما هي على هذا المنهج، وهذا واضح في (باب التفسير على المعنى دون اللفظ)[2] وباب آخر في (قوة اللفظ لقوة المعنى)[3] . حيث وضح (ابن جني) أصولاً سار عليها العرب في لغتهم، ونبّه إلى أنها يجب أن تتبع حتى لا ننساق وراء الألفاظ بجردة دون النظر في معانيها ومراميها، فذلك مدعاة إلى إفساد اللغة وخروج بها عن أصولها. قال في "باب التفسير على المعنى دون اللفظ" : «اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيرًا من الناس، واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مَزلوا به وتتابعوا فيه حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشنعة إنما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سر معانيها، ومعاقد أغراضها»[4] .

فمن ذلك قول "سيبويه" في بعض ألفاظه : (حتى) الناصبة للفعل. و"ابن جني" هنا بصري المذهب في (حتى) حيث يرى البصريون أنها جارة فقط، والنصب للمضمر بعدها وجوبًا، ويرى الكوفيون أنها تعمل الجر وتعمل النصب[*] .

يعني في قولنا : (اتق الله حتى يدخلك الجنة)، فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة، وإنما

---

[1] انظر ابن جني : الخصائص، ج١، ص ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

[2] انظر المرجع السابق : ج٣، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

[3] انظر المرجع السابق : ج٣، ص ص ٢٦٤ - ٢٧٠.

[4] انظر المرجع السابق. ج٣، ص ٢٧٠.

[*] انظر سيبويه : الكتاب، ج٣، ص ١٦ وما بعدها.

جاز أن يتسمَّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبًا بحرف لا يذكر معها، فصارت فى اللفظ كالخَلَفِ، والعِوضِ منه، وإنما هى فى الحقيقة جارة لا ناصبة[1].

وتلاميذ "تشومسكى" وأنصاره الذين طوروا فى نظريته هم أصحاب الفضل فى تطور الدراسات اللغوية العامة فى العقدين السابع والثامن من هذا القرن، فقد أكدوا على أهمية المعنى فى التحليل اللغوى وقالوا بضرورة إدخاله فى وصف اللغة وتحليلها، بل لقد ذهب بعضهم إلى أن المعنى هو أهم عناصر اللغة فبدأوا دراستهم اللغوية به، ومنه ينطلقون إلى التركيب النحوى والصرفى للجمل ثم التركيب الصوتى لها أى إلى الجانب البنيوى ولكى يحققوا ذلك حاولوا أن يتوصلوا إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً وطرق اقتران بعضها ببعض لتكوين جمل ذات معنى مقبول أو مفهوم، أى بعبارة أخرى حاولوا معرفة نظام التركيب الدلالى. كما عرفوا نظام التركيب البنيوى وذلك من خلال الاستعمال اللغوى نفسه من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض بغض النظر عن الموقف أو السياق الذى تقال فيه تلك الجمل. والواقع أنهم لم يسقطوا فكرة السياق أو مقام الكلام من تحليلاتهم لأنها ليست بذات أهمية؛ وإنما لأن عنصر السياق يضيف صعوبات أخرى لمنهج التحليل اللغوى المنظم، كما أنه عنصر تصعب دراسته بصورة علمية بحتة؛ ولذلك تركوا دراسة البنية اللغوية بما لها من صلة بالسياق وأسندوا ذلك إلى فئة أخرى من علماء اللغة هم أصحاب (علم اللغة الاجتماعى).

[1] انظر ابن جنى : الخصائص، ج٣، ص ص ٢٦٠ - ٢٦١.

الفصل الثانى

النمــوذج الصــرفى

النموذج الصرفى

(١) تناولت كثير من البحوث العربية جوانب من الأفكار التحويلية وتطبيقاتها فى العربية وركزت هذه البحوث على إيجاد مقابلات تطبيقية فى تراكيب اللغة ومفرداتها كالقواعد التحويلية فى اللغة العربية للدكتور "محمد على الخولى" ومن أنماط التحويل للدكتور "محمد حماسة"، وفى التحليل اللغوى للدكتور "خليل أحمد عمايره" هذا على سبيل المثال لا الحصر لكن هذا البحث يركز على أصول التحويل فى نحو العربية أى فى فكر النحاة وتناولهم لدرس العربية بالتحليل والتبويب والتفسير.

إن العربية تعرف طرقًا من التحويلات فى الجملة الفعلية. فالفعل اللازم، وهو فعل له قوة واحدة أو محدودة بعنصر واحد هو الفاعل، يمكن أن يتحول إلى فعل متعد متحكم فى عنصرين هما الفاعل والمفعول من خلال وسائل محددة هى التعدية بحرف الجر أو التغيير فى صيغة الفعل أو التضمين وهو إشراب اللفظ معنى آخر وإعطاؤه حكمه. وهذه العملية يطلق عليها التوسيع أو الامتداد وتقابلها عملية أخرى هى عملية الاختصار أو الإيجاز وذلك حين يتحول الفعل المتعدى ذو القوتين إلى فعل لازم ذى قوة واحدة من خلال عدة وسائل أيضًا كالمطاوعة والتغيير فى صيغة الفعل والتضمين كذلك[1].

هذا فى منظور الدكتور "سعيد بحيرى" من خلال نظرية التبعية فى التحليل النحوى وهذا ما عده النحاة العرب من قبيل نقل الفعل من فئة إلى فئة أخرى وذلك بوسائل التعدية إذا أُريد نقله إلى فئة الأفعال المتعدية، أو تجريده من هذه الوسائل إذا أُريد للفعل أن يكون لازمًا، وقس على ذلك الأفعال المتعدية لمفعولين أو ثلاثة.

وهذه الأصول نجدها بوضوح فى فكر النحاة العرب كما نجد لذلك تطبيقات عديدة لها فى علمى الصرف والنحو وإن جعل النحاة بعض الإستعمالات

---

[1] انظر الدكتور سعيد حسن بحيرى : نظرية التبعية فى التحليل النحوى، ط١ الأنجلو ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

الخاصة كالضرورة الشعرية من هذه الوسائل التى تنقل الفعل من فئة إلى فئة فيؤدى فى الفئة الثانية وظيفة غير التى كانت له فى الفئة الأولى، تستخدم العربية كذلك همزة التعدية أساسًا وعدة وسائل أخرى بين السوابق والتغيير الداخلى، وهى وسائل مشتركة فى اللغات السامية. أما اللغات (الهندوأوربية) فإنها على النقيض منها تستخدم علامة ظاهرة للتعدى وهى لاحقة، كما هى الحال فى (السنسكريتية) وبعض اللغات السلافية.

ويلاحظ أنه فى الألمانية قد تطورت مجموعة من الأفعال البسيطة فى اتجاه آخر، فنتج عن ذلك مجموعة من الأفعال المتعدية المطابقة لها. وقد وقع هذا التغير فى الصيغة والمعنى الموازى للصيغة الأصلية والمعنى الأصلى على مراحل زمنية. ولكنه ما تزال توجد فى حالات كثيرة جدًا علامات خارجية لحالة التعدى لا تتكون إلا من إضافات (سوابق أو لواحق). وتستخدم لغات كثيرة لتعدية الفعل صيغ علامة خارجية مزدوجة وهى إما اشتقاقات (بواسطة اللواحق) أو مركبات (بواسطة السوابق) وأخيرًا تقوم أو ترتكز حالة التعدى أو اللزوم أو المقابلة بينهما مع بعض الأفعال فى (الألمانية) و(اللاتينية) على أساس دلالى غير نحوى.

ونخلص من هذا كله إلى اختلاف إمكانات اللغات واختلاف وسائلها فى التحويل، و لم تبرز هذه الإمكانات والوسائل إلا من خلال المقابلة بينهما. وهو المنهج الذى اتسم نحو "تينير" وهو ما كان مثارًا للجدل بين نقاده. فمنهم من عدّه عيبًا، أو نقطة ضعف فيه. وسرد أسباب ذلك، ومنهم من عدّه ميزة وقدم حججه لإثبات صحة ما ذهب إليه[1].

فنوع الفعل أو المشتق فى العربية يؤثر على نوع الجملة وأجزاء التركيب كما أسلفنا فى الأفعال اللازمة التى تحتاج إلى فعل وحذف، والأفعال المتعدية وفقًا

---

[1] انظر : المرجع السابق، ص ٢١٨.

لقوة تعديها من مفعول واحد إلى مفعولين وإلى ثلاثة، وكذلك المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة من حيث أن الأول ينصب مفعولاً به والثاني يرفع نائب فاعل والثالث يرفع فاعلاً مثل : (زيد شاربٌ لبنًا) و(معروفًا بها نسبي) و(زيدٌ حسن خلقه).

وتصدر المشتق للجملة يجعلها اسمية في حين أن ورود الفعل المضارع البديل من المادة نفسها يجعل الجملة فعلية. والنموذج الصرفي في العربية مُكمل لنظام النحو فهو يدرس باقي بناء الصيغة حيث إن النظام النحوي يُعنى بحركات أواخر الكلمات وتغيرها من رفع إلى نصب إلى جر وفقًا لنوع المفردات وتألفها معًا، لا يدرس أحدهما حال التغير ويدرس الآخر حال الثبات بل يدرسان معًا حالات التغير غير أن النموذج الصرفي يدرس في مستوى الصيغة المفردة. أما النظام النحوى يدرس التغير في حالة التركيب والتأليف فيحلل العلاقات بين المفردات المؤلفة للتركيب مستندًا إلى ما يحدده النموذج الصرفي من خصائص الأسماء والأفعال.

ويرى اللغويون المعاصرون أن النظرية اللغوية لكي تكون واضحة فلابد أن تكون قادرة على كشف العلاقات بين الصيغ[1].

والصرفيون العرب قد استطاعوا كشف تلك العلاقات كشفًا واضحًا، فإن معاني الصيغ إنما هي مجموعة من الجوانب التطبيقية التي أُشير إليها من خلال بعض السياقات والشواهد التي توضح (النظرية) وتؤيد وجود بعض المعاني للصيغ الصرفية كالمطاوعة وأختصار الحكاية والتعدية والصيرورة وسواها.

ومن هنا نستطيع أن نقول إن حديث القدامى والمحدثين عن معاني الصيغ

---

(1) انظر : Bach. Emmon : An introduction to transformation grammars, U.S.A : 1964, p. 10.

الصرفية كان يطبعه النظر فى الصرف والنحو والدلالة مما يودى إلى وجود نظرية صرفية تطبع هذا الحديث[١].

وعملية استنتاج قواعد اللغة تتم عن طريق الاستعانة بالنموذج المبنى من خلال قياس اللغة على هذا النموذج الموضوع خصيصًا لهذه الغاية. ذلك شرط أن يتوافق النموذج مع أوالية اللغة بشكل جلى وواضح ولئن ذكرنا بأن جمل اللغة غير متناهية من حيث عددها وعدد عناصرها نلاحظ أن على النموذج وصف هذه الجمل وتعدادها وتحديد انتسابها إلى اللغة[٢].

وإذا كانت النظرية التحويلية تطبق هذه الفرضية على النحو فإن هذا الصنيع ينطبق تمامًا مع ما صنعه نحاة العربية ولغويوها حين ابتكروا النظام الصرفى لصيغ العربية وتلك التقسيمات التى وضعوها للأفعال والأسماء وما وضعوه من نموذج للميزان الصرفى تقاس به الصيغ جميعها أعنى المفردات التى على هيئات معينة وقياس هذا النموذج على ما هو مستعمل من وحدات اللغة، وتتمثل عبقرية علماء العربية فى انطباق هذا النموذج الصرفى على مفردات اللغة وظواهرها والتغيرات التى اعترت هذه المفردات على مر قرون من عمر العربية.

وقد برهن "تشومسكى" أن عددًا كبيرًا من "القواعد التوليدية" التى وضعت من قبل بالإمكان تصورها كأوالية محدودة الحالات **automates finits**.

فى ضوء هذه الملاحظات يشترط لإقرار النموذج فى الدراسات الألسنية أن تتوافق نتائجه بصورة متكاملة مع عملية التكلم[٣] .

---

(١) انظر الدكتور محمود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٦، ص ١١٧.

(٢) انظر د. ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص ٨٣.

(٣) Noam Chomsky (1956) : Three models for the description of language I.R.E. Transactions on Information Theory Vol 1, T.2, p. 113-24. Trad fr. dans languages 9 Mars 1968.

نقلاً عن د. ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ١١٧.

والدرس الصرفي في العربية يدور حول صور الفعل التصريفية كما يكشف عنها إسناد الأفعال إلى ضمائر الرفع البارزة مع ما يرتبط به هذا الإسناد من إيضاح للفروق الصيغية الشكلية بين هذه الصور من حيث العدد والنوع والشخص، كما يدور هذا الدرس أيضًا حول دراسة الصور التصريفية الخاصة بالأسماء وما تكشف عنه هذه الصور من اختلاف فيما بينها بخصوص النوع والعدد والتعريف والتنكير والإعراب. ويتضح من هذا التخصيص لمجال الدراسة الصرفية التصريفية أهمية تحديد أقسام الكلم بوصفها مدخلاً لهذا اللون من الدرس الصرفي، فيكشف إهمال ذكر الحروف عن خلاف جوهري بينها وبين الفعل والاسم؛ فليس لها ما لهما من صور تصريفية متعلقة بالعدد والنوع والشخص والتعريف والتنكير والإعراب بل ليس لها صور تصريفية على الإطلاق.

وفيما يتعلق بصور الفعل التصريفية نلاحظ أن في تقسيمات الصرفيين للفعل ما يعين على صياغتها وتشكيلها. فقد قُسِّم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وهو تقسيم ذو أهمية من الناحية التصريفية للاختلاف المعروف بين الصور التصريفية للفعل الماضي والمضارع والأمر.

كما قُسِّم الفعل ثانيةً من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل والصحيح إلى سالم ومضعف ومهموز، والمعتل إلى مثال وأجوف وناقص، والناقص إلى ناقص بالألف أو الواو أو الياء إلى آخره[1] . وهي تقسيمات ذات أهمية قصوى من الناحية التصريفية أيضًا.

وكذلك جاءت التقسيمات التقليدية للاسم، فهي معينة على تحديد صوره التصريفية فقد قُسِّم إلى مذكر ومؤنث وهو تقسيم هام لاختلاف الصور التصريفية للمذكر عن نظيره المؤنث[2].

---

[1] انظر شرح ابن عقيل، مكتبة التراث ١٩٨٠، ج٢، ص ٦٠٦، ٦٣٥ - ٦٣٧.

[2] المرجع السابق، ج٢، ص ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

كما قسم الاسم أيضًا إلى منقوص ومقصور وممدود وصحيح[1]. ولهذا التقسيم أهمية كذلك في تحديد الصور التصريفية المتعلقة بالأسماء ويمثل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية، في النظام اللغوي مَلْحظًا إضافيًا ثابتًا في مناهج التحليل النحوي الحديث.

وهذا بعض ما عرفه للعرب مؤرّخو علم اللغة، إذ يعتدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو. كما تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة (معنوية) خاصة؛ إذ نجد "سيبويه" مثلاً يحدد لكثير من الصيغ الصرفية معاني دلالية كلية، فلا يقتصر في تعداد صيغ مصادر الثلاثي مثلاً على مستوى سَرْدها في نطاق علاقتها الشكلية بصيغة الفعل، بل يقرن الصيغة بالمعنى المشترك الذي رأى أمثلتها المختلفة تلتقي عليه.

وهكذا يقرر أن المصدر الذي على (فُعال) بضم الفاء يدل على الداء، والمصدر الذي على (فِعال) بكسر الفاء يدل على المباعدة، والمصدر الذي على (فُعالة) بضم الفاء يدل على الزيادة، والمصدر الذي على (فَعَلان) بفتحتين يدل على الزعزعة والاهتزاز. ويتعمق الملحظ الدلالي منهجه حتى ترتبط عنده صيغ معلومة لمعان معيّنة مستمدّة من تصنيف الأشياء في العالم الخارجي إلى إنسان وغير إنسان..إلخ، فقد ذكر في (باب تكسير الصفة للجمع) أن ما كان (فَعْلاً) فإنه يُكسر على (فِعال) وذلك : صَعْب وصِعاب، وعَبْل وعِبال، وفسل وفِسال، وخَدْل وخِدال، وقد كُسِّر بعضه على فُعول..وذلك نحو كهل وكهول، ثم قرر عقب ذلك أنه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميين يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون وذلك قولك: صَعْبون وخَدْلون. وقال الراجز : «قالت سُلَيْمى لا أُحبّ الجَعْدين...».

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٣٢٧ – ٤٤٠.

وذكر مثل ذلك في غير وجه كأنما أصبح الجمع السالم بواو ونون، في مقاييس الصرف عنده، وهو جمع الآدميين دون غيرهم من الخلق والأشياء[١].

واعتبار المعنى في تحليل الأبنية والتراكيب النحوية يعد أصلاً عند التحويليين يميزون به أنفسهم عن البنيويين.

إن موضوع الدرس الصرفي الصوتي هو البِنَى التحتية للصور التصريفية والاشتقاقية؛ فهو يبحث عن القوانين التي تحكم هذه البني وتوصلها إلى صورها الظاهرة.

ولقد عالج الصرفيون العرب هذا الموضوع في دراستهم للإعلال والإبدال فقد اتخذت هذه الدراسة موضوعًا لها بنى التصريف والاشتقاق.

والواقع أن منهج الصرفيين في هذه المعالجة يتفق مع المنهج التحويلي التوليدي الذي يؤمن بأن للبحث اللغوي وجهين : تفسيري ووصفي، وأن كفايته تتوقف على سداده بالنظر إلى هذين الوجهين[٢]. ولقد كان أساس تحقيق هذه الكفاية إيمان التوليديين بمستويين للتحليل اللغوي مستوى التراكيب أو البنى العميقة، ومستوى التراكيب أو البنى الظاهرة[٣].

كما أن منهج الصرفيين العرب في تحليلهم لظاهرة الإعلال والإبدال قد هوجم أيضًا في غيبة الأدلة التي قدمها التحويليون لتأكيد ضرورة الإقرار بوجود مستوى للتحليل اللغوي غير مستوى التراكيب الظاهرة، وهو مستوى التراكيب العميقة.

---

(١) انظر: Robins: A short History of linguistics, p.p.24-48 Longman, London 1969.

(٢) انظر : Chomsky, Noam, Aspects of the theory of syntax, pp. 26 - 27. The N.I.T press, cambridge, Massachusetts, 1965.

(٣) انظر : Rinder John T., and Elgin, suzette Haden, Guide to Transformation Grammar : History, Theory, practice. Holt, Rinehart and winstor INC, New York, 1974.

وقدم الدكتور "محمد فتيح" أدلة على ضرورية هذا المستوى العميق من واقع تحليل الصرفيين العرب لظاهرتى الإعلال والإبدال؛ ومن ثم إثبات صحة هذا التحليل نفسه الذى قام على إيمان بما يشبه البنى التحتية فى التحليل التوليدى وهو أصول الصيغ.

منهج الصرفيين فى تحليلهم للإعلال والإبدال يحقق مجموعة من الأمور التى يعد كل منها دليلاً على صواب القول بوجود مستوى للتحليل اللغوى بجانب المستوى الذى آمن به المنهج التركيبى، ونعنى بهذا المستوى الأول مستوى التركيب العميق الذى اصطلح على تسمية نظيره "التركيب الظاهر".

فيفسر القول بأن أصل "القاضُون" هو "القاضِيُون" والأعلَوْن هو الأعلوُون، اختفاء الياء والواو منهما وهى الياء التى تظهر فى القاضى والقاضيات، والواو التى تظهر بديلها فى "الأعلى" أو "الأعليان".

إيضاح الجذر الذى تتبعه المجموعة التصريفية لبعض الكلمات : فالقول بأن أصل "غزا" هو "غَزَوَ" يكشف عن أن جذر مجموعتها التصريفية هو : (غ-ز- و)، وهذا بدوره يفسر لنا ظهور الواو فى بعض صور هذه المجموعة : غَزَوْت، غَزَوْنا، غَزَوَا، غَزَوَتَا إلى آخره. كما يفسر ظهورها فى مضارعه : يغزو، وبعض صور الأمر منه : اغْزُوا، تفسير اختفاءِ حروف من بعض الكلمات المشتقة، كما يتضح من الأصول التى حددها الصرفيون العرب للكلمات التالية : عجائز، صحائف، يُكْرِم. فالقول بأن أصولها على التوالى هى : عجاوز، صحايف، يؤكرم. يفسر اختفاء واو الأولى، وياء الثانية، وهمزة الثالثة التى تظهر فى المفرد "عجوز"، و"صحيفة"، والماضى "أكرم"، بهذا الترتيب.

وتفسير قدر من التشابه الدلالى والصوتى بين أمثلة لصور اشتقاقية متنوعة كهذا الذى يلاحظ بين كلمات كل من المجموعات التالية :

رَضِيَ، رضوان.

قوِيَ، قُوَّة.

أكسية، كساء، كسا، يكسو.

أيقن، يوقن، موقن، يقين.

فالقول بأن أصل رضى فى المجموعة الأولى هو "رضِوَ" وأصل "قوى" فى المجموعة الثانية هو "قوو" وأصل أكسية وكساء، وكسا فى المجموعة الثالثة هو "أكسِوَة، وكساو، وكَسَوَ، وأصل يوقن وموقن فى المجموعة الأخيرة هو : يُيقن ومُيْقن. يكشف عن هذا القدر من التشابه الصوتى والدلالى الواقع بين أفراد كل مجموعة وذلك لأن كلاً منها يرتبط بجذر واحد، فترتبط أفراد المجموعة الأولى بالجذر (ر - ض - و) والثانية بالجذر (ق - و - و) والثالثة بالجذر (ك - س - و) والرابعة بالجذر (ى - ق - ن)[1].

لقد لجأ النحويون العرب إلى التقدير ضبطًا للعلاقة بين سطح الكلام والأصول التى تنتظم بنيته عندهم. وقد وضع التحويليون قواعد حاولوا بها تفسير العلاقة بين البنى السطحية والبنى العميقة الكامنة تحتها وذلك حين يكون هناك تغاير بين المستويين، وقد افترضوا لتلك القواعد نسقًا مخصوصًا تسلسل تبعًا له سمّوه: ترتيب الأحكام (Rule ordering)[2].

وقد كان هذا كله أيضًا مما استتبعه لدى النحويين العرب التفاتهم إلى أن اللغة ليست ظاهرًا سطحيًا متوحدًا وأنها قد يتوحد فيها الظاهر على تعدد المعنى وقد يختلف الظاهر متفق.

---

(1) انظر دكتور / محمد فتيح : فى الفكر اللغوى، ط١ دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٨٦.

(2) انظر مثلاً : Burt, M. from Deep to surface structure, p. 11, Harper and Row Publishers, New York 1971.

ونظير ترتيب الأحكام عند التحويليين ما عقده ابن جنى فى الخصائص من "باب فى حفظ المراتب"[1] . يمضى فيه على هذا النحو : هذا موضع يتسمّح الناس فيه فيخلون ببعض رتبه تجاوزًا لها، وربما كان سهوًا عنها، وإذا تنبّهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله. فمن ذلك فى (خطايا) : إن أصله كان (خطائى)، ثم التقت الهمزتيان غير عينين فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياءً : (خطائى)، ثم أبدلت الياء ألفًا، لأن الهمزة عرضت فى الجمع واللام معتلّة، فصارت (خطاءًا)، فأبدلت الهمزة على ما كان فى الواحد وهو الياء، فصارت (خطايا) فتلك أربعُ مراتب : (خطائى)، ثم (خطائى)، ثم (خطاءًا) ثم (خطايا). وهو -لعمرى- كما ذكروا، إلا أنهم قد أخلّوا من الرتب باثنتين: أما إحداهما فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تُبدَل ياؤها همزة (خطايئ) بوزن (خطايع)، ثم أُبدلت الياء همزة فصارت : (خطائئ) بوزن (خطاءع). والثانية أنك لما صرت إلى (خطائى) فآثرت إبدال الياء ألفًا لاعتراض الهمزة فى الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفًا، فصرت من (خطائى) إلى (خطاءى) بوزن (خطاعى)، ثم أبدلتها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، على حد ما تقول فى إبدال لام "رحى" و"عصا"، فصارت (خطاءًا) بوزن (خطاعى) ثم أبدلت الهمزة ياء وعلى ما مضى، فصارت (خطايا). فالمراتب إذًا ستّ لا أربع وهى (خطاىء) ثم (خطائئ)، ثم (خطائى)، ثم (خطاءى) ثم (خطاءًا) ثم (خطايا). فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعًا منها قويت دربتك بأمثالها وتصرّفت بك الصفة فيما هو جار مجراها.

ووفقًا لاتجاه المنهج الوصفى الذى تبناه الدكتور "تمام حسان" وزملاؤه رأى هذا الاتجاه أن يكون الاشتقاق على أساس الجذر المعجمى الذى هو مجموعة من

---

[1] انظر ابن جنى : الخصائص، ج٣، ص٥ وما بعدها.

الأصوات لا معنى لها[1]، لا على أساس الكلمات التى تتكون من أسماء وأفعال لأن حروف المعانى لا تدخل ضمن مباحث الصرف فى العربية وهذا يحقق مبدأى البساطة والعموم من مبادئ النظرية التحويلية، ومن الضرورى أن تصاغ قواعد الاشتقاق بالقياس إلى الكلمات وأن هذه الكلمات غالبًا ما تكون الأفعال الماضية البسيطة أى المسندة إلى المفرد الغائب.

والواقع أن هذا هو ما حدث بالفعل فى كتب الصرف العربية. فنرى المصادر تصاغ بالنظر إلى أفعالها : مصادر الفعل الثلاثى، ومصادر غير الثلاثى من أمثال مصادر الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية بفروعها المتنوعة. كما نرى المشتقات تصاغ بالنظر إلى أفعالها أيضًا : أسماء الفاعلين من الفعل الثلاثى وغير الثلاثى والصفة المشبهة من الأفعال اللازمة الثلاثية، وغير الثلاثية... إلى آخره وسبب هذا الرأى أن القول بأن أصل الاشتقاق الجذر أو المصدر سوف يؤدى إلى فقدان خاصتى العمومية والبساطة وهما وسائل تقويم الوصف اللغوى وبيان سداده[2].

فبخصوص فقدان الخاصة الأولى –خاصة العموم– لن يكون هناك ارتباط بين الأفعال والمصادر والمشتقات المأخوذة من جذر ما ونظائرها التى يمكن أخذها من جذور أخرى فلن يكون هناك ارتباط مثلاً بين المصادر : تفتح واستفتاح، وافتتاح ومفاتحة المأخوذة من الجذر : (ف – ت – ح) وبين نظائرها التى يمكن أخذها من الجذور التالية مثلاً : (ع – ل – م)، (ص – د – ق)، (غ – م – م).

كما لن يكون هناك ترابط بين أسماء الفاعلين مثلاً : متفتح، مستفتح، ومفتتح، ومفاتح المأخوذات من الجذر نفسه، وبين نظائرها التى يمكن أخذها من جذور أخرى مثلاً من : (ح – ر – ك)، (ف – س – و)، (خ – ص – م) لكن

(1) انظر دكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣، ص ١٦٩.

(2) Noam Chomsky, Aspects of the theory of syntax, pp. 37 - 38.

يمكن أن يتحقق هذا العموم لو حُدِّدَت قوانين الاشتقاق بالنظر إلى الفعل. فسوف تجدد قوانين صياغة المصدر مثلاً بالنظر إلى الماضي البسيط وحالته من حيث التجرد والزيادة. أما بالنسبة إلى فقدان الخاصة الثانية -خاصة البساطة- فيلاحظ أن قوانين الاشتقاق المصوغة بالنظر إلى الجذر أو المصدر ستكون كثيرة ومعقدة مما يترتب عليه فقدان العمومية مرة أخرى كذلك. فسوف تكون هناك قوانين عدة لصياغة أسماء الفاعلين -مثلاً- من الجذر فبدلاً من أن يقال ببساطة -بخصوص صياغة فاتح من جانب ومستفتح ومتفتح ومُفاتِح من جانب آخر -: أن الأول يصاغ على زنة فاعل من فعله الماضي الثلاثي البسيط، والأخيرة من مضارعها مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، سيكون لدينا قانون خاص بصياغة كل اسم فاعل على حدة.

والأمر كذلك بالنسبة لصياغة الأفعال أو المشتقات من المصادر فسوف تكون لدينا قوانين عديدة لصياغة أسماء الفاعلين مثلاً من المصادر التالية : إقامة واتصال، واستبانة، واختيار.

ولكن هذه القوانين تقل لتصبح قانونًا واحدًا بسيطًا إذا ما اعتبر الفعل أصلاً للمشتقات؛ فيقال بخصوص أسماء الفاعلين أنها بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر : (يقيم : مقيم، ويتصل : متصل، ويستبين : مستبين، ويختار : مختار فأصلها مُقْوِم ومُوْتَصِل ومُسْتَبْيِنْ ومُخْتَيِر).

وينبغي أن يلاحظ أن صياغة قوانين الاشتقاق الخاصة بأسماء الفاعلين مثلاً بالنظر إلى أوزان المصدر لا أمثلته، لن تحقق تقليلاً في عدد القوانين أو تبسيطًا لها؛ فسوف نحتاج لصياغة هذه القوانين إلى عدد كبير مساوٍ على سبيل المثال لصياغة أسماء الفاعلين من أوزان المصدر التالية : (افتعال، وافعلال، ومفاعلة، وتفعلل، وفَعْل، وفعالة، وفعيل)، مع ملاحظة أن هذا العدد يقل ليصبح اثنين لو صيغت أسماء الفاعلين من الفعل أحدهما بالنظر إلى الفعل الزائد على ثلاثة والآخر بالنظر إلى

قسيمة الثلاثي؛ فقد ساعدت تقسيمات الصرفيين للأفعال والأسماء على صياغة قوانين الاشتقاق سواء ما يتعلق منها بالأفعال وهي المصادر والمشتقات بنوعيها، أو ما يتعلق منها بالأسماء وهي قوانين النسب والتصغير وجمع التكسير التي هي من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث قوانين اشتقاقية أيضًا.

فقد ساعدهم تقسيم الأفعال إلى مجردة ومزيدة وبيان الأوزان الخاصة بالقسم الأخير، في صياغة القوانين المرتبطة بأخذ المصادر من أفعالها وتلك المتعلقة بالمشتقات بنوعيها : الوصفي وغير الوصفي، كما ساعدهم تقسيمها أيضًا إلى مبني للمعلوم والمجهول، وصحيح ومعتل، وأفعال من باب فعَل يفعل أو يفعـل إلى آخره، في صياغة اسم المفعول، وأسماء الزمان والمكان بهذا الترتيب.

وأما تقسيماتهم للأسماء فأعانتهم في تحديد القوانين الخاصة بالتصغير والنسب وجمع التكسير. فقد ساعدهم تقسيمها إلى مذكر ومؤنث وإلى صفة وغير صفة في التعبير عن قوانين جمع التكسير وهذا يحقق مبدأي البساطة والعموم[1].

(٢) وفي إطار الدلالة المبنية على المفردات وهيئاتها أي مبانيها الصرفية، وكذا تشكلها في التركيب خصوصًا في المعاني الدقيقة، يظهر أمر هام في كتاب الله العزيز لتوقف معانيه البالغة الدقة على خصائص العربية، التي استطاع النحاة واللغويون أن يرصدوها ويسجلوا ملاحظهم عليها بتتبع سلوك المفردات بهيئاتها في التركيب وكذا التركيب في النصوص، وذلك لارتباط الأحكام في القرآن الكريم بعلم النحو، والتوجيه الإعرابي لنص الحكم في القرآن، من جهة الإفراد والتركيب، وهذا هو موضوع (النوع العشرين من علوم القرآن) في البرهان، وعنوانه (معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها) جاء فيه : أن هذا العلم يؤخذ من علم النحو والصرف، فعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره أن ينظر أولاً في هيئة

[1] انظر الدكتور محمد فتيح : في الفكر اللغوي، ص ١٨٠.

الكلمة وصيغتها ومحلها كـكونها مبتدأ أو خبرًا، أو فاعلة أو مفعولـة، أو فـي مبـادئ الكلام أو في جواب، أو تعريف أو تنكير أو قلة أو كثرة.

وحين تحدث الدكتور "تمام" عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السـياق، والفرق بينهما أن الزمن فى الحالة الأولى وظيفة الصيغة وفى الحالة الثانية هو وظيفـة السياق، وهذا رأى صحيح مستمد من واقع اسـتعمال الفعـل فـى اللغـة العربيـة لأن صيغة (فعل) مثلاً قد تدل على المستقبل، كما تدل صيغة (يفعل) على الماضى أحيانًا فليس كل ماضى الصيغة يدل على المضى، وليـس كـل مضـارع الصيغـة يـدل علـى الحال أو الاستقبال[1].

غير أن الدكتور "تمام" حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف في دلالتها بصيغتها على الزمن على المستوى الصرفى، ذكر فى هذا المجال أن صيغـة (أفعل) ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال، وأن هـذه الصيغـة لا تـدل علـى زمـن البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمـور، فهـى طلـب محض لا يتصور فيه معنى الزمن.

يؤيد ذلك ما ذهب إليه الدكتور "أحمد عبد الستار الجوارى" إذ قال : أمـا الأمر فصيغة إنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهـة خـال مـن معنى الزمن لأنه ليس بخبر وإنما يكون معنى الزمن فى الخبر[2] ؛ وأوضح أن المضارع المقترن بلام الأمر يشاركه فى عدم دلالته على الزمن[3] ، ذلك أن دخول اللام عليـه حوّله إلى صيغة إنشائية بعد أن كان بدوره يدل على الخبر.

---

(1) الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٣٠.

(2) انظر د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو الفعل، مطبوعات المجتمع العلمى العراقى ١٩٧٤، ص ٣٠.

(3) انظر المرجع السابق، ص ٣١.

وقد أيد الأستاذ المخزومي هذا الرأي حين تحدث عن الفعل وأقسامه فذكر أن فعل الأمر ببنائه (أفعل، وفعال) لا يدل على حدث في زمن من الأزمان ولكنه طلب محض يواجه له المخاطب لإحداث مضمونه فوراً[1] .

وإذا تجردت صيغة الأمر من معنى الزمن فهل ستبقى على فعليتها إذا عرفنا أن المعنى الصرفي للفعل هو الدلالة على الحدث المقترن بزمن الذي يبدو أن صيغة (افعل) ونحو ما تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة تنوسي فيها معنى الزمن بسبب تمحضها لطلب إحداث مضمون الفعل، أما الزمن فيتصور في الاستجابة الفعلية لذلك الطلب[2] .

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تامًا يوصل إلى المعنى الدلالي لابد من أن تتحد مستويات التحليل اللغوي اتحادًا تامًا في نظرة تحليلية متكاملة. فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي الفونولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة وفونيمات الصوامت وفونيمات الصوائت عليها، ليتم في ضوئها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكلمة، أهي فعل مضارع أم ماضٍ أم...، أو هي اسم فاعل أم مفعول، أو صيغة مبالغة أم... إلخ.

وهل هي مفرد أم مثنى أم جمع، وإن كانت جمعًا فهل هي سالم أم تكسير، وهل هي مؤنث أم مذكر... إلخ.

وبعد ذلك يأتي دور المستوى الثالث وهو المستوى التركيبي، ويتم فيه :

أولاً : تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم.... إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازمًا مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعد).

---

[1] انظر د/ مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٧٩.

[2] انظر د/ مصطفى فاضل الساقي : أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٦٨.

أما إن كان متعديًا فإنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل؛ فإن كان مؤنثًا أخذ الفاعل مطابقًا له، وإن كان مبنيًا للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تتحدد اللاصقة التى تحتاجها الكلمة فى ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها فى الإطار الجملى المتكامل. فيقال مثلاً :

أنا أ + فعل مضارع

ولا يقال أنا يـ + فعل مضارع

ويقال : الطالبان يدرس + ان

ولا يقال : الطالبان يدرس أو يدرس + ون

وهكذا فى : نحن ندرس، بلاصقة متقدمة هى النون وليس الياء أو التاء أو غيرهما.

وثانيًا : يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التى تأخذها كل كلمة فى الجملة، والحركة الإعرابية، فإن الكلام الذى ننطق به قل أو كثر هو تجسيد لأبواب نحوية ذهنية مجردة، فالجملة مجموعة من الأبواب النحوية تبقى ماثلة فى الذهن غير مجسدة إلى أن تجسد بمبنى صرفى كان قد التصق بمعناه التصاقًا اعتباطيًا فى بداية أمره، ثم أخذ طابعًا اجتماعيًا عرفيًا يقتضى من المتكلم أن يستعمله، ومن السامع أن يدرك ماذا أريد به، فإن أخطأ المتكلم فى اختيار الممثل الصرفى المناسب للباب النحوى الذهنى الذى يريد التعبير عنه، انصرف السامع عنه. فالكلمة فى الجملة ممثل صرفى ملموس لباب نحوى ذهنى مجرد ويمكن أن ينزع الممثل الصرفى ليحل محله ممثل صرفى آخر، ولكنه يجب أن يتسق مع الممثل الصرفى الذى يليه فيما يحتاجه كل منهما من لواصق، فتقول : فعل ماضى، فاعل، مفعول به، حرف الجر، اسم مجرور وهو مضاف، مضاف إليه. وقد أبدع النحاة فى إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوى ثم حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفى؛

فالباب النحوي ثابت والممثل الصرفي متغير، والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة. فإن كان الباب هو المبتدأ كانت حالته الرفع وكانت حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا أخذ الضمة علامة للرفع، وإن كان مثنى أخذ الألف، وإن كان جمع مذكر سالمًا أخذ الواو، وإن كان من الأسماء الستة أخذ الواو، وإن كان فعلاً مضارعًا لم تلتصق به الواو أو الألف، أو الياء للجمع السالم، أو المثنى أو المخاطبة أخذ الضمة. وإن التصق به أي مما ذكر أخذ النون في آخره، وهكذا لو كان الباب النحوي هو الفاعل أو الخبر أو واحدًا من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبر عنه النحاة بباب المرفوعات، فإذا تحدث المتكلم بكلمات مجسدًا باب الفعل الماضي وباب الفاعل وباب المفعول به وباب المجرورات فإنه يتحتم عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثله في الجملة؛ إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تداخل بين أبواب نحوية ممثلة بمبان صرفية. والواقع إنه من العسير حصر ما أسهم به "تشومسكي" من آراء نظرية وتحليلية وتطبيقية وأن كثيرًا منها ذات طابع فلسفي إضافة إلى الجانب اللغوي، غير أنه يمكن القول بشكل عام أن "تشومسكي" قد تأثر بآراء المدرسة الفلسفية العقلية التي سادت الفكر الأوربي خلال القرن السابع عشر، ومن ثم كانت نظرته إلى اللغة وطبيعتها مناقضة تمامًا لآراء أسلافه من علماء اللغة. ويظهر ذلك بوضوح من تعريفه للغة بأنها «جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة في لغة معينة»[1].

ويكون الأداء الصوتي كذلك، عنصرًا في التحليل عند أصحاب نظرية التحويل، في مسعاهم لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ومضمون القصد[2].

(1) Cryptal, D. linguistics, p. 121, Penguin Books, London 1974.

(2) Fromkin and Ridman : an Introduction to language, New York 1974.

ومن أوضح أمثلة ذلك عند النحويين العرب، ما أورده "ابن هشام" في العنصر الثالث عشر من عناصر الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المُعْرِب من جهتها[١].

وذلك «ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يُعْرِب لتلميذه (قيّمًا) من قوله تعالى : ﴿ولم يجعل له عوجا قيما﴾[٢] صفة لـ (عوجًا)، قال فقلت له : يا هذا : كيف يكون العوج قيّمًا ؟ وترحّمْتُ على مَنْ وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجا) وقفة لطيفة دفعًا لهذا التوهُّم وإنّما (قيِّم) حال : إما من اسم محذوف هو وعامله أي : (أنزله قيّمًا) وإما من الكتاب... إلخ»[٣].

إن ما صنعه الطامحون إلى صنع شيء يضاف إلى النحو العربي من الباحثين هو اتخاذ محور واحد من المحاور التي اعتمد عليها فكر النحاة القدماء لتسير قواعد النحو وفقًا لها أو بالأحرى استفادة من المناهج الحديثة بدلاً من العناصر المتعددة التي ارتكز عليها النحو العربي، ولكن لا بديل عن العناصر المتعددة لإقامة صرح شامل كالنحو العربي لوضع ضوابط لهذه اللغة التي لا يمكن أن تخضع خضوعًا صارمًا لعنصر واحد من عناصر الفكر النحوي، وإنه لمن السهل على الباحث أن يقتنص فكرة محددة من سياق شامل ليوجهها الوجهة التي يريدها هو لكنه من الصعب أن يخضع السياق الأصلي كاملاً لوجهته، وهذا الأمر أكثر شبهًا بمن يحاول أن يسيِّر اللغة بكاملها وظواهرها المختلفة التي لا تخضع استعمالاتها وفقًا لناموس واحد محدد، وهذا ما صنعته دراسات حديثة كثيرة، فإذا أمعنت النظر في هذه الدراسات مجتمعة وجدت أنها تضم العناصر الأساسية التي اعتمد عليها النحاة العرب في

---

[١] ابن هشام : مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة الحلبي، ج٢، ص ٥٨٩.

[٢] سورة الكهف، آية ١و ٢.

[٣] ابن هشام : مغنى اللبيب، ج٢، ص ٥٨٩.

وضعهم للقواعد وتصنيفهم للكلام العربى وتفسيرهم لكثير من المسائل وتبريرهم للعديد من الاستعمالات الخاصة. وهذا ما حدث بخصوص تركيب الشرط الذى أراد علماء اللغة أن يستكملوا فيه جوانب رأوا أنها لم تكتمل فى التراث النحوى العربى فجاءت الدراسات الحديثة معتمدة على وسائل نحاة العربية وأدواتهم.

وهناك قواعد كثيرة يتضح من النحو التحويلى مدى فاعليتها فى كشف النظام اللغوى؛ فكل إنسان يفكر طبقًا لتراكيب محددة تحمل الأفكار الأساسية التى يريد التعبير عنها؛ فلو تصورنا على المستوى السطحى، أى المستوى الظاهر، جملة مثل : (حضر الأستاذ وألقى محاضرة)، فإنا نفهم أن المحاضرة ألقاها الأستاذ، وفى البنية العميقة نجد جملتين، هما : (حضر الأستاذ) (ألقى الأستاذ محاضرة) وقد حذف الفاعل المشترك فى الجملة الثانية وتم الربط بين الجملتين بالواو. أما الجملة : (حضر الأستاذ وألقى الباحث محاضرة)، فتقوم فى البنية العميقة على جملتين : (حضر الأستاذ) (ألقى الباحث محاضرة) وهنا الفاعل غير مشترك، ومن ثم لا مجال لحذف الفاعل الثانى.

إن النحو التحويلى كله يقوم على فكرة محاولة تجاوز البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة، وكشف العلاقات التى تربط بينهما من خلال قواعد تكتشف بعدد من الإجراءات. والحقيقة أن ذهن العربى سواء أكان مستمعًا عاديًا أم نحويًا كان البديل عن هذه الإجراءات بحيث يدرك العلاقات بين المفردات والجمل بمجرد سماعها ومتابعتها. وأخيرًا نود أن نقول إن أصحاب المنهج التحويلى قدموا لنا وسيلة نستطيع بها إبراز اختلافات كامنة فى علاقات الوحدات الصرفية داخل الجملة.

وفائدة ذلك يمكن أن تكون أنجع فى تصميم البرامج التى تقدم للترجمة الآلية منها عند سماع العربى للجمل السابقة؛ فللعربى إلف بهذه الاستعمالات، كما أن النحاة العرب قدروا العديد من الأفعال التى يمكن أن تختزل عند النطق وكذلك

الأسماء ومن ثمَّ فإن هناك تكاملاً بين كل من الإنسان العربي الناطق للغة، والنحوي العربي الراصد لهذه الاستعمالات والواضع لضوابطها، بحيث استغنى كلاهما عن مثل هذه الإجراءات التى أبرزتها النظرية التحويلية والتى كان يدركها المستمع العربي والنحوي العربي صاحب النظام الأوحد للعربية.

وقد أحكم النحاة القدماء (البنى العميقة) للتراكيب المختلفة وحددوا نمط الجملة بناء على ذلك؛ فكل تركيب منطوق إما أن يكون (جملة اسمية) أو (جملة فعلية) وقد حاولوا تصنيف كل التراكيب المنطوقة فى إحدى هاتين البنيتين الكبيرتين. وهناك وسائل شتى تعين على إدراج كل تركيب تحت نمط معين من هذين النمطين أهمها الحذف والترتيب ونوع الكلمة والعلامة الإعرابية، وهذا السلوك يكشف أنهم كانوا ينطلقون من هذه الفكرة التى تشبهها إلى حد كبير فكرة "تشومسكى"، وقد عاب عليهم كثير من الوصفيين ذلك من قبل، ثم عاد بعضهم فأقرهم على ما صنعوا لما ظهر من هذا التشابه بين اتجاههم واتجاه المدرسة التحويلية فى مسألة (هو ضربى زيدًا قائمًا) و(هو) مبتدأ حذف خبره وجوبًا وضابطه، كما يقول السيوطى، أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً فى مفسر صاحب حال بعد، لا يصلح أن يكون خبرًا عنه، وقد اختلف النحويون حول هذا التركيب فبعضهم يعدّه جملة فعلية ويجعلون (ضربى) فاعلاً لفعل مقدر تقديره (يقع ضربى زيدًا قائمًا) أو (ثبت ضربى زيدًا قائمًا)، وقد ضعف هذا التقدير بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير (ثبت) يجوز تقدير (قلّ)، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، وقد اتفق جمهور النحويين على أن هذا التركيب عبارة عن (مبتدأ) وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و(زيدًا) مفعول به، و(قائمًا) حال، ثم اختلفوا : هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أم لا ؟

فقال قوم : لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع

موقع الفعل، كما في (أقائم الزيدان) والتقدير : (ضربت زيدًا قائمًـا) وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله.

ورأى بعضهم أن الحال نفسها (قائمًا) هي الخبر وجاز نصب (قائمًا) ونحوه على الحال، وإن كان خبرًا لأنه ليس عين المبتدأ لأن القائم هـو (زيـد) لا (الضـرب) فلما كان خلافه انتصب على الخلاف.

والذى يعنينا من هذه المحاجة النحوية التى لا تغير التركيب المنطوق بطبيعة الحال هو المنهج الذى يحكم هذه التفسيرات المختلفة لـه، وجميع هـذه التفسيرات تنطلق من أن هذا التركيب له عمق مختلف عن ظـاهره رأى بعضهـم أن تقديره هـو (يقع ضربى زيدًا قائمًـا)، فهـو إذن جملة فعلية قد حولت إلى جملة اسمية، ورأى بعضهم أن تقديره هو (ضربت زيدًا قائمًا)، فـالفعل (ضربت) هـو الـذى تحـول إلى المصدر، ورأى بعضهم أن تقديره هو (ضربى زيـدًا إذا كـان قائمًـا) إذا كـان بمعنى المضى أو (إذا كان قائمًا) إذا كان بمعنى المستقبل، وأصحاب كـل تقدير مـن هـذه كانوا يبينون السبب فـى اختيـار تقديرهـم دون سـواه ويكشـفون ضعـف الـذى لا يرونه، وهي كلها وسائل مستخدمة في التحويل فلا يقدر ما لادليل عليه لأنه يفتح الباب أمام ألوان من التقدير لا تجد سندًا يدعمها مما يؤدى إلى غموض المعنى الكائن في (البنية العميقة) وهي من المفروض أن تكون واضحة المعنى حتى تساعد على فهم البنية الظاهرة، ولا يفضل تقدير على آخر إذا كان مساويًا له فـى إفـادة المعنى، ولا يصح تقدير شيء لا يطرد كما يطـرد نظيره، وقـد رأينـا كيـف كـان رأي جمهـور النحويين حريصًا على تحديد المقدر وحريصًا على كشف أسباب اختياره دون غيره، وكشف الوسائل التحويلية التى أدت إلى أن صار هذا التركيب إلى ما صار عليه.

وإذا قيل أن هذه الجملة (مفترضة) أو (مصنوعة) من قِبَل النحاة، فـإن هـذا غير معيب فهذه الجمل، وإن كانت مصنوعة، مولدة عن قواعد اللغة والقواعد تنتـج

هذه الجملة، وهى جملة صحيحة نحويًا لأن قواعد اللغة تتنبأ بها وتنتجها، ولذلك جاء لها نظائر فى اللغة فى الشعر والنثر.

ومن جهة أخرى نجد أن التحويليين التوليديين لا يعبأون بتوثيق النص اعتمادًا على حدس المفسر وثقة بنظام القواعد المحكمة التى يمكن أن تولد مثل هذه الجمل أو تلك، لأن (آلية) القواعد لديهم و(رياضيتها) تساعد على توليد الجمل الصحيحة، ومن هنا لابد أن تكون القواعد واضحة محددة وأن يكون تطبيقها دقيقًا وصارمًا، ولذلك كان كثير من النحويين يقيسون على المسموع وغيره وإن لم يسمع.

أما الاختلاف الذى وجدناه عند النحويين العرب القدماء فى تفسير هذه الجملة (وغيرها كذلك) فهو اختلاف فى الفرضيات وكلٌ يدلل على صدق فرضيته وصحتها. لجأ البصريون إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوى فلابد من البحث عن علة الإعراب ولو أدى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب، فهم يقدرون مثلاً خبرًا محذوفًا فى مثل (إن حراسنا أُسْدًا) لتبرير نصب كلمة (أسد)، ويعدون الفاعل فى جمل مثل (زيد قام) ضميرًا مستترًا تقديره (هو) للحفاظ على القاعدة التى تنص على وجوب أن يأتى الفاعل بعد الفعل رغم عدم وجود ما يمنع من وقوع الفاعل قبل الفعل وهو ما قال به الكوفيون. كذلك تقدير النحاة لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود شائع مشهور فى مثل قولهم : (زيدًا ضربته) فأصله عندهم (ضربت زيدًا) و(ضربته)، وفى قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقّت﴾[1] إنما هو (إذا انشقت السماء انشقت)، لأن أداة الشرط لابد أن يليها فعل، ومثل ذلك كثير والبصريون أحرص على تطبيق ذلك من الكوفيين الذين امتازوا لحمل العربية على اللفظ والمعنى معًا، فإذا أفسد الإعراب المعنى فليس من كلام العرب، يقول "الفراء" : «كل مسألة وافق إعرابها معناها

---

[1] الإنشقاق : ١.

ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعاني وخلي عن الألفاظ، و لم يوجد فى كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعني فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى»[1].

وباب الاشتغال فى النحو العربى يمثل ظاهرة تركيبية، اتخذ النصب فيها دُليل "الفعلية" والرفع أمارة الاسمية، والفرق بين الاشتغال والأمثلة الأخرى أن مبرر النصب على الفعلية والرفع على الاسمية فيها هو التخفف من الفعل، أما فى الاشتغال فإن الفعل يوجد، لكن الازدواجية فى الإعراب والثنائية فى النمط التركيبى مردّها إلى تأخر الفعل عن الاسم واشتغاله بضميره أو بملابسه.

وفى إطار عرض الدكتور "ميشال زكريا" لشرط الوضوح والدقة فى نموذج النظرية النحوية، ويقصد التوليدية التحويلية، يرى أن قيمة النموذج تتضح عبر وضوح العلاقات التى يقدمها ودقتها، فعلى ضوء النموذج نستبر اللغة ونفسّر التنظيم القائم ضمنها والذى يقود استعمالها لذلك لا يحتمل النموذج أى غموض فى مفاهيمه قد ينعكس على قدرته على تحليل اللغة. فالنموذج المفضل من الناحية العلمية هو ذلك الذى يُحلل أكبر عدد ممكن من المعطيات اللغوية ويُحللها بالطريقة الأكثر بساطة وشمولاً ودقة.

ويركّز النموذج على بعض القضايا اللغوية ويهمل بعضها الآخر ليتسنّى له تتّبع القضايا التى يركّز عليها بوضوح تام وبدقة متناهية بمعزل عن القضايا التى تتشابك معها وتضفي عليها الغموض.

بقى القول أنّ بناء النموذج يتقيد بمتطلبات وضعية عديدة منها : وجوب تحديد العوامل اللغوية التى يجب تفسيرها بدقة ووضوح، ووجوب الافتراضات اللازمة لتفسيرها هذه العوامل، ووجوب أن يكون باستطاعة النموذج توقّع أشياء

---

[1] انظر معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٥م، ج١، ص ١٣.

يُمكن لحفظها فيما بعد والتحقق منها، ووجوب التأكد بصورة دائمة من صواب النموذج وصحته، فالنموذج يرتبط بصورة عضوية بمدى إمكانية تطبيقه فيتعيَّن إما الأخذ به وإما تعديله وإما تطويره وإما تغييره وفقًا لمطابقته المعطيات الحقيقية والواقع الذى يتصدّى لتفسيره والتكهّن به. وبديهي القول إنه حين تتطابق نتائج مع معطيات سلوك تنظيم اللغة الممكن ملاحظته، وحين لا يتم هذا التماثل إلا بالعودة إلى فرضيات النموذج، يمكننا حينئذ القول أنّ هذه الفرضيات تفسر سلوك التنظيم اللغوى الذى لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة[1]، ويتضمن هذا الشرط فكرة عرض أنظمة بديلة لنموذج النحو وذلك فى إطار تطوير هذا النموذج وتعديله والحقيقة أن هذا لم يتحقق فى النحو العربى بصورة فعلية لكن هذا المفهوم وتلك الدعوة عرضت فى بعض البحوث الحديثة ولا يمكن إنكار حدوثها فى الفكر النحوى أو اللغوى العربى الحديث؛ على أن هذا المطلب لم يتحقق خصوصًا على أيدى الذين نادوا به فى بحوثهم حتى أن مجموع البحوث العربية التى قدمت هذه الفكرة لم تُشكل مجتمعةً نموذجًا جديدًا أو بديلاً أو مطورًا قادرًا على استيعاب تراث العربية من نصوص ومفردات وتراكيب، أو قادرًا على استيعاب اللهجات الجديثة التى كانت دراستها غالبًا ما ترد مقرونة بنموذج الفصحى لرصد التوليد والانحراف عن هذه اللغة.

وقد كانت هناك بعض الأسس اللغوية التى اعتمد عليها القدماء حين الإشارة إلى التحويل فى الصيغ الصرفية ومن بينها النظر فى (الأصل والفرع) حيث إن هناك بعض الصيغ التى تعد أصولاً وبعضها الآخر فرع عنها. فصيغ المبالغة فرع عن اسم الفاعل لأنها محوَّلة عنه، والاهتمام بالمعنى وبخاصة عند تفسير بعض الآيات

---

(1) انظر د. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية، ص ١٢٠ – ١٢١.

الكريمة وبيان ما فيها من تحويل في الصيغ، فقوله تعالى : ﴿خلق من ماء دافق﴾[1] . (الماء الدافق) فاعل في اللفظ، مفعول في المعنى، ومعناه (من ماء مدفوق) أي (مصبوب)[2] ، والضرورة الشعرية التي تجعل الشاعر يلجأ إلى استخدام صيغة بدلاً من صيغة أخرى أكثر شيوعًا واستعمالاً، بل هي الأساس عند اللغويين؛ قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة　　　نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد : (الدراهم والصيارف)[3] ، وربط التحويل في الصيغ بالجانب الدلالي، ومن نصوصهم الدالة على ذلك : «تحول صيغة (فاعل) للمبالغة في الفعل، والتكثير فيه إلى خمسة أوزان وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة»[4] . وتتصل تلك "المبالغة" بالدلالة، والجانب الصوتي له صلته بالتحويل، ومن ذلك قال "طرفة" :

خود ترعى ربربا بخميلة　　　تناول أطراف البرير وترتدي

(تناول) أصله (تتناول) لأنه فعل للمؤنث مستقبل. قال الله عز وجل : ﴿تنزل الملائكة والروح﴾[5] . فمعناه (تتنزل الملائكة)، فاستثقل الجمع بين تاءين، فحذف إحداهما[6] . والقراءات القرآنية من الأسس المتصلة بالمنهج الخاص بالتحويل

---

[1] سورة الطارق : آية ٦.

[2] انظر ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة، دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م، ص ٤٥.

[3] انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤ السعادة ١٩٦٠، ج١، ص ١٢١.

[4] انظر الباقلاني : إعجاز القرآن، حققه السيد أحمد صقر، ط٤ دار المعارف بمصر ١٩٧٧، ص ٢٧٣- ٢٧٤.

[5] سورة القدر : آية ٤.

[6] انظر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع، حققه عبد السلام هارون، ط٤ دار المعارف بمصر ١٩٨٠، ص ١٤٢ - ١٤٣.

فى الصيغ عند القدماء؛ بل إن القراءات دليل على الإعـراب وتوجيهـه، ومـن ذلـك قوله تعالى : ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾[١] . فـ (حصرت) فعل مـاض، وهـو فى موضع الحال، وتقديره : (حصرة صدورهم) والدليـل علـى صحـة هـذا التقديـر قـراءة مـن قـرأ : (أو جـاءوكم حصـرة صدورهـم)[٢] ، وتحليـل الـتراكيب النحويـة اعتمادًا على التحويل فى الصيـغ فـالعرب «تقـول للشـىء معنـاه "فعـل" قـد تفـاعل كقولك : قد تباعد ما بين القوم، تريد : تبعد ما بينهم وكذلك : تطـاول الليـل أى طال وتعالى النهار أى علا»[٣] ، والنظر فى (الفصائل النحوية) مـن أسـس التحويـل فى الصيغ فقوله تعالى : ﴿وقالوا هذه أنعام وحرث حجر﴾[٤] ؛ (حجـر) فعـل بمعنـى مفعول كالذبح والطحن، ويستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث والواحـد والجمـع لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات[٥] ، والاهتمام بكلام العرب فهم مثلاً يقولون للكذب مكذوب، وللضعف مضعوف، وليس له عقد رأى ومعقود رأى، فيجعلـون المصدر فى كثير من الكلام مفعولاً[٦]، ويتصل بكلام الإشارة إلى اللهجـات العربيـة وما يندرج تحتها من تحويل فى الصيغ.

وفى إطار تكامل عناصر اللغة وكذا تكامل الظواهر التى عبر عنها الدكتور "تمام حسان" بتضافر القرائن يرى أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعيـة رحمًـا موصولة؛ لأن الرتبة حفظ الموقع، والظاهرة الموقعية هى تحقيـق مطـالب الموقـع علـى

---

[١] سورة النساء : آية ٩٠.

[٢] انظر ابن الأنبارى : الإنصاف، ط٤ السعادة ١٩٦٠، ج١، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

[٣] انظر ابن الأنبارى : شرح القصائد السبع، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

[٤] سورة الأنعام : آية ١٣٨.

[٥] انظر الزمخشرى : الكشاف عن حقـائق التنزيل، دار المعرفـة للطباعـة والنشـر، بيروت - لبنـان، ج٢، ص ص ٥٤ - ٥٥.

[٦] انظر الفراء : معانى القرآن، ج٢، ص ٣٨.

رغم قواعد النظام كما يلاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبينات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أى مبنى آخر[1] ، ومن تضافر ظواهر العربية علاقة ظاهرة الترخيم بمسألة التأنيث فى اللغة العربية خصوصًا الترخيم الذى يرد فى أواخر الأعلام المذكرة المنتهية بالتاء المنقوطة فى آخرها مثل : (عنترة وحمزة وطلحة وشيبة وعتبة وحارثة وعتيبة وعروة وعكاشة وشحاتة) فهذه أسماء لأعلام مشهورة فى المجتمع العربى وليست وظيفة التاء هنا هى التأنيث كما هو الحال فى (خديجة وعائشة وفاطمة وعزة)؛ وبهذا تكون هذه التاء زائدة فى أسماء أعلام لمذكّرين ولذلك أتى عليها الشعراء فى أشعارهم وأبقوا مكانها علامة الضمة أو الفتحة وفقًا للغة من ينتظر ومن لا ينتظر، ولعلهم أحسّوا بأن هذه التاء لا وظيفة لها ووظفوا هذا الحذف فيما يعرف بظاهرة الترخيم عند النحاة واللغويين.

---

[1] د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.

الفصل الثالث

الأصـــل والفـــرع

الأصل والفرع

(١) الأصل والفرع من المصطلحات الأصيلة في الدرس اللغوي عند العرب وقد درسوا خلالهما العديد من القضايا اللغوية هادفين إلى إيضاح بعض الظواهر، ووضع قواعد للجملة العربية، وهناك أصل وفرع يتصل بالصيغ الصرفية والتحويل فيها.

فالأصل في (آمين) القصر، وإنما مد ليرتفع الصوت بالدعاء، كما قالوا: (آوه) والأصل (أوه)، والاختيار أن تقول (أوه)، ومنه :

فأوه من الذكرى إذا ما ذكرتها ... ومن بعد أرض بيننا وسماء

وقال آخر في المد :

يا رب لا تسلبني حبها أبدًا ... ويرحم الله عبدًا قال آمينًا[1].

و(رويدًا) أصله (أروادًا) فـ (رويد) تصغير (أروادًا) ورويدًا إنما هو الإمهال والتمكث، يقال : أمش مشيًا رويدًا، أي لا تستعجل[2].

و(خير) و(شر) في التفضيل أصلهما (أخير) و(أشرر) فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة ﴿من الكذاب الأشر﴾[3]، بفتح الشين وتشديد الراء، وقول الشاعر : (بلال خير الناس وابن الأخير)، واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل: لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما. وأما قوله (وحب

[1] انظر ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة، ص ٣٥.

[2] انظر المرجع السابق، ص ٥٣.

[3] سورة القمر : آية ٢٦.

شيء إلى الإنسان ما منعا) فضرورة[١]. ويرى اللغويون أن (اسم الفاعل) هو الأصل، و(صيغ المبالغة) فرع.

قال "ابن يعيش" : «اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأن لم يأتوا بياء النسبة، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دل عليه ياء النسبة وذلك لأن (فاعلاً) هو الأصل لأنه ليس فيه تكثير»[٢]. ولذلك إذا أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية فمن ذلك (فعال) تقول : رحل قتال إذا كان يكثر القتل فأما قاتل فيكون للتحليل والكثير لأنه الأصل[٣]. ومن ضروب (فعال) أن تكون صفة غالبة نحو قولك : يا فساق ويا غدار ويا خباث ونحو ذلك مما ذكره الزمخشري، و«أصلها فاعلة نحو : فاسقة وغادرة وخبيثة»[٤].

ولقد أشار الخليل إلى أن (الثنائي) من الكلمة أصله أن يكون حرفًا مثل (قد) و(هل) و(لو) فإذا صيرته اسمًا أدخلت عليه التشديد فقلت : هذه لو مكتوبة وهذه (قد) حسنة الكتبة، زدت واوًا على واو، دالاً على دال ثم أدغمت وشددت فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثالث كقول "أبي زبيد الطائي" :

لیت شعری، وأین منی لیت ، إن لیت وإن لوّا عناءُ

فشدد (لوا) حين جعله اسمًا[٥]. وهناك أصل وفرع في صيغ الجمع ويتصل بالتحويل. قال تعالى : ﴿لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة﴾[٦]. وفي آل عمران

---

[١] انظر خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، طبعة الحلبي- القاهرة، ج٢، ص ١٠٠ وما بعدها.

[٢] ابن يعيش : شرح المفصل، طبعة المنيرية - (د. ت)، ج٤، ص ٥٧.

[٣] انظر المبرد : المقتضب، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، ج٢، ص ١٢٣.

[٤] انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج٤، ص ٥٧.

[٥] انظر الخليل بن أحمد : كتاب العين (المقدمة)، حققه عبد الله درويش، طبعة العاني، بغداد ١٩٦٧، ج١، ص ٥٥.

[٦] سورة البقرة : آية ٨٠.

﴿معدودات﴾[1] لأن الأصل في الجمع إذا كان واحدًا مذكرًا أن يقتصر في الوصف على التأنيث نحو ﴿سرر مرفوعة وأكواب موضوعة ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة﴾[2] فجاء في (البقرة) على (الأصل) وفي (آل عمران) على (الفرع)[3] .

ومما يتصل بالأصلية والفرعية (العلامة)، وهي تتصل في بعض الأحيان بـ(الفصائل النحوية)، وقد توقف اللغويون أمام (الصفة) التي يستوى فيها المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأيث وذلك في (فعول) بمعنى (فاعل) نحو : رجل صبور أي رجل صابر، رجل شكور أي رجل شاكر، رجل ضروب أي رجل ضارب، امرأة صبور أي امرأة صابرة، امرأة شكور أي امرأة شاكرة، امرأة ضروب أي امرأة ضاربة، وسقوط التاء يفرق به بين (فعول) بمعنى (فاعل) وبينه إذا كان بمعنى (مفعول) نحو : حلوبة وحمولة. قال الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

فقد تم إثبات التاء لأنها بمعنى محلوبة.

ومثل ذلك صيغة (فَعِل) إذا كانت بمعني (مفعول) نحو : كف خضيب أي كف مخضوبة، ولحية دهين أي لحية مدهونة حذفت التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى (فاعل) نحو سميع وعليم.

ويربط ابن يعيش (الحذف) بذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره؛ فأما مع حذف الموصوف فغير جائز لأنه يودى إلى الالتباس. فالتركيب (رأيت خضيبًا) غير صحيح نحويًا إذا كان (الأصل المقدر) هو : رأيت كفًا خضيبًا.

---

[1] سورة آل عمران : آية ٢٤.

[2] سورة الغاشية : آية ١٦.

[3] انظر الزركشي : البرهان في علوم القرآن حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، الحلبي ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ج١، ص ١٢٨.

فقد تم حذف الموصوف (كفًا) وأقيمت الصفة (خضيبًا) مقامه فصارت مفعولاً بـه.
وهناك ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم تـاء التأنيث ويتصل بالتحويل فى الصيغة وذلك نحو : (غـلام يفعة) بمعنى يافع فكلمـة (يفعة) لا تتبع (غلام) فى التذكير، بل لابد من إثبات التاء لأنها للمبالغة فى الوصف، ومع ذلك فتلك التاء لا تدخل فى صفات الله سبحانه وتعالى وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا يحسن إطلاقه على البارئ لأنها مبالغة بـ (علامة نقص)[1].

ونشير إلى أنهـم «ربما مالوا إلى الاستيثاق، وإزالة الشك عن السامع. فأدخلوا الهاء فى المؤنث الذى لفظه مخالف لفظ مذكره، فمن ذلك قولهـم : شيخة، وعجوزة. أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق والأكثر فى كلامهم (عجوز) بغير هاء. بخلاف لفظ الأنثى لفظ المذكر»[2].

وتحدث النحويون عن الأصل والفرع فى مواطن كثيرة من بحوثهم وتحليلاتهم النحوية على مستوى المفرد والمركب وقد يشيرون إلى أصل قائلين : (وإن لم يتكلم به العرب).

ويعرضون فى حديثهم أيضًا إلى المراحل التى يمر بها المفرد والمركب للتحويل من أصل إلى فرع؛ فجعلوا من الأصول تقديم المبتدأ على الخبر، وتقديم الفعل على الفاعل، وتقديم الفاعل على المفعول وتقديم المضاف على المضاف إليه وتقديم الموصول على صلته وتقديم العامل على المعمول، ومرد ذلك فى نظرهم أن واضع اللغة وضع قانونًا كليًا تعرف به المركبات القياسية وكيفية تركيب أجزاء الكلام[3].

---

[1] انظر ابن يعيش : شرح المفصل (بتصرف)، ج٣، ص٥٥ وما بعدها.
[2] انظر ابن الأنبارى : المذكر والمؤنث، حققه عبد الخالق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج١، ص ٥٣.
[3] انظر الرضى : شرح الكافية، ص١-٥.

ولم يقف النحويون عند هذا القانون الكلي الذي يجعل للمركبات قانونًا بهذا المعنى، بل امتد بهم الأمر إلى البحث عن الصلة البنائية بين المركبات ويقرب منهم في ذلك التحويليون من المحدثين[1].

وردّ بعض المركبات إلى مركبات عدّوها أصلاً، فردوا جملة (كأن القائد أسد) إلى أصل تركيبي هو (القائد كالأسد).

وفي ذلك يقول "ابن جني" : «ومن إصلاحهم اللفظ قولهم (كأن زيدًا عمرو)، اعلم أن أصل الكلام (زيد كعمرو)، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ)، فقالوا إنّ زيدًا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلامًا انعقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدًا عمرو»[2].

ومن المركبات التي ردّوها إلى أصل ما يعرف بالتمييز المحوّل يقول "ابن جني" : «ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي فخرج الفاعل في الأصل مميزًا»[3] . وبذلك أصبح التركيب تصببت عرقًا وتفقأت شحمًا.

كما عقد النحويون صلة بين المركب الوصفي الإسنادي أي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة العاملة عمل الفعل وبين المركب الوصفي الإضافي، وجعلوا الأول منهما أصلاً للثاني ولهم حديث مفصل في مراحل الانتقال من المركب الإسنادي إلى المركب الإضافي.

---

(1) Frank palmer., Grammar p. 136.

(2) انظر ابن جني : الخصائص، ج١، ص ٣١٧.

(3) انظر المرجع السابق، ج٢، ص ٣٨٤.

وكذلك عقدوا الصلة بين مركب المصدر المؤول ومركب المصدر الصريح بما يجعل الأول منهما أصلاً للثاني.

وقد يكون تصور النحويين لوجود مركب أصلي وآخر فرعي قريبًا من تصور التوليديين التحويليين وجود بنية العمق وبنية السطح، وبخاصة أن النحويين العرب قد تناولوا مراحل الانتقال والتحويل من بنية عدّوها أصلاً إلى أخرى عدّوها فرعًا وإن اكتست هذه بالافتراض وبالطابع التعليمي. وتشبه هذه المراحل إلى حد كبير ما يعرف بالعمليات التحويلية عند التحويليين كالحذف، وإعادة الترتيب والاختصار[١].

وإذا كان نحاة العربية تصوروا مركبات عدّوها أصلاً وأخرى فرعًا فإنما كان ذلك لتفسير ما صاد فهم من غموض ولبس أو تعقيد عند تحليل بعض المركبات، وهذا الموقف يقال أيضًا عن البنى العميقة عند التحويليين؛ إذ ليست البنى العميقة إلا أكثر الفرضيات المقترحة المقبولة شكلاً لتفسير الوقائع الملغزة الدقيقة بالنسبة للغة[٢].

لقد اعتبر الأصل والفرع في أمور كثيرة؛ فالنحاة يعتقدون أن هناك أصولاً تتفرع عنها فروع، وهذا الأصل قد يعدّ (بنية عميقة) وهذا الفرع قد يعدّ (بنية سطحية) وتقوم عدد من القواعد التحويلية المعينة بتحويل الأصل إلى الفرع.

فالنكرة أصل والمعرفة فرع، ولذلك يحتاج المعرف إلى علامة خاصة به قد تكون لغوية (ال) مثلاً في المعرف بالأداة والإضافة في المضاف إلى معرفة، وجملة الصلة في الموصول، وقد تكون غير لغوية كالمواضعة في العلم، والحضور أو الغيبة

---

[١] انظر د. عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث، بيروت ١٩٧٧، ص ١٤٢.

[٢] انظر د. محمد إبراهيم عبادة : المركب الإضافي بين الأصل والفرع، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٨.

في الضمائر والإشارة في اسم. والواحد (الإفراد) أصل يتفرع عنه المثنى والجمع، ولذلك يحتاج المثنى إلى علامة تثنية، ويحتاج الجمع إلى علامة تخصه قد تكون لاحقة خاصة كما في جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم أو تحويل الصيغة كما في جمع التكسير والتذكير أصل يتفرع عنه التأنيث، ولذلك يحتاج التأنيث إلى علامة هي تاء التأنيث، أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وقد تكون العلامة مقدرة في الاسم بحيث لا تظهر إلا إذا تحولت صيغته إلى التصغير مثلاً، وقد تظهر في سلوكه اللغوى في الجملة كأن تلحق بفعله علامة تأنيث أو يعود الضمير عليه مؤنثًا، أو يشار إليه باسم إشارة للمؤنث.

يقول "سيبويه" : «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنًا لأن النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة، واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجمع لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح، واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير؛ ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر أو أنثى، و(الشيء) ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»[1].

ويؤكد "سيبويه" هذا المعنى في باب تسمية المؤنث فيقول : «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد. فكل مؤنث "شيء" والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا. كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَّف، فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكنًا عندهم. فالأول هو أشد تمكنًا عندهم؛ فالنكرة تعرف بالألف

---

[1] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٢.

واللام والإضافة وبأن يكون علمًا والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة»[1] . فسيبويه يؤكد أن النكرة أول، وأن الواحد أول، وأن المذكر أول، والأول هو الأصل ثم يدخل على كل منها ما يحوله إلى فرعه الذى يخرج عنه.

والعرب أمة حكيمة، فلا تشبه شيئًا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل و لم يقبل قوله إنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع، كذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل وتشبيههم (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية فى العمل[2] .

فـ"ابن مضاء" يرفض هذا النوع من القياس معتمدًا على أساسين : أحدهما عقلى يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه، والآخر لغوى، وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.

ولقد التزم "ابن مضاء" هذا الرفض فى الأمثلة التى وردت لهذا القياس فى ثنايا الكتاب وأحدهما فى الاسم الذى لا ينصرف، قال : «فإن كان فى الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين، فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعًا مُنع ما مُنع الفعل وهو الخفض والتنوين، والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ وإذا قل استعماله ثقل، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها، فثقلت فمُنعت ما مُنع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعًا له.

---

[1] انظر المرجع السابق..

[2] ابن مضاء:الرد على النحاة، تحقيق د. شوقى ضيف، ط دار المعارف ١٩٨٨، ص ص ١٥٦ - ١٥٧.

وليس يحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل التى تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل، هذا لو كان مبنيًا، نكيف به وهو فى الضعف لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض وهذان إنما هما للأفعال فلولا شبه الأفعال، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال»[1].

وقد عدّ النحاة (المصدر) أصلاً تتفرع عنه المشتقات المختلفة وهى فكرة غنية تجمع عددًا من الكلمات المختلفة حول معنى أصلى واحد، وتتنوع المعانى بتنوع الصيغ المأخوذة عن هذا الأصل أكثر تجريدًا فيقوم (الجذر) بإعطاء المعنى الأصلى الذى تتفرع عنه صيغ متعددة بتعدد أنواع الزيادة وموقعها، فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة.

وقد ساعدت هذه الفكرة العبقرية علماء المعاجم على تصنيف المعاجم إذ ربطوا بين الجذر وفروعه المتعددة، وساعدت وسائل التحويل الاشتقاق المحددة على طريقة الأخذ المقنن من هذا (الجذر) الجديد، ومن أجل المحافظة على فكرة (الأصل) و(الفرع) قامت نظرية (الإعلال والإبدال) و(القلب المكانى) فى مفردات العربية. فلولا اعتبار الأصل لما قيل إن (قال) أصلها (قَوَل) ولا إن (باع) أصلها (بَيَع) ولا إن (قيس) أصلها (قووس)[2]. ولم يكن النحويون متكلفين فيما ذهبوا إليه ولم يكونوا مجانبين للصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريغ هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التى تعتقد أنه لايعد شىء أصلاً لشىء آخر، وترى فى ذلك «بحثًا ميتافيزيقيًا لا يعتمد على مبدأ علمى سليم، غير أن المنهج التحويلى رأى أن قضية الأصلية، والفرعية قضية أساسية فى فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح)»[3].

---

[1] انظر ابن مضاء : الرد على النحاة، ص ١٥٧ وما بعدها.

[2] انظر سيبويه : الكتاب، ج٣، ص ٤٦٧.

[3] انظر دكتور عبد الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م، ص ١٤٤.

ويؤكد "ابن جنى" فى مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية والفرعية وهى متصلة بالحذف والتقدير والزيادة وإعادة الترتيب، وقد نبه إلى مسألة هامة تتمثل فى أن بعض ما ينعت عند النحاة بالأصالة لا يعنى أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول، وإنما هى أصول مفترضة، وذلك مثل قولهم «الأصل فى قام قوم، وفى باع بيع، وفى استقام استقوم، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون موضع (قام زيد) (قوم زيد). وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قطع مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجئ الصحيح و لم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[1] .

ويحتج لصحة هذه الأصول المفترضة بأنها قد ترد شذوذًا أو للضرورة على النحو الذى تصوره النحاة كقول الشاعر [2] :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ففى (أطول) دلالة على أن أصل (أقام) ونحوها (أقوم).

وكذلك قوله : إنى أجود لأقوام وإن ضننوا

ففى (ضننوا) دلالة على أن أصل (شلت يده) شللت، أى أنه لو جاء مجئ السالم لوجب فيه فك الإدغام، وفى قول الشاعر [3] :

تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغىُ الخد أصلم.

---

[1] انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥٧.

[3] المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥٨.

فإن ورود (مصغى) بإظهار الضمة على الياء يدل مع شذوذه على صحة ما يفترضه النحاة من أن أصل : معطى زيد هو معطيُ زيد بإظهار الضمة على الياء.

ومن المركبات السامية القديمة المركب الإضافى وهو فى العربية يعتمد على أداة تتوسط بين المتضايفين، وكانت هذه الأداة قديمًا كلمة (ذو) مفيدة التخصيص والملكية، ثم تطورت (ذو) واستقلت بمعنى صاحب وأصبحت تشغل وظيفة نحوية هى وظيفة المضاف نفسه. وشارك هذه الأداة القديمة أدوات أخرى أبرزها اللام ولحقتها (من) و(فى) على خلاف بين النحويين. وتنوع المركب الإضافى نظرًا لانحداره من أصول متعددة، كما خضع لغير قاعدة من قواعد التحويل من أصل إلى فرع. ولعل هذا يتفق مع ثقافة صاحب النظرية التحويلية التوليدية "نعوم تشومسكى" ونشأته وتلمذته فهو (يهودى) علمه أبوه اللغة العبرية وقواعدها فقد كان أستاذًا لها وحصل "تشومسكى" نفسه على الماجستير فى اللغة العبرية. أضف إلى ذلك تلمذته على يد أستاذه "زلج هارس" واهتمامه باللغات السامية والدراسات المقارنة ومعرفة "تشومسكى" العميقة بهذا النوع من اللغات السامية. أضف إلى ذلك علاقة النحو العبرى الأكيدة بالنحو العربى فى عصر العبرية الوسيط، وذلك فى بلاد الأندلس حيث تتلمذ نحاة العبرية ولغويوها على نحاة العربية ولغوييها ونقلوها عن مؤلفاتهم فى المنهج والمضمون ونظام التنقيط والحركات فظهرت كتب نحو العبرية مشابهة تمامًا للكتب التى ألّفها نحاة العربية، ولهذه العلاقات جميعًا تبدو جذور التحويل الذى تبلور عند "تشومسكى" ومدرسته وأصلها الذى استمد روافده من الدراسات السامية التى كانت العربية ونحوها ونحاتها هم الأصل فى ذلك.

فيبدو أن كلمة (ذو) وما تفرع منها تطورت فى العربية؛ فبعد ما كانت من أدوات الإضافة استعملت استعمالاً حرًا بمعنى صاحب، وهى بذلك تحمل معنى التخصيص أو للملك الذى تدل عليه اللام ومع ذلك يحرص النحويون على تقدير اللام بينها وبين المضاف إليه، ولما لم يسغ النطق باللام بينها وبين المضاف إليه قالوا

تأتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب فتقدر (ذو مال) (صاحب مال) وهنا يمكن أن تظهر اللام أى صاحب لـذى مـال، قـال صـاحب التصريح : «كـل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى "من" فهى بمعنى اللام تحقيقًا حيث يمكن النطق بهـا كغلام زيد، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو (ذى مـال) و(عنـد زيـد) و(مـع عمر)، وامتحان هذا بأن تأتى مكـان المضـاف بمـا يرادفـه أو يقاربـه نحـو صـاحب، ومكان، ومصاحب»[1].

وقد شاع فى العربية أن ترد (ذو) مضافة إلى اسم جنس ظاهر إلا مـا نـدر فجاءت مضافة إلى الضمير كما فى قول الأحوص[2] :

ولكن رجونا منك مثل الذى به صُرِفنا قديمًا من ذويك الأفاضلِ

كما وردت مضافة إلى العلم نادرًا وكثـيرًا. فالنـادر أن يكـون (ذو) ليـس جزءً من العلم كما فى قول العـرب : (ذو تبـوك)، ويـروى أنـه وجـد مكتوبًـا فـى حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام : (أنا الله ذو بكة) فذو هنـا مضافـة إلى العلـم وهى بمعنى صاحب. وأما الكثير فتكون فيـه (ذو) بعـض العلـم كقولهـم (ذو يـزن) وهو رجل من ملوك حمير، و(ذو الكَلاَع) وهو علم لرجلـين مـن أذواء اليمـن و(ذو سلم) علم على موضع بجزيرة العرب[3] .

وأمـا (ذو القعـدة) و(ذو الحجـة) فيبـدو أن (ذو) كـانت وصلـة للإضافـة والأصل (شهر ذى القعدة)، (شهر ذى الحجة) ولو أسقطنا كلمـة (ذى) قلنـا شـهر القعدة وشهر الحجة، ولكن لزمت كلمة (ذى) هذين الشـهرين وصـارت جـزءً مـن العلم على كل من الشهرين.

---

(1) انظر الشيخ يس : حاشية الشيخ يس على التصريح، مطبعة محمد مصطفى ١٣١٢هـ، ج٢، ص ٢٦.

(2) انظر ديوان الأحوص الأنصارى، تحقيق عادل سليمان، الهيئـة المصريـة العامـة للتـأليف والنشـر ١٩٧٠، ص ١٨٢.

(3) انظر ابن مالك : شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدى، جامعة أم القرى.

ويرى بعض النحويين أن (ذو) كان لها وظيفة أخرى وهي أن تكون وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا : (هـذا الرجـل ذو مـال) حيث لم يمكنهـم أن يشتقوا من المال ونحوه اسمًا يكون وصفًا للرجل[1] .

وهكذا نستطيع أن نقول إن المركب الإضافي في العربية كان قديمًا يتضمن ذلك العنصر الدال على التضايف، أو أداة الإضافـة، أو حـرف الإضافة كمـا يقـول النحويون أنفسهم وهو (ذو) وما تفرع منها ثم استقلت هذه الكلمـة وصـارت مـن الكلمات الملازمة للإضافة وخرجت عن كونهـا أداة لهـا، واحتفظت بمعنى الملكيـة والاختصاص واستعملت بمعنى صاحب وحل محلها الـلام مـن حـروف الإضافـة فـي بعض الاستعمالات، ثم جاز الاستغناء عنهما بـين الأسمـاء؛ فضـم الاسـم الثـاني إلى الأول وأصبح من تمامه ونزل الاسم الثاني من الأول منزلة التنوين في نظر النحويـين وظهرت العلامة الإعرابية على الأول وحده وجر الثاني دائمًا.

وفي ضوء النظرية التحويلية يبـدو أن هـذه الأصـول المفترضـة لهـذه الصيـغ وأمثالها هي البنية العميقة لهـا وإنـه لا يصـح أن تظهـر علـى السـطح، وإن ظهورهـا شذوذًا في بعض التعبيرات يدل على صحة تقديرها.

ويبين "ابن جني" أن بعض هذه الأصـول المفترضـة قـد تستعمل استعمالاً شائعًا مما يدل على صحة افتراضها فيقول : «واعلم أن بعض مـا ندعـى أصليتـه مـن هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه مـن حالـه، وهـو أقـوى الأدلـة علـى صحـة مـا تفتقده من تصور الأحوال الأول، وذلك اللغتان تختلف فيهمـا القبيلتـان كالحجازيـة والتميمية نحو : (شد، وضن، وفر، واستعد). إن الأصل : (أشدد وأضنـن، وأفـرر، واستعدد)، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى، ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو : (مبيع ومخيط) و(رجل مدين)، فهـذا كلـه

---

[1] انظر السهيلي : نتائج الفكر السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ١٩٨٤، ص ٢٦٠.

مغير وأصله (مبيوع ومديون ومخيوط)، فغير على ما مضى، ومع ذلك فـ"بنو تميم" على ما حكاه "أبو عثمان" من أنهم يتمون مفعولاً من الياء فيقول : (مخيوط ومكيول)[١]، وقد وردت صيغة (مفعول) بتمامها دون أن يصيبها الحذف في شواهد كثيرة منها[٢]:

قد كان قومك يزعمونك سيدا وأخال أنك سيد معيون

وفي قول الآخر :

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقول "علقمة بن عبده" :

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وفيه دلالة على صحة ما يفترضه الصرفيون من أن أصل صيغة (مبيع) ونحوها (مبيوع).

وقد نبه سيبويه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة سواء أكان متصلاً بالصيغ أم بالتراكيب، وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية. فقال : «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : (لم يك)، و(لا أدر) وأشباه ذلك»[٣] . وعنوان هذا الموضوع عنده (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)[٤] يدل على أنه يعدُّ الحذف عارضًا يعرض في الكلام وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعًا، ويقرر "ابن جني" أن

---

[١] انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٢٦٠.

[٢] انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٢٦١.

[٣] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ص ٢٤ – ٢٥.

[٤] انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٢٤.

الحذف يعترى «الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه»[1] ، وأن «المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه»[2] .

ويعمل النحو التحويلى فى استخراج الأحكام التى يمكن لنا بتطبيقها أن نفرّع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحوّل الجمل البسيطة إلى جمل مركبة[3] .

وهذا نظير ما نجده فى النحو العربى من الصدور عن الجملتين : الاسمية والفعلية فى صورتهما البسيطة ورصد التغيرات التى تجرى عليها وتمدّ فيهما عناصر إضافية ووظائف جديدة.

وقد لحظ سيبويه هذا المعنى، تمييز جمل بسيطة أوّلية فى اللغة، وردّ التراكيب الممتدة والمتحولة إلى أصولها من تلك الجمل. وذلك، مثلاً، فيما عقد من (باب المسند والمسند إليه)، وفيه يقول : «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك). ومثل ذلك : (يذهب عبد الله) فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر فى الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك (كان عبد الله منطلقًا) (وليت زيدًا منطلق) لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده. واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت : (عبد الله منطلق) إن شئت أدخلت (رأيت)

---

(1) انظر ابن جنى : الخصائص، ج٢، ص ٣٦٠.

(2) انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٢٨٤.

(3) Fundations of Syntactic Theory, Stockwell, R. Prentice - Holl, Englewood Cliffs, New Jersey, 1977, p. 16.

عليه فقلت : (رأيت عبد الله منطلقًا) أو قلت : (كان عبد الله منطلقًا) أو (مررت بعبد الله منطلقًا) فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد والنكرة قبل المعرفة»[1].

ويتصل بهذا ما لاحظته "موزل" من خلال اختبارها لوجوه الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر عند سيبويه. وذلك أن الخبر عنده يكون مبنيًا على المبتدأ (زيد أخوك) أو مبنيًا على كان واسمها (يظل زيد أخاك)، أو مبنيًا على المفعول الأول (حسب عبد الله زيدًا أخاك) وإذن فهو يتخذ عند سيبويه أشكالاً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ) خبر يظل مفعول حسب الثاني ولكنه يعرف له دورًا واحدًا ثابتًا في بنية عميقة أصلية يرتدّ إليها، وهذا المبدأ في الأصل والفرع بيّن في نسيج النحو العربي بيانًا لا خلاف فيه[2] .

وقد انحدرت بعض الاستعمالات في العربية من أصول سامية وشاع استعمالها في العربية على هيئة تركيبية تحتاج لأن تتسق وظائف هذه المركبات ومفرداتها مع النظرية النحوية العربية وقد لقيت من نحاة العربية تفسيرات وتبريرات ظهرت في فكرهم النحوي، وقد التقت هذه التفسيرات مع مبادئ التحويليين من تقدير وحذف وتعويض وإعادة الترتيب وهنا لابد من التأمل ومحاولة تأصيل الظواهر؛ فالنحو العربي يعدّ أقدم نحو وأنضج نحو في فرع اللغات السامية وفكر نحاته يعدّ أصيلاً، وليس من شك في تأثر أنحاء أخرى كنحو اللغة العبرية بنحو العربية على يد الأندلسيين وليس من شك في انتقال الفكر العربي بصورة عامة إلى أوروبا في عصور الظلام الوسطى. أضف إلى ذلك ثقافة مؤسس النظرية التحويلية "نعوم تشومسكي" وإذا كانت هناك فكرة بعدم وجوب إيجاد نقاط التقاء بين النحو

---

[1] سيبويه :الكتاب، ج١، ص ٢٣، ٢٤.

[2] انظر د. نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢ دار البشير، عمان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ص ٦٦.

العربى وبين مناهج النظر الحديث في اللغة فالحقيقة أن الهدف ليس هو محاولة العثور على نقاط التقاء بقدر ما هـى محاولـة تـأصيل وإحقـاق الحقـائق؛ فـالعرب، وأعنـى النحاة، لم تكن لديهم مدارس بالمفهوم الحديث أو منـاهج درس بـالمفهوم الحديـث، لكن هذا الأمر قد توفر لنا نحن ولسنا بوسطاء بين نحاة العربية وبين المـدارس الغربيـة الحديثة، لكننا أسلاف نحاة العربية ونحن نحاة العربيـة ولغويوهـا ولدينـا الآن المنـاهج وطرق التحليل وعلينا مهمة التـأصيل وإحقـاق الحقـائق بوسـائلنا وطرقنـا، ولا يعـدّ التحيز في هذه المرحلة عيبًا بل يجب أن تكـون الدائـرة متصلـة مـن نحـاة العربيـة إلى يومنا هذا والأيام التى تليها. فقد ربط النحويون بين إضافة المصـدر وإعمالـه عمـل فعله، إذ المصدر عندما يضاف إلى فاعله أو إلى مفعولـه، وردّوا المصـدر المضـاف إلى تركيب آخر وهو (أن) مع الفعل، أو (ما) والفعـل، ويقـول "ابـن يعيـش" : «وإنمـا يعمل من المصادر ما كان مقدرًا بأن والفعل نحو قولك (أعجبنى ضرب زيـدٍ عمـرًا) وتقديره (أن ضرب زيدٌ عمرًا)»[1].

كما جعل النحويون من مظاهر الربط بين الـتركيبين مـا يلـى : منـع تقـدم معمول المصدر الصريح عليه، وعـدم جـواز الفصـل بـين المصـدر الصريـح ومعمولـه بأجنبى، وعدم حذف المصدر وإبقاء معموله، إذ لا يجوز شيء من هذا فـى المركـب الذى نعدّه أصلاً وهو (أن) والفعل، أو (ما) والفعل.

وكثيرًا ما يفسر النحويون ما أطلقوا عليه المصـدر المـؤول أى (أن) والفعـل أو (ما) والفعل بالمصدر الصريح المضاف فيقولون : يعجبنى ما تصنـع أى صنيعـك، وتقول بلغنى أن جاء أى مجيئه ويعجبنى ما أنت صانع أى صنيعك[2].

والأمر الذى يعيننا أنهم جعلوا من شروط إعمال المصدر أن يصـح تقديـره بالفعل مع الحرف المصدرى (أن) أو (ما)، وزاد ابن مالك مـع هذيـن الحرفـين (أن)

---

[1] انظر ابن يعيش : شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، ج٦، ص ٥٩.

[2] انظر السابق نفسه، ج٨، ص ١٤٣.

المخففة[1]، نحو (علمت ضربك زيدًا) فالتقدير (علمت أن قد ضربت زيدًا). وذهب بعض النحويين إلى أن هذا التقدير شرط فى عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك بدليل قول العرب (سمعُ أذنى أخاك) يقول ذلك، وبامتناعى التقدير فى نحو: (ضربى زيدًا قائمًا) (وإن إكرامك زيدًا حسن) (وكان تعظيمك زيدًا حسنًا).

وقال "الصبان" معلقًا على ذلك : «التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل»[2] . وهذا يوضح أن النحويين قد جعلوا التركيب المكون من (أن) والفعل أو (ما) والفعل أصلاً للمركب المصدرى العامل عمل فعله المضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله.

وقد ذكر بعض النحويين فروقًا دلالية وأخرى تركيبية فى الاستعمال.

ومما لا شك فيه أن هذه الفروق لم تكن بمجرد الانتقال من أصل إلى فرع بل هى نتيجة الاستعمال عبر تاريخ اللغة العربية.

ومع أن النحويين ردّوا المصدر المضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله إلى هذا الأصل التركيبى؛ نجدهم يجعلون إضافة المصدر من قبيل الإضافة المعنوية، ولا يستقيم تقديرها إلا على معنى اللام إذا كان المصدر مضافًا إلى المفعول به ولكن المضاف إلى الفاعل لا يسوغ تقدير حرف جر.

ونستطيع بعد ذلك أن نقول إن ما عبر عنه القدماء بقولهم : "الإضافة المعنوية أو الإضافة المحضة" يرجع معظمه إلى تركيب أصلى يتضمن حرف جر بين اسمين، وبخضوعه لقاعدة الحذف والإيصال بين الأسماء تحول التركيب إلى تركيب

---

[1] انظر ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٨، ص ١٤٢.

[2] محمد الصبان : حاشية الصبان على الأشمونى، ط٢ المطبعة العامرية الشرقية، ج٢، ص ١٨٧.

يعدّ فرعًا وهو المعروف بالمركب الإضافى، فقد حذف حرف الجر واتصل الاسم الثانى بالاسم الأول وصار من تمامه، ولذلك حذف التنوين من الاسم الأول.

أما إضافة المصدر ترجع إلى تركيب أصلى هو الحرف المصدرى والفعل، ويخضع لقاعدة أخرى هى قاعدة الاختصار، أى اختصار التركيب الإسنادى -نعني الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر- إلى ما يدل على مضمونه فى صورة اسمين العلاقة بينهما تقييدية هما المضاف والمضاف إليه ويشغل ذلك المركب الفرعى الوظيفة النحوية التي كان يشغلها المركب الأصلى[1] .

(٢) إن النحويين يجعلون المصدر ملحقًا بفعله في العمل فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو لازم وإن كان متعديًا فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر ويقصدون بإلحاقه بفعله في العمل أن الأصل فى العمل للفعل فهو على حد تعبير الصبان من إلحاق الفرع فى العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به[2] . والمصدر لكى يعمل عمل فعله يغلب عليه أحد أمرين أولهما أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو (ضربًا زيدًا) وقول الشاعر :

يمرُّون بالدَّهْنـا خِفافًـا عِيَـابُهم ... ويَرْجِعْنَ مِنْ دَارِين بُجْر الحقائب

على حين الْهى الناسَ جُلّ أمورِهم ... فنـدلاً زريقُ المَالَ نـدْلَ الثعالب

وقول الآخر :

يـا قابـلَ التَّوْبِ غُفْرانًـا مآثم قَدْ ... أسْلَفْتُها أنـا منها خـائفٌ وَجِلُ

فـ(زيدًا والمال ومآثم) نصب بالمصدر[3] . فالأصل فى (ضربًا زيدًا) هو: (اضرب زيدًا) وقد تم فيه تحويل استبدال محل المصدر (ضربًا) محل الفعل، وقد عبر

---

(١) دكتور محمد إبراهيم عباده : المركب الإضافى، ج٢، ص ٢٨٣.

(٢) الصبان : حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٨٣.

(٣) انظر الأشمونى : شرح الأشمونى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١ ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، ج٢، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

النحويون عن ذلك بأنه بدل من اللفظ بالفعل. فالفعل لم يلفظ به ولكن الذى لفظ به هو المصدر وظلت العلاقة النحوية التى كانت بين (زيدًا) واضرب -وهى علاقة المفعولية- قائمة بين المصدر الملفوظ به بدلاً من الفعل و(زيدًا)، وهكذا الحال فى (ندلاً... المال) و(غفرانًا مآثم) فالأصل فى الأولى (اندل المال) وفى الثانية (اغفر مآثم) وحصل هذا التحويل بالاستبدال والمصدر هنا مع معموله يعامل على أنه (جملة مفيدة) وليس تركيبًا إفراديًا يشغل وظيفة فى جملة وقد اكتسب هذا المعنى من معنى ما ينوب عنه فهو ينوب عن (الفعل) والفعل مع معمولاته جملة وليس مفردًا. وثانيهما : أن تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدرًا بـ (أن والفعل) أو بـ (ما والفعل) فيقدر بـ(أن) إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو (عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا) والتقدير : (من أن ضربت زيدًا أمس) أو (من أن تضربه غدًا). ويقدر به (ما) إذا أريد الحال نحو (عجبت من ضربك زيدًا الآن) أى (ما تضربه). وهذه الحالة هى التى يكون فيها المصدر الذى يعمل عمل فعله من المركبات الإفرادية لأنه يحل محل فعل مسبوق بحرف مصدرى، والحرف المصدرى يحول الفعل إلى مركب اسمى وهنا تحويل داخل التحويل، وقد نص النحويون على أن (مِنْ ضَرْبك زيدًا) فى جملة (عجبت من ضربك زيدًا أمس) محوَّلة من (من أن ضربت زيدًا)، وأنّ (من ضربك زيدًا الآن) محوَّلة من (مما تضرب زيدًا الآن). وقد حدث التحويل فيها على النحو الآتى : بالحذف والاستبدال وبقيت العلاقة بين المفعول به (زيدًا) والمصدر المنطوق به بدلاً من الفعل هى علاقة المفعولية نفسها وقد أدى تحويل (فاعل الفعل) إل (مضاف إليه) مع المصدر أن أصبح هناك وجهان فى تابع المضاف إليه، فقد يراعى لفظه فيجر وقد يراعى محله فيرفع.

وقد يكون الفعل (المصدر والمشتقات المحضة) محورًا أساسيًا فى الجملة مثل قولنا : (أمسافر أخوك غدًا وفاء بوعده)، (إدخار النمل طعامه صيفًا نافعه شتاء). وربما كانت فكرة المحورية تلك هى أساس نظرية العامل عند النحويين؛ فالمحور هو

العامل وما يدور فى فلكه معمول له ومن ثم قالوا هو الأصل والمصدر والمشتقات المحضة تعمل عمل الفعل حملاً عليه.

وقد جعل النحاة الفعل أصلاً فى العمل وجعلت عليه الأسماء والحروف العاملة إما لشبهها بالفعل أو لتضمنها معنى الفعل أو لاختصاصها[1]. وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثير من الأسماء ترجع للفعل لأنه يقتضى عدة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ومكان وزمان يتم فيهما وقد يقتضى ما يبين درجة الحدث ونوعه وسببه ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل فى الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله وفى الحال أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو شبهه وقالوا أيضًا إن العامل فى المتبوع هو العامل فى التابع سواء أكان التابع نعتًا أم معطوفًا أم توكيدًا أما البدل فهو على نية تكرار العامل والمشتقات المحضة تعمل عمل الفعل ويتعلق بها ما يتعلق بالفعل لشبهها به فى الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها، والمصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصل له والعامل على هذا الفهم هو محور العلاقات إذ يقتضى فاعلية ومفعولية... إلخ. ولما كانت علامات الإعراب تشير إلى هذه المعانى ربطوها بالعامل مباشرة وقالوا فى تعريف الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل وقد كانت لفتة ذكية من ابن مالك وهو بصدد شرح هذا التعريف إذ قال : «وهى عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب فالتعبير يكون نتيجة للمعنى الحادث بالتركيب»[2]. إذ التركيب هو الذى يحدد العلاقات بين الكلمات.

تلك هى العوامل اللفظية التى عقد النحاة دراستهم عليها، والتى كانت

---

[1] انظر السيوطى : الأشباه والنظائر فى النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ج١، ص ٢٣٥.

[2] انظر : ابن مالك : شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ط ١ الأنجلو، مصر ١٩٧٤، ج١، ص ٣٤

مثارًا للجدال بين البصريين والكوفيين، والتى هى مبعث كثير من النقود، يزجيها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء[1].

قرر النحاة أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء وذلك شرط فى هذه العوامل لكى تعمل؛ أى ينبغى أن تكون مختصة، فإن جاز دخول بعض العوامل على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصها بأحد القسمين؛ فالقياس عند النحاة فى هذه الحال ألا تعمل هذه العوامل لا فى الأسماء ولا فى الأفعال، وذلك مثل همزة الاستفهام و"هل". هذه هى القاعدة الكلية أو الأصل العام. فلما جاءت (ما) النافية وصلحت لأن تدخل على الأسماء وعلى الأفعال و لم تختص بأحدهما كان الواجب ألا تعمل بمقتضى هذا القياس، لا فى الأسماء ولا فى الأفعال؛ ولكن لغة أهل الحجاز قد ورد بها إعمال (ما) بينما لغة تميم تهملها ولا تعملها، وهو الموافق لقياس النحاة، ولذلك فقد وصف هؤلاء النحاة لغة تميم فى إهمال (ما) بأنها أقيس، ووصفوا لغة أهل الحجاز برغم ذلك بأنها أفصح لأنها قد ورد بها التنزيل[2]. وقد تابع هؤلاء النحاة فيما ذهبوا إليه من وصف اللغة التميمة فى إهمال (ما) بأنها أقيس من الحجازية، تابعوا سيبويه فى ذلك إذ قد قرر من قبل فى هذا الشأن أن بنى تميم يجرونها مجرى (أم) و(هل) وهو القياس لأنها ليست بفعل وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار[3]. ويصف ابن جنى اللغة التميمية فى (ما) بأنها أقوى قياسًا، وأن الحجازية أسير استعمالاً وعنده أن الأولى استعمال ما كثر استعماله[4].

وفى الفقه يعدّ الأصل قضية عامة يقاس عليها الإفراد التى تصدق عليها

---

[1] انظر د. مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة، ص ٢٩٠.

[2] ابن يعيش : شرح المفصل، تحقيق جماعة من علماء الأزهر - القاهرة، ج١، ص ١٠٨.

[3] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٣٨.

[4] انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

هذه القضية، وفى النحو كذلك تعدّ القاعدة حكمًا من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة، فيقال مثلاً : «حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل» فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف، وما خرج عن ذلك فهو فى حاجة إلى وجود من التأويل، كما يقول الأشمونى : «وإنما عملت (ما) و(لا) و(إنْ) النافيات مع عدم الاختصاص، لعارض الحمل على (ليس) على أن من العرب من يهملهن على الأصل، وإنما لم تعمل (ها) التنبيه و(ال) المعرّفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا (قد) و(السين وسوف) و(أحرف المضارعة) مع اختصاصهن بالأفعال، لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه»[1] .

فهذا مثال للقاعدة العامة التى تخضع لها أمثلة اللغة، وما خرج عن ذلك أوّل، وهنا كان القياس ذا حدين فى حمل حروف النفى العاملة غير المختصة مرة على (ليس) ومرة أخرى على (الأصل)[2] .

وقد قال النحاة إنه لا يعمل من الحروف إلا ما يختص، ومعنى هذا بالضرورة أن الحروف المشتركة لا تعمل، وقالوا إن الحروف المختصة إنما يعمل العمل الخاصّ بالنوع الذى يختص به ويقتضى هذا بالضرورة أيضًا أن الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل فى الأفعال، وأن الحروف المختصة بالأفعال لا تعمل فى الأسماء، وأن الحروف المختصة بالأسماء إنما تعمل فى الأسماء العمل المختص بها، وهو الجر، فلا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع، وأن الحروف المختصة بالأفعال إنما تعمل بدورها فى الأفعال العمل الخاص بالأفعال، وهو الجزم، فلا يصح لها أن تنصب ولا أن ترفع أيضًا، لأن الرفع والنصب من الحالات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال معًا.

---

[1] شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ص ٢٤٨.

[2] د. محمد عيد : أصول النحو العربى، عالم الكتب- القاهرة ١٩٧٣م، ص ٦٨.

لقد وضع النحاة فى الاعتبارين مجموعتين من الحروف، وأهملوا ما سواهما، مجموعة (حروف الجزم)، ثم مجموعة (حروف الجر). وقد عملت حروف الجزم فى الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم. كذلك عملت حروف الجر فى الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر، وإذن «فقد عمل كل حرف فى القبيل الذى يدخل عليه العمل الخاص به»؛ وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل. وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحكامها، ولعلنا لسنا فى حاجة لأن نقرر أن هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات، مع أن المراد منها فى البحث النحوى تفسير العمل فى الحروف بأسرها، فإنها تتناقض تمامًا مع غير حروف الجر والجزم. ففى البحث النحوى حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقًا لأحكام هذه النظرية ألا تعمل؛ ومع ذلك فإنها تعمل. ومن ذلك : (ما) و(لا) و(إن) النافيات، و(حتى) و(كى) التعليلية. وفى النحو أيضًا حروف مختصة فكان مفروضًا أن تعمل ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئًا، ومن ذلك (ها) التى للتنبيه، و(ال) المعرِّفة، وهما يختصان بالأسماء، و(قد) و(السين) و(سوف) و(أحرف المضارعة) وهى تختص بالأفعال. كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذى تعمل فيه، فإن منها ما يعمل النصب والرفع أيضًا، ومن ذلك مثلاً (إنَّ) وأخواتها، وعملها جميعًا لا خلاف فيه، و(أنْ) وأخواتها، وعملها بدورها لا خلاف فيه أيضًا. والأوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع، والأخريات مختصة بالأفعال وهى تنصبها، والنصب حركة إعرابية مشتركة بين الأسماء والأفعال معًا، وكذلك الرفع أيضًا. وإذن فهناك اختصاص فى العمل النحوى واختصاص آخر فى تلازم الأداة مع كلمة بعينها وهو اختصاص استعمالى[1].

---

[1] انظر د. على أبو المكارم : تقويم الفكر النحوى، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٥، ص ١٩٤.

وهكذا جمعت فكرة الاختصاص ظواهر عديدة في العربية؛ فالحروف يختص بعضها بالعمل في الأسماء ويختص بعضها بالعمل في الأفعال لتكون هناك عملية ملازمة أو مصاحبة مع اقتران ذلك بعلامة محددة. فحروف الجر تلازم الأسماء وتحدث فيها الجر، والحروف (أن، لن ، كي، لا) تلازم الأفعال وتحدث فيها النصب، و(إنْ) الشرطية و(لم) تختص أيضًا بالدخول على الأفعال لكنها تحدث فيها الجزم مع القيام بوظائف أخرى؛ فـ (إن) الشرطية تخلص الفعل للاستقبال وإن ورد ماضيًا في صيغته و(لم) تنفي حدوث الفعل وتقلب زمانه من المضارع إلى الماضي وهذا اختصاص في العمل النحوي والمعنى معًا. وتيسيرًا على الدارسين حاول النحاة أن يقسموا مكونات اللغة وفقًا لاختصاصها، ومن ذلك الموصولات فقسموها إلى موصولات حرفية وأخرى اسمية؛ فمن الحرفية (أنْ) للتخفيف والأخرى المضاعفة و(كي، ولو، وما) المصدرية الظرفية وهي حرفية لأنها على هيئة الحرف وبنيته ولا محل لها من الإعراب وهي تتحد مع الفعل التالي لها لتكون مصدرًا مؤولاً يكون له محل من الإعراب. والموصولات الاسمية ليست محدودة العدد فمنها (الذي، التي، اللائي، من، ما، أل) التي ليست للتعريف و(ذو) الطائية ويدخل المكونان الآخران في فصيلة المكونات الاسمية لاشتراكهما مع الموصولات السابقة في الخصائص التركيبية؛ إذ تدخلان على جملة صلة وتؤدي دلالة كل منهما للموصول الاسمي على الرغم من تميز كل منهما بخصائص تركيبية تميزه فضلاً عن خصائصه الإعرابية فالأغلب في استعمال (الذي، والتي) أن يكون الأول للمذكر العاقل والثاني للمؤنث لكن الاستعمال ورد في غير ذلك. فنقول : (الرجل الذي قام) و(الفريق الذي انتصر) و(اليوم الذي مضى)، ونقول في الثاني : (البنت التي جاءت)، و(الليلة التي مضت). يقال في جمع المذكر (الألى) مطلقًا : عاقلاً كان أو غيره، نحو (جاءني الألى فعلوا) وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله :

وتُبْلِي الأُلى يستلْئِمُون على الأُلى ... تراهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِدْاء القُبُلِ

والشاهد فيه : قوله (الألى يستلئمون)، وقوله (الألى تراهن) حيث استعمل لفظ (الألى) فى المرة الأولى فى جمع المذكر العاقل، ثم استعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل، لأن المراد بالألى تراهن، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور فى (يستلئمون) وهو الواو، وضمير جماعة الإناث فى (تراهن) وهو (هن).

واستعمل اللاءِ المختص بجماعة الإناث بمعنى (الذين) المختص بجماعة الذكور فى قول الشاعر :

فَمَا آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا.

وتتجلى ظاهرة عدم الاختصاص في الاستعمال في الموصولات (مَنْ – ما- أل) حيث لا تحدُّها فصيلة الجنس أو العدد (فمن، وما، والألف واللام) تكون بلفظ واحد : للمذكر والمؤنث، المفرد والمثنى، والمجموع – فنقول : (جاءنى مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامتْ، ومنْ قاما، ومنْ قامَتَا، ومنْ قامُوا، ومنْ قُمْنَ) و(أعجبنى ما رُكِبَ، وما رُكبتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ) وقد جمع (أل) بهذه الموصولات أنها تؤدى دلالة الموصول؛ أما عدم تصنيفها ضمن الموصولات الحرفية وإن شابهتها فى البناء والهيئة فلأنها تدخل على وصف، أى اسم الفاعل المشبهة للفعل المضارع مثل : (جاءَنى القائم، والقائمة، والقائمان، والقائمتان، والقائمُون، والقائمَاتُ).

وأكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل، وقد تستعمل فى العاقل، ومنه قوله تعالى : ﴿فانكِحُوا ما طابَ لكم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾(1) وقولهم : سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا و﴿سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾(2) و(مَنْ) بالعكس فأكثر ما تستعمل فى العاقل، وقد تستعمل فى غيره كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يمشى على أربع * يخلُقُ اللهُ ما يشاءُ﴾(3) .

(1) النساء : ٣.

(2) الرعد : ١٣.

(3) النور : ٤٥.

ومنه قوله الشاعر :

أسِرْبَ القَطَا، هل مَنْ يُعيرُ جَنَاحَه   لَعلِّي إلى مَنْ قد هَويتُ أطيرُ

فسرب القطا مما لا يعقل، لكنه نودى نداء من يعقل واستعمل له الموصول الاسمى (مَنْ) الذى يستعمل غالبًا مع العقلاء.

ويمكن تفسير عدم الاختصاص هنا بأنه من مظاهر الاتساع فى الاستعمال العربى. ولكن هل يؤدى الاتساع إلى الإبهام وعدم التحديد فى فصيلة الجنس والعدد ؟ الحقيقة أن الاتساع سمة لا تنكر فى الاستعمال العربى فإذا كان هناك إبهام فى دلالة الموصول، فهناك تحديد فى جملة الصلة التى تليه؛ إذ لابد أن تشمل على ضمير إما أن يكون (نون النسوة) أو (واو الجماعة) أو (ألف الاثنين)، كما سبق أن مثلنا، ولما كان هناك ضرورة فى التطابق بين الموصول وصلته لذا فإن هذا الضمير يكون بمثابة المحدد لاستعمال الموصول فى موضعه. ولكن لماذا لجأت اللغة فى استعمالها للموصولات إلى هذا، هل لأن الموصولات محددة فى اللغة ؟

الحقيقة أن الموصولات الاسمية ليست محدودة فى اللغة ولكنها محدودة فى التراكيب الخاصة باستعمال كل موصول على حده، هذا بالقياس إلى مكونات أخرى فى اللغة مثل الضمائر؛ فهناك ضمائر خاصة بالمفرد وبالمثنى وبالجمع وأخرى خاصة بالمؤنث وبالمذكر لكل مما سبق، وهناك ضمائر للمتكلم والمخاطب والغائب إضافة إلى أن هناك ضمائر مختصة بحالة النصب وأخرى بحالة الرفع، فلما تعددت الضمائر وتفرعت فى الاستعمال ولم تضارعها فى ذلك الموصولات أخذت اللغة من الكثير لتحدد به القليل أو الأقل وهو الموصولات لكى تغطى اللغة ببعض مكوناتها استعمالات بعض المكونات الأخرى المحدودة ليحدث هناك تكامل فى أداء المعانى.

و(إذا) تستعمل موصولة وتكون مثل (ما) فى أنها تستعمل بلفظٍ واحدٍ للمذكر، والمؤنث - مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا. فتقول (منْ ذا عِنْدك) و(ماذا عندك) سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ(ما) أو (منْ) الاستفهاميتين نحو (منْ ذا جاءك) و(ماذا فعلتْ) فـ (من) اسم استفهام، وهو مبتدأ، و(ذا) موصولة بمعنى الذى، وهو خبر (منْ)، و(جاءك) صلة الموصول، والتقدير (من الذى جاءك؟)، وكذلك (ما) مبتدأ، و(ذا) موصول، بمعنى (الذى)، وهو خبر (ما)، و(فعلتْ) صلته، والعائد محذوف تقديره (ماذا فعلته)؛ أى : (ما الذى فعلته؟) ولكن لماذا أوردت اللغة فى الاستعمال (ذا) مسبوقًا بـ (منْ) أو (ما) ولماذا اشترط النحاة أن تسبق باستفهام ؟ الحقيقة أن فى اللغة تكاملاً بين العناصر وبعضها وفى فكر النحاة العرب إطار شامل يكوّن بالفعل نظرية شاملة استوعبت على الأقل هذا الركام من الاستعمالات العربية والنظرات اللغوية والنحوية.

فنلاحظ هنا أن جملة الصلة ليست بها محددات من ضمائر أو غيرها ولذا كان لابد من عناصر اخرى فى التركيب من أجل التحديد فلذلك سبقت (ذا) بـ (منْ) لتدل على العاقل و(ما) لتدل على أن الخطاب لغير العاقل. تلك العناصر التى كانت مبهمة فيما سبق واحتاجت إلى الضمائر التى تتصل بجملة الصلة فتحدد نوع الموصول، والآن أصبحت هى المحددات فتكاملت عناصر اللغة ومكوناتها فى التراكيب المختلفة. ومن هنا أيضًا جاءت فكرة النحاة عن أن (منْ) تستعمل للعاقل، و(ما) لغير العاقل بالرغم من أنها استعملت فى تراكيب سابقة استعمالات متعددة.

الفصل الرابع

العـــامـــل

العـامـل

(١) اعتقد النحويون أن الألفاظ آلات، وأن المتكلم هو المُوجِد لهذه الآلات، وهو المُحْدِث للمعانى النحوية المختلفة فى الأسماء، وهو كذلك المحدث لعلامات الإعراب الدالة على هذه المعانى[1].

وهذه نظرة طيبة، لكن النحاة ذهبوا أيضًا إلى أن الآلة، أى الألفاظ، هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، فسموا الآلات لهذا (عوامل).

والحقيقة أن العامل (المتكلم) وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربيًا ذا سليقة لغوية صحيحة وفطرة تعصمه، وربما كان هذا هو فحوى كلام ابن جنى فى خصائصه بعد كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية. يقول : «وأما فى الحقيقة وحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره»[2]. فأكد (المتكلم) بـ (لنفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله «لا شىء غيره»[3].

وجلى أن ابن جنى لم يطرح من حسابه فكرة العوامل اللفظية والمعنوية؛ فهى جزء من خبرة المتكلم أو نيته وهى التى تعينه على معرفة مرامى الكلام وفهمه، وللعامل هاهنا فهم يستوعب أغلب عناصر الأداء اللغوى على العكس من ابن مضاء القرطبى الفقيه الظاهرى المذهب «فالظاهرية لا يكادون يعترفون بالإجماع فى الفقه وابن مضاء لا يعترف بإجماع النحو ومنشأ هذا الموقف فى كلا المظهرين الفقه والنحو هو التزام النص واحترام النطق»[4].

---

[1] انظر شرح الكافية، ج١، ص ٢٥. وانظر السيوطى : همع الهوامع، ص ١٦٥.

[2] انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ص ١٠٩ - ١١٠.

[3] انظر الرد على النحاة، ص ٦٩.

[4] انظر الدكتور محمد عيد : أصول النحو العربى، ص ٢٥٥.

فالتعليق لا يقتضى بالضرورة مجاورة الكلمات التى تربطها العلاقات بين الأسماء وبعضها من ناحية وبين الأفعال من ناحية أخرى، ولكن لكل لغة ضوابطها. ففى اللغة العربية قد يُسمح بعدم مجاورة المبتدأ للخبر فتقول : (الطالب الذى اجتهد ناجح)، وبعدم مجاورة الفعل للفاعل فتقول : (يصلى فى المسجد محمد)، ولكن تجب المجاورة بين المضاف والمضاف إليه. والمنعوت ونعته، والاسم الموصول وصلته[١]. وقد يُسمح بالتقديم والتأخير، أى تبادل المواقع أو تغييرها مع المحافظة على الوظيفة النحوية لكل كلمة كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به أو الحال أو الظرف على الفعل أو الفاعل، ولكن لا يسمح بتقديم المفعول به على المصدر العامل عمل فعله، ولا بتقديم الصلة على الموصول، ولا بتقديم المضاف إليه على المضاف ولا الفاعل على الفعل، ومعنى ذلك أن سلسلة الكلمات لها نسق خاص وأن اختيار أنظمة للكلمات نفسها يمكن أن ينتج جملاً مقبولة، وقد ينتج جملاً غير مقبولة، فإذا قلنا : (صديقى أتى إلى بيته متأخرًا الليلة السابقة) فإنه من الممكن أن نغير نظام الكلمات فنقول : (الليلة السابقة أتى صديقى إلى بيته متأخرًا) أو نقول : (أتى صديقى متأخرًا إلى بيته الليلة السابقة). وتظل الجملة مقبولة نحويًا؛ إذ مع تغيير مواضع الكلمات ظلت العلاقات بينهما متماسكة لأنها مازالت فى الإطار الذى تسمح به اللغة، والكلمات وإن انتقلت من مواضعها فقد بقيت لها وظائفها والمعنى متقارب فى الجمل الثلاث، أما إذا قلنا : (السابقة الليلة صديقى إلى متأخرًا البيت أتى) فإن ذلك لا يُعدُّ كلامًا non Sentence إذ انفرط عقد الكلمات بخروجها عن الإطار الذى تسمح به اللغة؛ فالعلاقات بين الكلمات لها صلتها المحكمة بموضوعها من الكلام، وكما أدى استبدال مواقع الكلمات إلى تقديم جمل مقبولة نحويًا وإلى ما لا يعد جملاً فقد يودى إلى جمل مقبولة إلا أنها تختلف فى معناها عن الجملة الأولى[٢]، ومن ذلك :

---

[١] انظر ابن مالك : شرح التسهيل، ج١، ص ص ٢٦٠، ٢٦١.

[٢] See : New Harizons in linguistics, Edited by John - Lyons, Penguin Books,Ltd 1970 pp. 115 - 166.

(الطالب الناجح أخواه فائز) فكلمة (فائز)، خبر (الطالب)، أما إذا قلنا : (الطالب الناجح فائز أخواه) فالمعنى يختلف تمامًا إذ لم نخبر عن الطالب بأنه فائز وإنما أخبرنا عنه بأن أخويه فائزان.

فالمحور الذى دارت عليه قضايا الدرس النحوى هو العامل، وهو محور ذهنى قائم على الجدل ومن ثم له تعلق بالفكر وهو لابد أن يعمل ولابد أن يكون له من أثر ظاهر أو مقدر، أى أن لكل معمول عاملاً ولكل حادث محدثًا، ولكل موجود موجدًا ولكل أثر مؤثرًا. إذن هو ديدن النحوى، ووقدة قريحته التى يحكم بمقتضاها على إبداع ذهنه.

ويرى ابن جنى أن «الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[1].

والإعراب عند ابن يعيش : «هو الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها»[2].

لقد أدرك الخليل أن بعض الكلمات يلزم حالة واحدة، وتلك الكلمات هى المبنية، وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب لإعرابها عن المعانى المختلفة التى تتعرض لها فى التأليف.

ولقد وصل الخليل من خلال إدراكاته للأصوات والحروف والكلمات إلى دراسة جديدة هى الهدف من هذا كله، إنها تتعلق بأسباب تغيير أواخر الكلمات بتغيير موقعها فى التراكيب، ومما لا شك فيه أن أساس هذه الدراسة هو الكشف عن

---

[1] انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ٣٥.

[2] انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج١، ص ٧٢.

المؤثرات المختلفة التى تودى إلى مثل هذا التغيير، هذه المؤثرات هى العوامل.

ومن هنا فإن فكرة العامل فى النحو العربى قد نشأت نشأة لغوية حقًا ابتداءً من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف، وانتهاءً بالمؤثرات الفاعلة فى تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير لكى نؤكد أن النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل، وأن أبواب النحو العربى كله قائمة على هذه الفكرة، وأنها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير، وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذى استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقى، وأنهما قد نبعا من معين واحد.

وقد أيقن "تشومسكى" بعد العديد من الإضافات والتعديلات والتحسينات التى أجراها على نظريته منذ ظهورها فى كتابه (التراكيب النحوية) سنة ١٩٥٦، أن نظرية العامل والربط السياقى تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال، بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير المتكامل والتحليل اللغوى الشامل للتراكيب النحوية فى بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل فى الأبنية العميقة، وإذا كانت هذه النظرية وهى تمثل الكفاءة التوليدية المثلى التى توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية بعد جهد وعمل ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن، فجاءت نظرية العامل فى نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإن الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ البداية فى دراسته للأصوات، ومن ثم فإن "تشومسكى" وإن كان قد انتهى بنظرية العامل فإن الخليل قد ابتدأ بها.

(٢) إن النحاة قد ساروا علي منهج قد ارتضوه فى تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم فى الجملة، وهو نظرية العامل ولابد أن تكون عاملاً فى

غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل اللفظى والمعنوى، وظهر الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوى بخاصة وبعض جوانب العامل اللفظى بعامة[١].

ولقد تفنن النحاة فى أقسام العامل وأنواعه، وحصروها فى العامل المعنوى والعامل اللفظى. «ولابد لكل معمول من عامل لفظى أو معنوى» وقد جعلها الجرجانى فى كتابه (العوامل المائة) مائة عامل، وتنقسم قسمين : المعنوية واللفظية.

والمعنوية فى أمرين : الأول العامل فى المبتدأ والخبر. جاء فى "الإنصاف": «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هى أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة الآخر، فكذلك ها هنا»[٢].

وجه التحقيق عند ابن الأنبارى أن يقال : «إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع بعده؛ أما الابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به»[٣]. والعلة فى ذلك أنه «لو كان ذلك موجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل»[٤] .

---

[١] انظر د. خليل أحمد عمايرة : فى التحليل اللغوى، ط١ الأردن ١٩٨٧، ص ٥١.

[٢] انظر ابن الأنبارى : الإنصاف، ج١، ص ٣٢ - ٣٣.

[٣] انظر المرجع السابق، ص ٣٣.

[٤] انظر المرجع السابق، ص ٣٨.

والثانى : العامل فى الفعل المضارع الرفع إذا لم يسبقه جازم أو ناصب والعوامل اللفظية، وهى قسمان :

- عوامل لفظية سماعية : وهى ثلاثة عشر نوعًا وواحد وتسعون عاملاً وهى الحروف التى تجر الاسم والحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر، وحرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، وحروف تنصب الاسم المفرد فقط، وحروف تنصب الفعل المضارع، وأسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وأسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز.

- كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها يرفع وبعضها ينصب الأفعال الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر، أفعال المقاربة التى ترفع اسمًا واحدًا، أفعال المدح والذم، أفعال الشك واليقين.

- وعوامل لفظية، وهى سبعة؛ الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، الاسم المضاف، الاسم التام[1] .

وحضور العقل فى اللغة هو الذى يمنحها فاعليتها ويخلع عليها توجهها «إن الأعلام لا تفيد معنى؛ ألا ترى أنها تقع على الشىء ومخالفه وقوعًا واحدًا نحو زيد، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل، وليست أسماء الأجناس كذلك لأنها مفيدة، ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، وليس كذلك اسم الجنس، فإنك لو سميت الرجل فريسًا أو الفرس جملاً كان ذلك تغيير للغة»[2] . لكن سرعان ما يتحول الدال من التعبير بغيره إلى التعبير عن طريق الترابط الذى وسمه عبد القاهر الجرجانى بالتعليق أو النظم. بذلك تكتسب اللغة نشوءها الذاتى، يقول "عبد الجبار" بهذا

---

[1] د. محمد عيد : أصول النحو العربى، ص ٢٤٥.

[2] انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج١، ص ٢٧.

الصدد : «اعلم لا يحسن أن يريد المخاطب بخطابه الذى المقصد به التعريف والبيان ما لا يكون للخطاب به تعلق حتى يفيد بنفسه أو به مع غيره لأنا لو جوزنا ذلك لم يكن ذلك الخطاب بأن يكون بلغة أولى من أخرى، بل كان لا فرق بين أن يكون بكلام مهمل لم تقع عليه المواضعة أو بما وقعت عليه المواضعة، بل كان لا فرق من أن يكون بكلام أو بصوت ممتد، بل كان لا فرق بين أن يكون بما يسمع أو بما يرى أو بما يدرك أصلاً»(١).

يتضح أن رواد النظر اللغوى فى تراثنا العربى قد أقروا فى شمول أهمية تضمن النظام لتلك العوامل التى تعد ذاتية فيها سواء أكانت لفظية أم معنوية أم خاصة بقصد المتكلم.

وبهذا يمكن القول بأن «إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله، لأن النحو يقوم فى معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرِّد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه واختلت قواعدهن واضطربت مسائله»(٢)

ومن آثار فكرة العامل فى النحو العربى فى تآليفه المتأخرة أنه شغل بعض النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة فى الاستعمال، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة.

واهتمت كتب النحو المتأخرة بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها، وإذا نظرنا فى كتب النحو المشهورة فسوف تفاجئنا هذه الظاهرة وهى أن الأبواب موزعة بحسب العوامل فحسب ولما كانت العوامل موجبات للإعراب فقد بدت كتب النحو وآثار النحاة وكأنها لم تدرك من النحو

---

(١) انظر المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، ط الحلبى، ج ١٧، ص ٤٠.

(٢) انظر د. عبد الحميد طلبة : تاريخ النحو وأصول النحويين البصرة والكوفة، مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة، ج١، ص ٣١٨

إلا الإعراب وحده، مع أن نظام الجملة تربطه علائق أخرى وقرائن متعاونة ليس الإعراب إلا واحدة منها. فالفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ثم الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ثم ينتقل إلى المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول، فالمفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين، وهذه كلها أبواب تعالج الجملة الفعلية ثم ينتقل منها إلى «كان ويكون وصار وما دام وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر»(١). وهى قواعد خاصة بالجملة الاسمية.

فكتاب المفصل للزمخشرى وما سار على نهجه مما أتى بعده كالكافية لابن الحاجب والهمع للسيوطى قد أغرق فى الاعتداد بالعامل إذ يذكر المرفوعات أولاً ويثنى بالمنصوبات ويثلث بالمجرورات موزعًا بذلك أجزاء الجملة الواحدة على مواضع شتى من الكتاب، ثم يلى ذلك كله إعراب الفعل.

فإذا كان المفصل الذى يُعدّ مرحلة تامة النمو، وحلقة كاملة الوضع فى سلسلة البحوث النحوية، وإذا كان «ليس فى الكتب التى بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجًا كاملاً شاملاً»(٢)؛ فإن شروحه ومنظوماته ومختصراته لابد أن تكون كثيرة إذ بلغت فى مجموعها خمسين شرحًا ومختصرًا ومنظومة(٣)، ولابد ضرورة أن يُتبع نهجه.

وإن كان ابن مالك قد سلك منهجًا آخر فى كتابه "تسهيل الفوائد" و"ألفيته" الشهيرة، إذ يذكر المبتدأ والخبر، ونواسخهما، ثم يتناول الفاعل ونائبه والمفعولات بعده، فإن هذا يعنى أنه يتناول الجملة الاسمية، والجملة الفعلية بوصف

---

(١) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢١.

(٢) انظر عبد الحميد حسن : القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم ١٩٤٦، ص ٢٦٧.

(٣) انظر الدكتور فاضل السامرائى : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشرى، بغداد ١٩٦٦، ص ص ١٠٦ - ١٠٧. وانظر أيضًا : كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربى، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٢م، ج١، ص ٢٩٠.

كل منهما قسيمًا للأخرى بل إن الفكرة التى تحكم التناول النحوى هنا هى فكرة العامل أيضًا لأنه لو كان يعنى الجملة فى تناوله، لذكر عند الفاعل ما يتعلق بالفعل أيضًا إذ الفعل والفاعل جملة واحدة.

إن النحويين العرب، لا سيما المبكرين منهم، لم يقفوا قط عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة، بل ضموا إلى هذا استكناهاً لأسرارها وغوصًا وراء أعماقها. وكانت فكرة الموازاة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة فى تحليلاتهم، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى "النسبية" بين المتباعدات "الشكلية". وهم فى رصدهم الأمين للسمات الشكلية، وتقريبهم للمتباعدات استنادًا إلى عمق التراكيب، ونسبة ما بينها أبرزوا شخصية اللغة وذاتيتها التى لا تتغير، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها، مع تحور الأشكال وتكون الظواهر.

وفى إطار ذلك اخضع نحاة العربية قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل وتناولوها فى إطار جواز تقدم المعمولات على عواملها، أو عدم جواز ذلك ولما كانت لديهم بعض العوامل ضعيفة وبعضها قوية تستطيع العمل حيث وضعت. توزعت ظاهرة "الرتبة" بين الأبواب المختلفة حسب العوامل، وقد يجنحون فى خلال ذلك كله إلى افتراض الأساليب.

وما يقوله النحويون فى تمييز الجملة يعد نموذجًا ودليلاً واضحًا على أن تقديرات النحاة كانت من واقع اللغة نفسها من ناحية، وإيضاحهم لفظًا بأن التحويل يهدف إلى دلالة مقصودة وهى المبالغة.

يقول "الأشمونى" فى تعريف تمييز الجملة : «فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل، فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو : (طاب زيد نفسًا)، ﴿واشتعل الرأس شيبًا﴾[1] والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل. والأصل : (طابت نفس زيد)

---

[1] مريم : ٤.

شيب الرأس)، ونحو : (غرست الأرض شجرًا) ﴿وفجرنا الأرض عيونًا﴾ والتمييز فيه محول عن المفعول، والأصل : (غرست شجر الأرض) و(فجرنا عيون الأرض)»[1].

ويقول : «الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً فى الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة»[2].

والأشمونى على وعى بأن هذا التحويل المراد به المبالغة والتأكيد إنما هو تحويل من ناحية الفكر النحوى[3].

(٣) وقد هاجم المحدثون ممن تلقوا دروس المنهج الوصفى فى أوروبا نظرية العامل فى النحو العربى، وذلك لتأثرهم بأساتذتهم الأوروبيين الذين أخذوا بدورهم ينقضون أنحاءهم ويصفونها بأنها أنحاء تقليدية ثم جاء تلامذة المبعوثين من الجامعات المصرية إلى أوروبا ووجدوا فى التراث النحوى العربى ما يناظر نظرية "تشومسكى". فمنهج النحويين العرب فى تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض (بنية عميقة) لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة ومتعددة تبدت فى معالجتهم لمسائل اللغة، و(بنية سطحية) لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم وتعاملوا مع عدد من (القوانين التحويلية) التى تحكم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية ويمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم أنه تحويل عَفْوىّ قائم على دقة النظر للأمور ويكشف فى الوقت نفسه استقامة المنهج الذى سلكوه واستواء الطريق الذى أموه، وليس ذلك لأن هناك منهجًا حديثًا يفعل ذلك، ولسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك يقول الدكتور "حماسة" : «إننى أتفق مع د. عبده الراجحى فى

[1] انظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٩٥.

[2] انظر المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠١.

[3] انظر المرجع السابق، ج٢، ص ١٩٩.

قوله، وغنى عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربى سبقه إلى هـذا المنهـج ولكننا نقصد -كما أشار تشومسكى- أن نؤكد أن ما سمى بالنحو التقليـدى كـان أكثر اقترابًا مـن الطبيعة الإنسانية فى دراسته للغة وأن ما نحتاجه الآن قد يكون -فى الأغلب- إعادة أصوله على أسس أكثر علمية»[1].

لكن المنهج الوصفـى ضـد فكـرة العـامل لأن العـامل يستوجب تقديـرات وتأويلات تضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى شكل آخر فتغير وضع وحداته وهـذا لا يعد فى رأى الوصفيين من المنهج الوصفى. والنظرية التحويلية فى أحـد ظواهرهـا تعتمد على البنية المقدرة أساسًا من أسسها، وقد أوجد الدكتور "حماسة" بل وغـيره من الباحثين المحدثين -فقد سبقه إلى هذا المضمار الدكتـور طـاهر حمـودة فـى كتابـه "ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى" وغيرهم كثيرون- توافقًا مع النظريـة التحويليـة. والعامل هو العمود الفقرى للنحو العربى وأغلب ظواهر العدول بالتركيب والحـذف وتحول التراكيب من اسمية إلى فعلية راجعٌ إلى تأثيره وبهـذا نكـون قـد أثبتنـا لنظريـة العـامل العربيـة حُجيتهـا وصحتهـا بدراسـتنا ونقلنـا للنظريـات النحويـة الأوروبيـة والأمريكية، بعد أن هدمنا نظرية العامل بنظريات حديثة مماثلة. وفى رأيى أنـه يجب ألا نعقد صلـة بين صحـة الفكـر النحـوى العربـى وخطئـه تبعًـا لتوافقـه أو مخالفتـه لنظريات خاصة بأنحاء أخرى وهو منهج يصلح لدراسة التراث العربى بعامـة وليـس الفكر النحوى وحسب وهذا لا يمنع من تبنى نظريات حديثة غربية قد تفيـد الـتراث العربى.

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويـين المحدثـين فـى الربـع الأخـير مـن القرن العشرين حيث فرضت هـذه النظريـة نفسـها على سـاحة الدراسـات اللغويـة بحيث أصبحت النموذج الأمثل عند علمـاء النظريـة التوليديـة التحويليـة؛ فقـد ألـف

---

[1] انظر د. محمد حماسة : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، ص ٣٦.

تشومسكى رائد هذه النظرية ومؤسسها عملين هامين حول نظرية العامل مبينًا أهميتها وفاعليتها فى تحليل التراكيب النحوية وإلقاء الضوء عليها[1] .

ويتجلى لنا من خلال مفهوم نظرية العامل والربط السياقى عند تشومسكى أن المركبات الاسمية تكون على نوعين باعتبار العمل : مركبات معمول فيها، ومركبات غير معمول فيها، وأن العوامل هى الفعل والحرف بالدرجة الأولى. كما يتضح أهمية عنصرى الأثر والمضمر فى تأسيس هذه النظرية، وأن تحديد العامل والمعمول وما يصلح أن يكون معمولاً، وما لا يصلح أن يكون معمولاً، كل هاتيك من الأمور الهامة التى من شأنها أن تلقى الضوء على التحليل الشجرى للتراكيب النحوية فى بنيتها السطحية بعد أن كانت من قبل تستمد قدراتها التوليدية من البنية العميقة.

لعل اعتماد نظرية العامل عند تشومسكى على عنصرى الأثر والمضمر والتفاعل الكائن بينهما، لعل هذا التفاعل الذى أدركه تشومسكى بين هذين العنصرين هو الذى دفعه أن يجعل منها قاعدة كلية يفترض فيها أن العامل فى المفعول هو الفعل وأن العامل فى الفاعل هو ما يسمى (الصرفة) والتى تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة وهذا العمل يتم بواسطة افتراض بنية شجرية تولدها القاعدة الآتية :

ج ــــــ م س + صرفة + م ف.

م ف ـــ ف + م س.

إن نظام التركيب فى الجملة العربية يختلف عن القاعدة التى ذكرها تشومسكى فى التخطيط الشجرى حيث لا تتضمن جمل العربية وجود عاملين

(1) العملان هما : Lectures on government and binding, dordrech : Foris, 1981.

(2) Some concepts and consequences of theory of government and binding. Cambridge, M. I. T press 1982.

أحدهما يخص الفاعل والآخر يخص المفعول. فالعامل في تركيب العربية يعمل فى الفاعل والمفعول على السواء؛ فالفاعل مثلاً يقوم بعملية الرفع فى الفاعل والنصب فى المفعول، والفعل الناسخ يقوم بالرفع فى المبتدأ والنصب فى الخبر وهكذا، والعامل فى العربية إما أن يكون لفظيًا مثل الفعل والحرف والأداة، وإما أن يكون معنويًا كالابتداء وقد يكون العامل ظاهرًا وقد يكون محذوفًا، وقد يجوز الحذف وقد يجب كما هو وارد فى أبواب المدح والذم والتحذير والاختصاص[1].

إن فكرة التأثير هذه، مع اختلاف الأسس والمنطلقات التي تتسم بها أية لغة عن غيرها من اللغات، كانت هذه الفكرة هى الباعث لنظرية العامل فى النحو العربى، وينبغي أن ندرك أن هذه الفكرة كانت مستقرة فى أذهان النحاة العرب منذ بدايات التفكير النحوى.

لقد أدرك النحاة العرب قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوى بعضها مع بعض كما اتضح ذلك عند الخليل. وأكبر الظن أن النحاة الأولين، وأخص منهم الخليل والفراء، إنما نفذوا إلى فكرة العامل، وقالوا به فى ضوء هذه الدراسات وأن فكرة العامل الأولى. جاءتهم من مُلاحظة ذلك.

ويتبين الباحث فى نطاق النهج الاستنباطى، البنية اللغوية ومختلف العلاقات القائمة ضمنها بين عناصر اللغة فيضع نموذجًا نظريًا أو تفسيرًا يراعى هذه العلاقات ويتأكد عن طريق الاستنتاج من القضايا التى يستطيع هذا النموذج تفسيرها. وفى إطار عرض د. ميشال زكريا لقضية اللغات البشرية، وبخصوص القواعد الكلية لتراكيب اللغة البشرية اللامتناهية فى نظرية تشومسكى يرى الدكتور "ميشال" أن تشومسكى يركز على أن متكلم اللغة يستطيع أن ينتج عددًا غير متناه من جمل لغته

---

[1] د. عبد القادر الفاسى الفهرى : اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، منشورات عويدات الرباط ١٩٨٥، ص ١٨٤.

مما يجعل وصف جمل اللغة عملاً مستعصيًا لذلك يحاول تشومسكى وضع النظريات اللغوية التى تفسر النتاج الكلامى.

ففى الألسنية نعتقد أن تفسيرًا قد تم الحصول عليه عندما نستنبط ظواهر من خلال مجموعة مبادئ عامة وبعض الملاحظات اللغوية الخاصة، ومن ثم من خلال سلسلة استدلالات تنطلق من هذه المبادئ[1]، ومؤلف الدكتور ميشال يتضمن فى عنوانه (وقواعد اللغة العربية) أى علاقة النظرية التحويلية بقواعد اللغة العربية؛ لكن فحوى عبارة الدكتور ميشال السابقة توحى بأن تشومسكى هو الذى جاء من محاولة وضع قواعد محددة لوصف تراكيب عديدة لا متناهية للغة البشرية؛ والحقيقة أن نحاة العربية ولغوييها وعلى رأسهم سيبويه النحوى قد عنوا بهذه المسألة فى اللغة العربية وهى إحدى لغات البشر، فقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وقسموا الجمل إلى اسمية وفعلية، ودرسوا خصائص أشباه الجمل، وحددوا وظائف المفردات داخل التراكيب كالفاعل والمفعول والظرف وغيرها؛ فوضعوا بذلك أقل عدد ممكن من القواعد لوصف تشكلات التراكيب اللامتناهية كما أنهم لجأوا إلى تفسير سلوك المفردات والتراكيب فى علاقتها ببعضها إلى الوصول لفكرة العامل والتفسير بالتأويل والتقدير، وتبرير الاستعمالات الخاصة بأنها استعمال لهجى خاص، كما برروا بعض الاستعمالات الخاصة فى مستوى لغة الشعر بأنها ضرورة شعرية. والحقيقة أن تشومسكى المعاصر لم يسبق نحاة العربية فى هذا بل إنه قد استفاد منهم استفادات كثيرة ظهرت فى استعماله للبنية السطحية والبنية العميقة، ومسألة الربط العاملى والتقدير، وكلها قضايا وفكر نحوى من خصوصيات إنتاج النحو العربى ونحاته وقد اعترف تشومسكى نفسه فى خطاب بريدى بأنه استمع إلى نصوص سيبويه فى كتابه على يد أحد المواطنين اللبنانيين، وعلى هذا لا يكون تشومسكى هو المعنىّ بهذه القضية الكلية التى تدخل فى عموميات اللغة البشرية

---

[1] انظر د. ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٩٦.

لأن اليونان والسريان قد عنوا بالقضية نفسها مما جعل فريقًا من العلماء يتهمون النحو العربي بأنه قد تأثر بالنحو اليوناني والنحو السرياني، كما اتهموا علم العروض أيضًا بأنه من التأثيرات الهندية.

والفكرة لدى الدكتور ميشال أحق بأن تعكس فـ "تشومسكى" قد استفاد من مسألة الكليات؛ فقد اطلع على قواعد اللغات المختلفة ووصل إلى الخصائص المشتركة التى يمكن أن تجمع بعض اللغات البشرية، ذلك أن للبشر خصائص مشتركة فى تكوينهم وحياتهم كما أقر تشومسكى بنفسه بذلك فى نظريته.

وقد اعتمد النحاة العرب اعتمادًا كليًا على هذه النظرية (فكرة العامل والمعمول) وأصروا على ضرورة العلاقة بين العامل والمعمول، وكانت العوامل -لفظية كانت أم معنوية- مثار خلاف كبير بين اتجاهى البصرة والكوفة النحويين[١].

وقد أفاض سيبويه والمتقدمون من النحاة فى مسألة العامل، حيث يعدّ عندهم معيار التعليل والتبرير للقاعدة التى يراد تأكيدها[٢]..

لكن فكرة العامل والمعمول لدى فلمور تختلف عنها عند علماء العرب فهى تركز عند فلمور على التركيب العميق، الذى هو الهدف الأساسى من النظرية التوليدية التحويلية، حيث يمكننا أن نربط بين مجموعة من الجمل فى تراكيبها السطحية، بجملة واحدة فى تركيبها العميق. وقد أكد فلمور فى نظريته الحالة النحوية على جانب الدلالة، وكان لهذا التأكيد الأثر الكبير فى إدخال تشومسكى للمكوّن الدلالى فى صلب النظرية التوليدية التحويلية الموّسعة.

فباب (ظنّ) ما يزال يحمل فى عنواناته دلائل حاسمة على التأصيل والتفريع

---

(١) انظر:د. كمال بشر:دراسات فى علم اللغة العام،القسم الثانى، القاهرة ١٩٦٩،ص ١٤١ - ١٤٦.

(٢) انظر : سيبويه : الكتاب، ج١، ص ١٠٦.

فى بناء الجمل، ذلك أنّه يعرف بباب الأفعال التى تنصب مفعولين أصلُهما مبتدأ وخبر... إلخ.

ولعل تحليل النحويين لجملة التنازع فى مثل : (احتهد ونجح صالح) إلى : (احتهد صالح) و(نجح هو)، أو (احتهد هو) و(نجح صالح) يدلّ على أنهم كانوا يتمسّكون بردّ المركّب إلى البسيط ويجعلون وحدة التحليل فى ذلك (الجملة الصغرى).

وقد يعترض معترض بأنّ هذه نتيجة لِبَدْء مختلف، ذلك أنّ البدء هو القول بالعَمَل وما لزم ذلك من قيود كان بينها أنّ المعمول إنما يسلّط عليه عامل واحد لا يتعدّد، والفاعل هو معمول الفعل فلا وجه لأن نسلّط فعلين على فاعل واحد. ولا ضير فإنّنا نَجِد حتّى فى إطار القول بالعمل والصدور عن قيود نظرية العامل أن هذه التحليلات مستشعرة وأنّها ملاقِية !

وطريف أيضًا أن نجد مصطلح التحويل عينه يُسْتَعْمل لدى النحاة العرب المحدثين الذين يصدرون –لا ريب– عن مناهج النحاة الأوائل ومصطلحهم. وهم يلحظون عند استعماله فى التحليل النحوىّ أو الصرفىّ قريبًا مما يلحظ أصحاب النظريّة فى الغرب وخاصّة عنصر المعنى، ولعل مبدأ «الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو مغايرة»[1].

وهو واحد من مبادئ نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكّم أن يكون تقريرًا عن بعض منطلق التحليل النحوى عند سيبويه، كذلك !

إن المتتبع لتراكيب العربية يجد أن الأفعال تصاحب الأسماء مضبوطة ضبطًا معينًا فى مواقعها النحوية وهذه أخف صيغة يمكن أن تقدم لفكرة العمل والتأثير.

---

(١) انظر : The New English Grammar : A Descriptive Introduction, CaHell, N.R., p 29

ويكون هذا حال الأفعال إلا إذا اعترتها اعتبارات الزيادة أو التركيب أو التحويل إلى الحرفية، ولا يعمل من الأسماء عمل الأفعال إلا ما كان ذا وشيجة قوية منها.

أما الحرف فلا يصحبه ضبط معين للكلمات بعده إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون مختصًا بما يدخل عليه كحروف الجر مع الأسماء وحروف النواصب والجوازم مع الفعل المضارع.

ثانيهما : ألا ينزل الحرف مما بعده منزلة الجزء منه، لأن جزء الشيء كما قالوا لا يعمل في الشيء، ولذلك كان حرف السين لا يعمل في الفعل رغم اختصاصه به لأنه كالجزء منه.

فهل (ما) النافية الداخلة على جملة المبتدأ والخبر حرف مختص ليس كالجزء مما بعده ؟ يجيب النحويون : و(ما) من قبيل غير المختص، ولها شبهان أحدهما هذا، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم فلم يعملوها، والثاني : خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز، فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسمًا لها، ونصبوا الخبر خبرًا لها وجاء على هذا قوله تعالى :

﴿وما هذا بشرًا﴾[1] ، ﴿ما هن أمهاتهم﴾[2].

هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن (ما) لا تعمل شيئًا في لغة الحجازيين وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء، لأن العرب

---

[1] سورة يوسف : آية ٣١.

[2] سورة المجادلة : آية ٢.

لا تكاد تنطق بها إلا بالباء فإذا حذفوها عوضوا منها النصب، كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء.

واختلف الكوفيون والبصريون في معاني الحروف، فأضاف فريق لبعض الحروف معاني أنكرها الفريق الآخر، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقيًا واحدًا، وذلك : كذهاب الكوفيين إلى أن (على) تأتي للمصاحبة كما في قوله تعالى : ﴿وآتى المال على حبه﴾ أي من حبه، وتأتي للمجاوزة بمعنى (عن) كقول الشاعر :

إذا رضيتْ عليَّ بنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أعجبني رضاها[1].

وكذهابهم إلى أن (عن) تأتي للاستعانة، كالباء، كما في قوله : ﴿وما ينطق عن الهوى﴾، وللتعليل نحو قوله تعالى : ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعده﴾، وقوله تعال : ﴿ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾[2]. وكذهابهم إلى أن الكاف تأتي للاستعلاء، كـ (على)، وحكى أن بعضهم قيل له : كيف أصبحت؟ فقال : (كخير) : أي (على خير)، وقالوا : كن كما أنت، أي على ما أنت عليه[3]. إلى غير ذلك من المعاني التي منحها الكوفيون حروف الخفض، والتي تصيَّدوها من دلالة السياق في تعبيرات القوم.

وعلى اختلاف الفريقين في الحروف الخافضة، من حيث الاقتصار على معنى حقيقي واحد لكل حرف منها، والتوسع فيها بإعطائها أكثر من معنى واحد، أو بنيابة بعضها عن بعض، انبنى رأيهما في التضمين؛ فالبصريون يمنعون إنابة

---

[1] انظر السيوطي : همع الهوامع، ج٢، ص ٢٨.

[2] انظر السابق نفسه، ج٢، ص ٢٩.

[3] انظر السابق نفسه، ج٢، ص ٣٠.

بعض الحروف الجارة عن بعض قياسًا (كما لا تنوب حروف الجزم والنصب، بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، أو على شذوذ النيابة)، والكوفيون يجوّزون نيابة بعضها عن بعض قياسًا[1]، وقد رجّح ابن هشام مذهبهم، فقال : «ومذهبهم أقل تعسُّفًا»[2].

وقد أخذ المجمع اللغوى المصرى بمذهبٍ منتخب من المذهبين فى التّضمين، ونيابة الحروف بعضها عن بعض، أخذ عن البصريين أن التضمين فى الأفعال دون الحروف، وعن الكوفيين أن التضمين قياس[3]. واختلاف معانى الحروف يرجع إلى السياقات والاستعمالات الخاصة بكل حرف، وفى هذا الإطار يكون مرجع الاختلاف هو الاستعمال، أضف إلى ذلك ما يمكن أن تضيفه نظرة كل نحوى ويمكن أيضًا أن تسهم المبادئ التى ينتمى إليها أصحاب كل مدرسة فى تشكيل رأى قد يختلف مع أصحاب المدرسة الأخرى فى هذه المسألة، على ألا تتحول الشواهد إلى قوانين تتعدد بتعدد الشواهد.

ويرى الدكتور "تمام حسان" أن الأداة المحولة قد تكون ظرفية إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط، أو اسمية كاستعمال الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل (كم، وكيف) فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضًا، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها) أو ضميرية : كنقل (من، وما، وأى) إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية والتعجب... إلخ[4].

---

[1] انظر الصبان : حاشية الصبان على الأشمونى، ج٢، ص ٣١٦.

[2] انظر ابن هشام : المغنى حرف الباء، ص ١٠٣.

[3] انظر مجلة مجمع اللغة العربية : دور الانعقاد الأول، ص ٢٠٩ وما بعدها.

[4] د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣.

والذى يبدو أنه لا ضرورة لتقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة ما دمنا نلاحظ فى مواقع الاستعمال اللغوى تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ما دمنا نعدّ مفهوم الأداة شاملاً لكل الكلمات التى أفردت عن بقية أقسام الكلمة، فقد تستعمل (ما) أداة للنفى، وأداة للشرط، وأداة للتعجب، وأداة للاستفهام فتكون من الأدوات، وقد تستعمل ضميرًا موصولاً فتكون من قسم الضمير، وقد تستعمل (كان) تامة فتكون من الأفعال فينطبق عليها تعريف الفعل وتقبل علاماته، وقد تستعمل ناقصة فتكون من الأدوات، وقد تستعمل (متى) ظرفًا فتكون من قسم الظرف، وقد تستعمل أداة للاستفهام والشرط فتكون من الأدوات وهكذا، ونحن فى هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد، ومن هنا فلا داعى لنقد النحاة الأقدمين حين اضطربوا فى تقسيم الكلام.

فبعد أن عرض الدكتور أنيس نقده للنحاة فى تقسيم الكلام أورد الأسس التى رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلمة. فقد ذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ فى الكلام هى الأسس الثلاثة التى يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلمة، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلم فى الفصائل المشهورة على الأقل، ثم قال : «ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل (قائل، وسامع، ومذيع) أسماء وأفعالاً فى وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسمًا وفعلاً فى وقت واحد، انظر مثلاً إلى قوله تعالى : ﴿لا هنّ حلٌّ لهم، ولا هم يحلون لهنّ﴾[1] نجد أن فى الآية الكريمة وصفًا وفعلاً، ومعناهما واحد بل ووظيفتهما فى الكلام متحدة، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما، ولذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر.

---

(1) الممتحنة : ١٠.

ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن (أحمد، ويشرب، ويزيد، وأخضر) إلخ، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسمًا مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات)، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسندًا، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف. فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معًا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام[1].

(٤) وليس معنى هذا أن اللغويين القدماء كانوا على حق في كل ما قالوه، أو أن المتأخرين منهم لم يلجأوا إلى المنطق والفلسفة، ولكن المنهج الوصفي الشكلي الذي دعا إليه دكتور أيوب، والمنهج الوصفي التقريري الذي لا يفسر ولا يعلل، والذي دعا إليه دكتور تمام حسان لم يثبتا مع تطور الفكر اللغوي الحديث والمعاصر.

وأن قدماء اللغويين العرب لم يجانبهم الصواب في كثير مما عدّه الوصفيون انحرافًا عن المنهج اللغوي السليم. فالدراسات النقدية التي أجريت على النحو العربي تعدّ هي أيضًا جزءً من الفكر النحوي العربي؛ حتى وإن لم تكن جميعها ذات أفكار سديدة إلا أنها اهتمت بالنحو العربي وحاولت درسه والتدقيق في مسائله لاستخراج ما قد يبدو متناقضًا مع أفكارهم.

فمنذ القرن السادس حمل ابن مضاء القرطبي على النحاة البصريين وكانت دعوته صدىً لما كان يدور في عصره من «ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر تدعو إلى هذه الثورة حتى أن يعقوب كاله -وهو أحد خلفاء الموحدين- رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق وقد تبعه ابن مضاء، فألّف كتاب (الرد على

[1] انظر د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ط٣ مكتبة الأنجلو ١٩٦٦، ص ١٩٥ - ١٩٦.

النحاة) يريد به أن يرد به نحـو المشـرق علـى المشـرق، أو بعبـارة أدق يريـد أن يـرد بعض أصول هذا النحو، وأن يخلّصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل»[١] .

وقـامت هـذه الدعـوة علـى : إلقـاء نظريـة العـامل، وإلغـاء العلـل الثوانـى والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير الواقعية. لأن المذهـب الظاهرى الـذى كان ابـن مضـاء علـى رأس منفذيـه يقـوم علـى التمسـك بحرفيـة النصـوص وتحريـم القياس، واستبعاد التعليلات منها، وبعـد ذلـك قـامت محـاولات بعضهـا يهـدف إلى التيسير والتسهيل، وبعضها يهدف إلى الاصلاح.

كان من الأولى : مـا أقدمـت عليـه وزارة المعـارف المصريـة سنة ١٩٨٣م وعهدت به إلى لجنة تألّفت من الدكتور طه حسين والأساتذة أحمد أمـين، وإبراهيـم مصطفى وعلى الجارم ومحمد بن أبى بكر إبراهيم وعبد المجيـد الشـافعى[٢] ، وكـان منها : ما أقدم عليه الدكتور شوقى ضيف فى تقديمه لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، وقد انبنت محاولة الدكتور ضيف على شيئين : (أولهما) التمسك بما دعا إليـه ابن مضاء من إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل، وإلغاء التقدير، وإلغاء التمـارين غـير الواقعية، (وثانيهما) جمع المتفرق من المسائل فى باب.

وكان منها : ما أقدم عليه الأستاذ عبد المتعال الصعيدى فـى آخـر كتابـه : (النحو الجديد). وقال عنه : «إن إخوانه الأزهريين سيسرهم أن واحدًا منهم وصـل إلى هذا التجديد فى النحو قبل أن يصل إليه غيرهم»[٣] .

حاول الأستاذ الصعيدى أن يصنف أبواب النحو تصنيفًا جديدًا، ولكنـه لم يفعلّ شيئًا، ولم يمس الموضوع فى شىء، بل لم ينته من تيسيره إلا إلى تصعيب وكـل ما ظنه جديدًا لا يتعدى الشكل. وكان من مظاهر تجديده تقسيمه الفعل إلى قياسى

---

(١) انظر ابن مضاء : الرد على النحاة، ص ٢٨.

(٢) انظر عبد المتعال الصعيدى : النحو الجديد، ط ١٩٥٠، ص ٨٤.

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٢٦٧.

وسماعى، وإغفاله تقسيم الكلم إلى معرب ومبنى، ولكنه حين حاول التيسير فى جزئيات الأبواب عرض للمبتدأ، فجعله ثلاثة أنواع : مبتدأ مرفوعًا، ومبتدأ منصوبًا، ومبتدأ يرفع وينصب و لم يكن المبتدأ فى النحو القديم إلا نوعًا واحدًا.

هذا إلى إخراج نحو غاية فى الإيجاز، أو كأن الغاية منه هى الإبداع فى إخراج أوجز المتون، وكان من الثانية، أى المحاولة الجادة فى إصلاح النحو، وتجديده ودراسته من جديد فى ضوء ما استحدث من مناهج، محاولتان حديثتان بالنظر.

الأولى : محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى، فى كتابه (إحياء النحو)، والثانية: محاولة الأستاذ أمين الخولى، فى بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول ١٩٥٠م، وموضوعه : (الاجتهاد فى النحو العربى). بنى الأستاذ إبراهيم مصطفى رأيه فى إحياء النحو وتجديده على قاعدتين رئيستين : الأولى : مطالبته أن يتسع الدرس النحوى، فيشمل دراسة أواخر الكلمات -كما فهمه النحاة الأولون- وغير الأواخر، مما يتصل بالتأليف؛ لأن النحو عنده «هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة، والجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدى معناها»[1] ، ولهذا طالب بدرس وافٍ لأحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة، وطالب بوجه خاص بدراسة طرق الإثبات والنفى والتأكيد والتوقيت (يعنى دراسة الأزمنة) والتقديم والتأخير. والثانية : مطالبته باستبعاد الفلسفة الكلامية، التى تطفلت على هذه الدراسة وأعانها على التوغل فى ميدانها الخاص ناس تأثروا بها، وأعجبوا بأسلوبها و لم يدركوا بعد ما بين طبيعتى الدراستين.

وتقتضى هذه المطالبة إلغاء نظرية العامل، واستئصال جذورها وما تستلزم من تقديرات، وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة. فإذا تم له ذلك وجد السبيل أمامه ممهدة لتصنيف جديد.

---

[1] انظر إبراهيم مصطفى : إحياء النحو، ص ١.

وقد أخذ ابن مضاء بالعامل فى كتابه : (الرد على النحاة) وقبل أن يقول كلمته فى العامل زاح يدفع ادّعاء النحويين أن النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى، وأن الرّفع منها يكون بعامل لفظى وعامل معنوى، وأنكر أن يكون الرفع والنصب فى مثل قولهم : (ضرب زيد عمرًا)، قد أحدثه الفعل (ضرب). وراح يردُّ على سيبويه زعمه : أن للألفاظ قوّة فى إحداث الإعراب، وعلى ابن جنى الذى صرّح بخلاف ما صرّح به سيبويه من أن العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم فى الحقيقة إنما هو من فعل المتكلم لا شىء غيره. فهو ينكر أن يكون الإعراب منسوبًا إلى ألفاظ بعينها، لأن ذلك فى رأيه باطل عقلاً وباطل شرعًا. وقد ربط ابن مضاء العمل النحوى بأعمال الفقهاء من أهل الظاهر، فكما يجب أن يتعبد هؤلاء بالنصوص، وأنهم إذا توفرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط العِلّة لها، كذلك يجب أن يتعبد النحاة بالنصوص، فإذا ما سئلوا عن علل هذه الأحكام قالوا : كذا نطقت به العرب، ولا شىء بعد هذا القول.

الواقع أننا إذا حملنا على النحاة لاندفاعهم إلى فلسفة النحو، فإنما نريد أن ينتهجوا فى دراسة النحو منهجًا لغويًا، أو يقدم لدراسته بدراسة لغوية، تعينهم على تفسير الظواهر اللغوية والنحوية، و لم نحمل عليهم لمجرَّد أنهم كانوا يعللون أو يفلسفون، لأن الظواهر اللغوية لا تستعصى على التعليل. ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوفيقى أو المنهج الظاهرى على حدّ تعبير الدكتور شوقى ضيف فى تقديمه لكتاب (الرد على النحاة)؛ فهو صاحب فكرة دينية ألحّت عليه أن يحمل على النحاة، واضطرته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظاهرى وأحكامه، ولكن الغريب أن يبنى الدكتور ضيف رأيه فى إصلاح النحو وإحيائه على رأى ابن مضاء. وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذى ينبغى أن يتكئ الدارس عليه فى تصنيف النحو[1]، وأن يرى منه التأويل والتقدير فى الصيغ

---

[1] انظر ابن مضاء : الرد على النحاة، ص ٥٠.

والعبارات، وهو مذهب ابن مضاء أيضًا، هو الأصل الثانى لأن ذلك يُريح الدارس من ثلاثة أشياء : من إضمار المعلومات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات مبنية، أو مقصورة، أو منقوصة[١].

إن هناك عوامل لغوية، كالتطور، والدوران فى الاستعمال، وتأثيرات لفظية يدعو إليها وضع الصوت إلى جانب الصوت، والكلمة إلى جانب الكلمة، وأنه لا ضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التى تنبنى على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوى عند أصحاب اللغة أنفسهم.

ولا شك أن دوران الجملة أو العبارة على الألسنة كثيرًا ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن الذى لا يخل بالمعنى أو إلى حذف بعض أجزائها التى تغنى عنها القرائن القولية أو الحالية؛ فتقدير الدارس وتأويله، مستأنسًا بفهم الأساليب، أو مُدركًا للقرائن التى تركها الاستعمال دلائل على المحذوف من الجملة، لا ينفيه البحث اللغوى، لأن اللغة تعبير للفكر، وأداة من أدواته، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها، وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صوره وتواليها، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن، فإذا أوّل الدارس جملة أو عبارة، فإنما يؤول استئناسًا بما تفهمه من مدلول بالجملة. أما الذى يُؤخذ على بعض النحاة فهو الأساس الذى بنوا عليه دراساتهم، فقد تناسوا العوامل اللغوية، وتأثير الاستعمال وخصائص الأصوات فى تمازجها وتآلفها، وراحوا يقيسون الجمل بمقاييس نظرية بحتة، لا تتفق مع روح الدرس اللغوى. وأمّا ما قاله ابن مضاء، وحاكاه فيه الدكتور شوقى ضيف، فيصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين.

وقد دافع الأستاذ على النجدى ناصف عن العامل وهو بصدد الدفاع عن

---

[١] انظر المرجع السابق، ص ٦٠.

أثر من آثاره وهو التأويل والتقدير، إذ يرى أن التأويل والتقدير كليهما ضـرورة فـى العربية لكثرة الإيجاز فيها والحذف، إذ كانت لغة قوام يغلب عليهم الذكاء ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز[1]، ويرى أن أكثر ما يكـون التـأويل والتقدير فـى دراسـة النص لاستنباط المسـائل والأحكـام، وتخريـج الشـواهد والأمثلـة[2]، وهمـا ضـرورة استوجبتها اتساع اللغة وحس مطاوعتها ولا حيلة لأحد فى دفعهـا مـا بقيـت اللغـة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيلة وخصائصهـا المميزة[3]، ويـرى أيضًـا أن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقًا، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً ولكنهـم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة وأصول مقررة فقاسوا النظير على النظير واسـتدلوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف فى المذكـور تهديهـم روايـة واسـعة وملاحظـة بارعة، وتجربة طويلة وحس لغوى غير مدخول[4]، ويؤيدهم فى كل هـذا الاطـلاع الواسع والقياس الصحيح[5]، وقد يهتدون فى بعض مذاهـب التـأويل والتخريـج إلى خطرات نفيسة بارعة وفقوا فيهـا، ورجعـوا إليهـا فـى غـير مشـكل مـن مشـكلات الإعراب.

(1) انظر على النجدى ناصف : من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ص ٨٣.

(2) انظر المرجع السابق، ص ٨٧.

(3) انظر المرجع السابق، ص ٨٨.

(4) انظر المرجع السابق، ص ٩٢.

(5) انظر المرجع السابق، ص ٩٧.

الفصل الخامس

التقديــر والتأويـــل

التقدير والتأويل

(١) وعنوان هذا الموضوع عند سيبويه «باب ما يكون في اللفظ من الأعراض»[1]. يدل على أنه يعدّ الحذف عارضًا يعرض فى الكلام وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعًا. ويقرر ابن جنى أن الحذف يعترى «الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه»[2]، وأن «المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه»[3].

لقد نظر النحاة إلى شواهد العربية على أنها كل متماسك، كما نظر الفقهاء إلى النصوص الشرعية فى القرآن. هؤلاء كانوا إذا صادفوا ما يشعر بالتناقض فى الأحكام الشرعية وجدوا حلّ الإشكال فى أمرين هامين : التأويل، وفكرة الناسخ والمنسوخ. فإذا جاز أن يكون للتأويل نصيب ما فى تقعيد العربية. فلا مجال للتوفيق بين الشواهد اللغوية المتضاربة على أساس فكرة الناسخ والمنسوخ. والأمر الذى لا شك فيه أن العربية كأى لغة فى الدنيا، لا يمكن أن تكون كلاً متماسكًا خالية من التناقض والتضارب، وهناك أمثلة من اضطراب اللغة فى قواعد الإعراب، وأغلب الظن أن فكرة (تكامل اللغة) التى سيطرت على فكر النحاة، إنما هى أثر من آثار التفكير الفقهى الذى لا يقبل أن يكون هنالك تناقض أو تهافت أو تضارب فى النصوص المقدسة[4].

وجعل النحاة للنحو أصولاً كأصول الفقه، وربطوا أصولهم بأصول الفقه،

---

[1] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٤.

[2] انظر ابن جنى : الخصائص، ج٢، ص٣٦٠.

[3] انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٢٨٤.

[4] انظر دكتور عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربى، ط١ القاهرة ١٩٥١، ص ١٠٧.

بل حملوها عليها، فيذكر ابن الأنبارى حين يعدّ علوم الأدب أنه ألحق بها علم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرْد إلى غير ذلك على اعتبار أصول الفقه، فإنها بينها من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[1].

والسيوطى فى كتابه (الاقتراح فى أصول النحو) يرتب الكتاب على نحو ترتيب أصول الفقه ثم يقول : هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة[2]، وحسبنا أن ننظر فى خصائص ابن جنى، لنرى إلى أى حد استعار النحاة من الفقهاء أصولهم -نعنى الإجماع والقياس والاستحسان واستصحاب الحال- وطبقوها على اللغة؛ فمثلاً رأوا الفقهاء أحيانًا يخترعون العلة ويقيسون عليها، كذلك فعل النحاة حين عللوا مثلاً قلب الواو أو الياء ألفًا فى مثل: قال، وباع بأنهما متى تحركت حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما قلبت ألفًا، ثم قاسوا على ذلك، فجعلوا هذه العلة علة لكل فعل معتل العين مثل قال، وباع وسار ومات إلخ.

وأهم مظاهر التأويل فى النحو أربعة أمور (الحذف - الاستتار - صوغ المصدر - التقدير فى الجمل والمفردات). فالحذف : ربما كان من أهم مظاهر التأويل، وقد تحدث عنه ابن جنى فى (الخصائص ج٢، ص : ٣٦٠ وما بعدها) تحت باب عام عنوانه (باب فى شجاعة العربية) وقال : إن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف[3].

والمظهر الثانى من مظاهر التأويل هو الاستتار أو الإضمار، وهو صنفان : الضمير المستتر، سواء أكان مستترًا وجوبًا (أوافق - نغتبط) أم جوازًا مثل (محمد

---

[1] انظر عبد المتعال الصعيدى : النحو الجديد، ص ٢٠٣.

[2] انظر المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[3] انظر ابن جنى : الخصائص، ج٢، ص ص ٣٦٠، ٣٧٩.

قام)، وإضمار (أن) فى نصب الفعل المضارع، سواء أكان ذلك عن طريق الوجوب بعد (لام الجحود، أو حتى، أو فاء السببية، وواو المعية) أم عن طريق الجواز بعد (اللام التى ليست للجحود، وكذلك الواو، والفاء ثم وأو إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل، أو عن طريق الشذوذ فى غير هذه المواضع. والمظهر الثالث من مظاهر التأويل هو صوغ المصدر : وذلك بواسطة حروف الموصول أو حروف المصادر وأهمها خمسة (أنّ - أنْ - كى - لو - ما) فهذه الحروف مع ما دخلت عليه تؤول بمصدر يقع بحسب ما يقتضيه السياق[1]. والمظهر الرابع من مظاهر التأويل فى النحو هو التقدير فى الجمل والمفردات، وهى باختصار : الجمل التى لها محل من الإعراب، ويبدو التأويل فيها فى جعلها محلاً لمفرد كان حقه أن يكون فى مكانها، وهى خمسة (الخبر - المفعول فى باب ظن - جواب شرط جازم - حال - تابع)، والمجرور بحرف الجر الزائد مثل ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾، وتأويل المعانى الشكلية لتوافق المعانى الدلالية، ثم يترتب على هذه المعانى المفترضة أحكام نحوية، ومثال ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس وغير ذلك.

ولم يبحث النحاة موضوع التأويل مباشرًا فى كتب أصول النحو، وربما كان السبب فى ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة فى أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلاً، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد، ومنشأ هذا أنهم عدّوا التأويل أثرًا لشىء آخر، فقد عدّوه مظهرًا لأفكار النحو الأخرى التى وجهته ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوى له دوره الفاعل فى كثير من قضايا النحو ومسائله[2].

---

[1] انظر الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج١، ص ١٨٦.

[2] انظر دكتور محمد عيد : أصول النحو العربى، ص ١٦٩.

والبصريون أحرص على تطبيق فكرة العـامل؛ فهـم أصحابهـا وواضعوهـا، ومـع ذلـك فـالكوفيون يطبقونـه أيضًـا، ولكـن بـالنظر إلى المـادة المسـموعة ومـدى استجابتها لـه؛ ولذلـك غـيروا وعدلـوا فـى العمـل النحـوى ولكنهـم يسـلمون بـه ويستخدمونه. غير أن البصريين لجأوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوى، فلابد للبحث عن علة الإعـراب، ولـو أدى فـى بعض الأحيان إلى تعديل المسموع من كلام العرب، فهم يقدرون مثلاً خبرًا محذوفًا فى مثل (إن حراسنا أُسْدًا) لتبرير نصب كلمة (أُسْد)، ويعدّون الفاعل فى جملة مثل : (زيد قام) ضميرًا مستترًا للحفاظ على القاعدة التـى تنـص علـى وجـوب أن يـأتى الفاعل بعد الفعل رغم عدم وجود ما يمنع من وقوع الفاعل قبل الفعل وهو مـا قـال به الكوفيون[1].

وكذلك تقدير النحاة لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود شائع مشهور فى مثل قولهم : (زيدًا ضربته) فأصله عندهم (ضربت زيدًا ضربته).

وفى قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾ إنما هو عندهم (إذا انشقت السماء انشقت) لأن أداة الشرط لابـد أن يليهـا فعـل ومثـل ذلـك كثير فـى كتـب النحـو المتقدمة والمتأخرة على السواء.

إن ما يسمى بالنحو الكوفى، رغم اختلافه فى بعض المصطلحات والتعليـل مع النظرية البصرية، إلا أنه لا يقـوم علـى نظريـة لغويـة جديـدة تقـف أمـام نظريـة البصرة؛ وإنما أقصى ما يمكن قوله صدد هذا أن النحو الكوفى ما هـو إلا تطويـر فـى إطار النظرية البصرية، ولعل ابن مضاء القرطبى كان يشعر بشـىء مـن ذلـك عندمـا وضع كتابه فى الرد على النحاة، فخصّ نحاة البصـرة بهجومـه دون أن يتطـرق إلى نحاة الكوفة الذى عدّهم تبعًا للبصريين.

---

[1] انظر ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٨٢.

إن معظم ما كتب حـول درس العربيـة صرفيًا ونحويًا منـذ ظهـور كتـاب سيبويه وإلى أن اتصل علماء العربية فـى العصر الحديـث بـالفكر اللغـوى الغربـى لم يضف شيئًا جديدًا إلى هذا الكتاب أو إلى ما وضعته البصرة من أصول وقواعـد ومـا أثارته من قضايا نحوية وصرفية.

فالنحويون الأوائل حين قدروا ما قدروا يستجيبون لبداهة العقل في البحث عن معمول للفعل ويلتمسون اطراد القـاعدة فـى ابنـاء الجملـة الفعليـة علـى طرفـى إسناد فعل وفاعل فى الحد الضرورى.

كما كانوا يستجيبون لما يجده أبناء اللغة فى نفوسهم ويحدسون به حدسًا مشتركًا، مهما يكن مصدر هذا الحدس فى منطق اللغة أو فى منطق السليقة.

وقد كان هذا الموضوع على التعيين إحدى المسائل التى أثارها التحويليون، وهم يعرضون خطتهم وتفاصيل منهجهم، والتمسوا لهـا التفسير فـأثبتوا مـن خـلال قاعدة تحويلية خاصـة[1] أن جملـة مثـل (عُـد إلى البيـت Go home) و(تعال هنـا Come here) إلخ. تبدو كأن ليس لها فاعل ولكننا نعلم -فيما قرروا- أن (أنت) مفهوم على أنه الفاعل، إذ لا يُعقل أن يكـون ذلـك أمـرًا لعلـى أن يعـود إلى البيـت أو للأم أن تعود إلى البيت أو لهم أن يعودوا إلى البيت إلخ.

بل إن تقدير عناصر لغوية مستكنة -كالضمير أنت فى حـال فعـل الأمـر- عُدَّ من بواكير الأعمال التى لفتت الأنظار إلى البحـث التحويلـى واستقطبت حولـه دهشة واهتمامًا لم تشهده نظرية لغوية غربية من قبل. ومـا ذاك إلا لأنـه أثبـت فـى هذا الموضع وأضرابه بالتحليل، أنه يُمكـن البيـان عـن أن تلـك العنـاصر تنتسـب إلى تفرعات البنية الظاهرة للإنجليزية وإن لم تظهر بأعيانها فى تلك البنية.

---

[1] انظر فى هذه القاعدة :

Burt : from Deep to Surface Structure, pp. 2 - 12.

من زاوية أخرى ومعادلة، يمكن القول بأن القواعد الكلية تحتوى على المبادئ الكلية القائمة بصورة مشتركة ضمن كفاية متكلم أية لغة من اللغات الإنسانية. فهى صورة معبرة عن جوهر اللغة البشرية وتحتوى على المبادئ الدائمة والثابتة والقائمة ضمن الفكر الإنسانى والتى لا تتغير نسبة لتنوع البشر، فبدلاً من أن تقول بأن كل اللغات تبرز بالضرورة بعض المظاهر الفونولوجية والتركيبية والدلالية المشتركة نشير إلى أن قواعد كل لغة خاصة كى تكون ملائمة للمعطيات اللغوية، يتعين عليها أن تتخذ شكلاً معينًا أى ينبغى أن تحتوى على نوع معين من القواعد وأن تلجأ إلى نمط محدد من العناصر من الفئات. ففى ظل هذا التصور بخاصة تحتوى القواعد الكلية على مجموعة كليات لغوية هى كناية عن ضوابط نوعية تقيد شكل القواعد على مجموعة كليات بصورة عامة، وهذه الضوابط تتسق فى قوانين بعيدة التأثير من حيث نظام اللغة[1].

ففى العربية صحيحٌ أن الاسم أقوى فى الرتبة من الفعل؛ لكن الفعل فى الحقيقة أقوى عملاً وتأثيرًا فى مكونات التركيب. فالمركب (يا عبد الله) قال النحاة بأن أصله (أدعو عبد الله) لكن المركب الأول إنشائى طلبى والجملة المساوية له فى الأصل تُعدّ خبرية تحتمل الصدق والكذب[2].

إذن فطرفا المعادلة غير متساويين؛ لذا قال النحاة بإعمال الحرف (يا) أى أنه يؤثر فى الاسم الذى يليه كما يؤثر الفعل (أدعو)، فالحرف (يا) من حروف المعانى أى أنه يعنى ما يعنيه الفعل (أدعو) فيؤدى وظيفته فى الدلالة والإعمال النحوى وهناك حروف أخرى لا تساوى فى الدلالة فعلاً محددًا لكنها تعمل عمله النحوى مثل (إنّ) التى تفيد التوكيد فهى فى الحقيقة حرف لكنها من حيث الإعمال النحوى تطلب معمولين هما الاسم المنصوب والخبر المرفوع، ومن وجهة

---

(١) د. ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٧٨.

(٢) انظر سيبويه : الكتاب، ج٢، ص ١٨٢، وشرح الأشمونى : ج٣، ص ١٤١.

أخرى نجد أن المبنى الصرفى أعطى مسوّغًا للنحويين أو بالأحرى رخصة لتبرير شبه الحرف بالفعل من حيث الإعمال.

فالحرف غالبًا ما ينبى من مقطع صوتى، أى من صامتين، وحركة، لكن الفعل يشتمل مبناه الصرفى على مقطعين أو أكثر، وعند فك التضعيف فى (إنّ) نجد أنها تتكون من مقطعين أى أنها أشبهت الفعل فى بنيته، ومن ذلك بعض الأسماء مثل (أب) و(أخ) و(فم) فأصلها (أبو) و(أخو) و(فمو).

لذا فهى تنتمى إلى فصيلة الأسماء لا الحروف واللفظة (أى) مبناها على هيئة الحرف وهى حرف حقًا إذا دلت على تفسير لكنها حين ترد فى مركب النداء فإنها تعدّ اسمًا ويكون لها حينئذ محل إعرابى. فعند نداء المعرف بالألف واللام مثل (الرجل) فإننا من الناحية التركيبية يتعذر علينا ذلك، لذا فإننا نستخدم اللفظ (أى) ونلحق به هاء التنبيه فنقول (يا أيها الرجل) ويصبح لدينا المنادى هو (أى) وتعرب لفظة (الرجل) بدلاً منه وذلك لأن حرف النداء قام بالإعمال فيما يليه كما يعمل الفعل فى مثل (زيد فى الدار، ورأيت الذى فى الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد الهلال فى السماء) فإن النحاة يقدرون فى مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تعلق بها هذه المجرورات وهى على الترتيب (مستقر واستقر وكائن وكائنًا)، وإنما دفعهم إلى ذلك قاعدة وضعوها وهى أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، لابد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرًا فى نحو (زيد قائم فى الدار) كان مضمرًا فى نحو (زيد فى الدار).

لقد نظر النحاة إلى أواخر الكلمات فى العربية فوجدوا بعضها ثابتًا لا يتغير وهو المبنى كأسماء الإشارة والموصولات ونحوها، ووجدوا بعضها قابلاً للتغير والتبدل بتغير السياق فى التركيب فيقال (هذا خير) و(محمد بخير) و(وفعلت خيرًا). فتغير آخر (خير) من ضمة إلى كسرة إلى فتحة تبعًا لتبدل السياق.

كل حركة إعرابية منها قابلة للتغيير، فهى حادثة لابد لها من مُحدِث فما الذى أحدثها على آخر الكلمة ؟

أما المتكلم فقد أحدثها بطريق غير مباشر وهنالك المحدث المباشر لهذه الحركات وهو (هذه العوامل) اللفظية والمعنوية.

وعمل النحوى فى دراسة التراكيب العربية (أن يميز أولاً وقبل كل شىء بين أنواع الجمل المختلفة، ثم يعين فى كل نوع منها بعض المجاميع التى تسير على نظام ثابت[١]).

والذى فعله النحاة أنهم نظروا إلى الجمل كلها وقسموها إلى قسمين : جمل اسمية وجمل فعلية.

هذا التقسيم إنما ينطبق على التراكيب المنطقية التى تتكون من اسمين أو اسم وفعل. ووقفوا بعد ذلك موقفًا غريبًا شاذًا من التراكيب الانفعالية التى تتكون من أداة فقط مثل (إياك)، أو أداة مع اسم مثل (يا محمد) (وخرجت فإذا على) و(لولا محمد لقمت)، أو اسم فقط مثل (نحن العرب نقرى الضيف)، (الأسد الأسد)؛ فهذه عبارات أكثرها انفعالى، إن أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها أو بين منطوقها ونفسية صاحبها.

ولقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل هذه فى القرن السادس الهجرى وهاجمها فى العصر الحديث الأستاذ إبراهيم مصطفى ودعا إلى إلغائها فى كتابه إحياء النحو. وقد تأثر كثير من الباحثين بفكرة ابن مضاء وبكتاب إحياء النحو حتى أن محقق كتاب الرد على النحاة -الدكتور شوقى ضيف- تأثر بفكرة ابن مضاء، والتى بدت فى مقدمته للتحقيق وفى مؤلف آخر سمّاه (تجديد النحو) صدر عام ١٩٨٢م.

---

[١] فندريس : اللغة، ترجمة الدواخلى والقصاص، ط مكتبة الأنجلو ١٩٥٠، ص ١٨٨.

وهؤلاء يرون أن ليس الإعراب فى نظر القدماء «تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا؛ فلابد للإعراب على هذا التعريف من عامل يقتضيه، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال غير معربة عندهم لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضى إعرابها»[1].

والحقيقة أن هناك تقديرات لا يمكن أن ترد فى الاستعمال العربى كتلك التى قدرها النحاة فى بابىّ التنازع والاشتغال، وقد رفضها من المحدثين الدكتور عبد المجيد عابدين الذى نقد النحو العربى من وجهة نظر تقارنية مبنية على نظرية التطور التى تأثرت بها مختلف العلوم، ففى رأيه أن هنالك تقديرات لا بأس بها هى التى فهمت من السياق ودل عليها الكلام وجاز حذفها وإثباتها وأحس المتكلم أن المحذوف جزء من المعنى كأنما نطق[2]. من ذلك قولنا (زيد) جوابًا لمن قال (من جاء؟) فتقدير الفعل هنا أمر مقبول لأنه جزء إذن ينبغى أن نفرق بين أنواع من التقديرات : تقدير عبارة موضحة لتركيب ما، وهذا لا ينبغى أن يلتزم به المعرب لأن الجملة المقدرة تعدّ بمثابة جملة أخرى غير التركيب الأصلى يقصد بها توضيح، وتقدير يعمل فى رأيه على تشويه التركيب ومسخه، وهذا مرفوض كذلك كما رفضت نظرية العامل التى دفعت إليه[3].

وما أن نالت نظرية التطور حظها من التأثير فى البحوث اللغوية حتى ظهرت النظرية التوليدية التحويلية، وذلك بالترجمة لصاحبها "نعوم تشومسكى" أو للنظرية نفسها فى البحوث اللغوية العربية، وقد أقرت هذه الدراسات مسائل الحذف والتقدير، ووجدت الدراسات العربية توافقًا بين فكر "تشومسكى" عن البنية العميقة deepstructure والبنية السطحية surface structure مع الفكر

---

(1) انظر عبد المتعال الصعيدى : النحو الجديد، ص ١٢١.

(2) انظر د. عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية، ص ١٩.

(3) انظر المرجع السابق، ص ١١٤.

النحوى العربى المبنى على نظرية العامل وتقديرات المحذوفات. كما أخذت بعض الدراسات فى محاولة إثبات التحويلات فى التراكيب العربية.

والحقيقة أن الإيمان بنظرية "تشومسكى" يعيد لنظرية العامل صحتها من حيث الفكر النحوى؛ بالرغم من أن الجيل الأول من الباحثين المحدثين قد هاجمها وحاول إثبات عدم جدواها فى الدرس العلمى، وبهذا يظل للنحاة العرب صحة فكرهم النحوى الذى يحاولون به تقريب المسائل النحوية إلى العقل ووضعها فى إطار أو نسق فكرى يمكن استيعابه.

والتأويل والتقدير فى العربية أصلان مبنيان على سنن العرب فى الاستعمال وهما مقيسان على تراكيب استخدمت فى مستويات اللغة، والخليل على رأس أولئك اللغويين النحويين الذين يعنون بالقواعد، فراح يشق لهم طريق التأول، ليدخلوا فى أصولهم المقررة ما خالفها فى الظاهر من مسائل، معتمدين على تفسيرها تفسيرًا ينتهى بها إلى الاندراج فيما استنبطوا من قواعد.

وفى الكتاب أمثلة كثيرة جدًا استعمل فيها هذا القياس الذى يعتمد على التأويل والتفسير، أى التأول، وفى جميعها يظهر الخليل وكأنه أدرك أن هذه الصور اللفظية التى اصطنع فيها التأول أمثلة لصور نفسية، ترك الاستعمال فيها أثره، فحذف بعض أجزائها، وغيّر شيئًا من قوالبها وهيئاتها، فبعدت عن الصور العامة المستقرة فى نفوس المتكلمين التى كانت هذه الصور اللفظية طبقًا لها.

فمن هذه الأمثلة ما جاء فى باب التعجب فى توجيه قولهم : (ما أحسن عبد الله) فقد لاحظ فيها من التعجب ما هو مفهوم، ولكن الجملة لا تجرى على ظاهر الأصول المستقرة، ففيها فعل ليس له فاعل، والاسم الموجود لا يصلح أن يكون فاعلاً لأنه منصوب، فأخذ يتأولها تأولاً لعلها تندرج تحت أصوله، فـ (ما) عنده مبتدأ بمعنى شيء، وفى (أحسن) ضمير يعود على (ما) هو الفاعل، و(عبد

الله) مفعول به. وكان يقول : «إنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب»[1].

ومن الأمثلة : ما جاء في توجيه الجمل التي ينتصب فيها الفعل المضارع بعد فاء السببية، أو بعد واو المعية، في سياق نفي أو طلب، نحو قولهم : (لا تكسل فتفشل)، (فتفشل) منصوبة بـ (أن) المضمرة بعد الفاء، و(أن) وما بعدها في تأويل المفرد، فماذا يكون محل هذا المفرد من الإعراب ؟ هنا يستعين الخليل بالتأول، فيذهب إلى أن هذا المفرد معطوف على اسم متصيد من الكلام السابق، كأنه قيل : (لا يكن منك كسل ففشل).

وكقوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا، أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا﴾. فقد سأله سيبويه عنه، فقال : «إن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال (إلا وحيا) في معنى (إلا أن يوحى) وكان (أو يرسل) فعلاً لا يجرى على (إلا) فأجرى على (أن) هذه. كأنه قال : (إلا أن يوحى أو يرسل)، لأنه لو قال (إلا وحيًا إلا أن يرسل) كان حسنًا، وكان (أن يرسل) بمنزلة الارسال، فحملوه على (أن)، إذ لم يجزأن يقولوا : (أو إلا يرسل)، فكأنه قال (إلا وحيا أو يرسل)»[2].

وظاهرة التأول مثبوتة في مواضع كثيرة مما نقله سيبويه عن الخليل، متمثلة في أكثر الأحيان في قوله : (كأنك قلت كذا وكذا)، أو (كأنه قال كذا وكذا)، أو (كأنك تحمله على كذا وكذا)، أو غير ذلك من التعبيرات التي يقصد بها إلى تأويل محذوف، أو تأويل معنى بجملته، تضمنته عبارة أو جملة. فالخليل إذن كان متمثلاً لهذه الأصول المستقرة في نفوس المتكلمين، وكان معنيًا باستنباط القواعد العامة،

---

(١) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٣٧.

(٢) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٤٢٨.

لتكون على مثال تلك الأصول، ولذلك اصطنع القياس الظاهر والتأول في نطاق واسع، واستعان على تكميل غرضه بالفروض السابقة[1].

(٢) إن التأويل قد وجد في النحو نتيجة عاملين : أحدهما حدد وجهته والآخر سار فيه وأوغل. أما الأول فهو أصول النحو، وأما الثاني فهو الجهد الذهني العميق.

فالسبب في وجود التأويل في النحو نظريات أصول النحو مثل العامل والمعمول والعلة والمعلول والقياس، وقد نماه النظر العقلي وأبدع فيه.

ومن كتاب سيبويه يتضح أن التأويل فيه يتفق مع بداية النحو، فهو تأويل مبدئي، ليس فيه كبير أثر للصنعة. قوله عز وجل : ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ فإنما جاء على (زيد أضربته) وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنّة[2].

وبفعل العاملين السابقين تحول هذا التأويل السابق إلى صنعة ذهنية كما يلي: يقول الأشموني في آية ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ النصب يترجح لأنه نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفًا مخصصًا و(بقدر) هو الخبر، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر، لكنه غير مخلوق، ومع النصب لا يمكن جعل الفعل وصفًا، لأن الوصف لا يعمل فيما قبله، فلا يفسر عاملاً[3].

---

[1] انظر د. مهدي المخزومي : الخليل أعماله ومنهجه، ص ٢٦٠.

[2] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ١٤٨.

[3] انظر الصبان : حاشية الصبان على الأشموني، ج٢، ص ٨٠.

فهذه الآية التي قال عنها سيبويه إنها مثل (زيدًا ضربته) قد استحالت إلى جهد عميق لضرورة وجود العامل فيترجح النصب، وقد استدعى هذه الضرورة فكرة عقلية هى : دفع الإيهام، وترتب عليها أن الفعل لا يكون صفة، لأن الصفة لا تعمل ولا تفسر عاملاً، وواضح من ذلك أثر العامل والنظر العقلى.

وبعد، فالتأويل وجد فى النحو نتيجة نظر عقلى عميق، كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثر الباحثين في النحو بطريقة الباحثين فى العلوم التى صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير، أما أسبابه المباشرة حقًا فهى الأصول النحوية الأخرى؛ حيث اجتهد النحاة فى النصوص اللغوية لتتوافق مع تلك الأصول[1].

ذهب الكوفيون إلى أن البناء لا يكون على أقل من ثلاثة أصول، واعترضتهم أسماء شاذة يدل ظاهرها على أنها تألفت من أصلين اثنين، كأخ، وأب، وحم، وفو، وغيرهم. ولكى يستقيم لهم هذا الأصل سلكوا السبيل نفسها التى سلكها الخليل فى التخلص مما استعصى على أصله، أى سلكوا سبيل التأوُّل. فزعموا أن هذه وأمثالها إنما كانت فى الأصل مبنية على ثلاثة أصول، غير أن استعمالها على الألسنة كثيرًا أسقط منها الأصل الثالث للتخفيف. وكان الفرّاء يذهب إلى أن «وزن (أخ، وأب، وحم) : (فَعْل) وأن وزن (فو) : (فُعْل)»[2].

أما الحرف الثالث الذى يُتم البناء، فهو الواو المحذوفة فى الثلاثة الأولى، وهى التى تظهر إذا قيل فيها : أبوان، وأخوان، وحَمَوان، وفى (فو) الهاء المحذوفة، التى تظهر إذا قيل فيها : أفواه.

وقد اختلف النحاة فى (ذا) من أسماء الإشارة و(الذى) من الأسماء الموصولة، هل الاسم فيهما هو الذال وحدها، أو الذال والألف فى (ذا) واللام والذال والياء فى (الذى) ؟

---

(1) انظر دكتور محمد عيد : أصول النحو العربى، ص ١٦٢.

(2) الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، القاهرة ١٩٤٧، ج١، ص ٨٠.

وقد ذهب الكوفيون إلى الأول، واحتجوا لمذهبهم بما هو صناعى محض: «الدليل أن الاسم هو الذال وحدها، أن الألف والياء فيهما (يعنون ذا والذى) يحذفان فى التثنية، نحو : قام ذان، ورايت ذَين، وقام اللذان، ورأيت اللذين، ومررت باللذين»[1]. وذهب البصريون إلى الثانى، واحتجوا لمذهبهم بما لا يختلف عن احتجاج الكوفيين؛ فقد قالوا : «إنما قلنا : إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم، لأن (ذا والذى) كل واحدة منهما منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن تُبنى على حرف، لأنه لابد من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف، فلو كان الاسم هو الذال وحدها، لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف ساكنًا متحركًا، وذلك محال[2].

فالكوفيون كالبصريين، كانوا قد درسوا اللغة معتمدين على الملاحظة والاختبار فى داخل اللغة نفسها إلا أن البصريين كانوا قد قصَّروا فى استغلال المراجع التى كانت فى متناول أيديهم فلم يُتموا استقراءها، وشغلتهم الرغبة فى التقنين والتقعيد عن أن يرجعوا إلى المادة نفسها، وبدلاً من أن يرجعوا إلى هذه المادة ليتصيدوا ظواهرها وأصولها العامة، حاولوا فى كثير من الأحيان إخضاع هذه المادة إلى تلك القوانين التى وضعوها وهذا موافق للغرض الذى أنشأوا النحو من أجله. وكما يرى الدكتور مهدى المخزومى، أنه من حق الدرس علينا أن نلتمس لهم بعض العذر، لأنهم قد استخدموا كل قواهم وبلغوا الغاية التى تسمح لهم بها استعداداتهم العقلية، وظروفهم التى لم يكن لها إلا أن تضعهم حيث كانوا فى الدرجة التى تتناسب مع تقدمهم الفكرى العام، وقد تأثروا بما حولهم من مناهج، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثروا بها[3] .

---

(1) أبو بركات بن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة ٩٥.

(2) انظر المصدر السابق : المسألة ٩٥.

(3) انظر دكتور مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، ط٢ مصر ١٩٥٨، ص ٢٠٢.

فللتحويل الذى مداره الاستعمال والدوران فى الكلام ارتباطه بالعامل النحوى، فقولك : (هذا معطى زيد أمس درهمًا). التقدير : (أعطاه) ولا يقدر اسم فاعل لأنك إنما فررت بالتقدير من أعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من (ال)[1] .

وربما تكون هناك كلمة منصوبة على أساس أن هناك حرف جر تم حذفه وحين تقديره يتم التحويل فى الصيغة.

قال الله تعالى : ﴿والمرسلات عرفا﴾[2] . (عرفا) منصوب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره : (والمرسلات بعرف)، أى بمعروف[3] . ويتصل تعليق (شبه الجملة) بالتحويل فى الصيغ حين الإعراب فقوله تعالى : ﴿أنزله بعلمه﴾[4] ، الباء للحال، أى (أنزله معلومًا)، كما تقول : (خرج زيد بسلاحه)، أى (متسلحًا)[5] . فالجار والمجرور يؤول بمشتق : بعلمه أى معلومًا (حال)، بسلاحه أى متسلحًا (حال).

ويلاحظ، ما تم تأويله بالحال يتكون من ثلاثة عناصر : حرف الجر، واسم مجرور (المضاف)، ومضاف إليه. بل يمكن عدّ الاسم المجرور مع الإضافة عنصرين قائمين بذاتهما فكأن (بعامة) و(بسلاحه) مكونة من أربعة عناصر أساسية مباشرة. ومما يتصل بالتعليق النظر فيما يتعلق به الجار والمجرور، فقوله تعالى : ﴿وبالوالدين

---

(1) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ٦١٨.

(2) سورة المرسلات : آية ١.

(3) انظر أبو البركات الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن، حققه طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ج٢، ص ٤٨٦.

(4) سورة النساء : آية ١٦٦.

(5) انظر أبو البركات الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن، ج١، ص ٢٧٨.

إحسانًا﴾[1]. يجوز أن يكون (بالوالدين) متعلقًا بـ (إحسانًا) وإن كان مصدرًا، لأن المصدر قد ينوب عن الأمر كقولك : ضربًا زيدًا، أى : (اضرب زيدًا ضربًا)، ويدل على وجوده ها هنا قوله : وقولوا للناس حسنا. فلولا أن ما قبله فى تقدير (أحسنوا)، وإلا لما عطف عليه بفعل أمر، لأن عطف الأمر يكون على مثله، وهذا القول يرجع عند التحقيق إلى أنه متعلق بالفعل، لأن العامل على التحقيق فى قولك: (ضربًا زيدًا)، هو الفعل لا المصدر[2]. والحال يكون مشتقًا أو مؤولاً بمشتق وهذا يتبعه التأويل فى (الصيغة) حين الإعراب، فقوله تعالى : ﴿أتأخذونه بهتانًا وإثمًا مبينا﴾[3] انتصب (بهتانًا) على الحال، أى باهتين وآثمين[4]؛ أى أن إعراب الكلمة حالاً أوجب تأويلها بمشتق وهو (باهتين). ومما يتصل بالحال أن الكلمة ربما تعرب حالاً، ثم تؤول بمشتق من معناها لا لفظها، فقوله تعالى : ﴿ومزاجه من تسنيم عينا﴾[5]، (عينا) أن يكون منصوبًا على الحال لأنها بمعنى جارية، ومزاجه من الماء جاريًا من علو[6].

ولقد عقد المبرد بابًا تعرض فيه للإعراب مع ربطه بالصيغ وهو : «هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال»[7]، وذلك من خلال بعض التراكيب النحوية كما يلى :

---

(1) سورة البقرة : آية ٨٣.

(2) انظر أبو البركات الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن، ج١، ص ١٠٢.

(3) سورة النساء : آية ٢٠.

(4) الزمخشرى : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ج١، ص ٥١٤.

(5) سورة المطففين : آية ٢٧.

(6) انظر أبو البركات الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ص ٥٠١، ٥٠٢.

(7) انظر المبرد : المقتضب، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، ص ٣١٢.

جاء زيد مشيًا أى جاء زيدًا ماشيًا.

قم قائمًا أى قم قيامًا.

هنيئًا أى هناك هناء.

مراك أى مرك مراء.

إن النحويين عندما يقولون إن النعت يكون فى الأصل بالمشتق، أو ربما هو مؤول بالمشتق كانوا ينظرون إلى المشتق على أنه بمعنى الفعل، والفعل هو الدال على الحدث، والحدث هو الذى يسند إلى ما يتصف به، وكان الأولى أن يقال إن الوصف لا يكون إلا بالجملة التى يتحول الفعل فيها إلى وصف (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) وقد ربط النحويون بين كل من الخبر والنعت والحال فى بعض الخصائص، فكل منها يكون مفردًا وجملة، وكل منها يمكن أن يتعدد، وكل منها إذا كان جملة لابد أن يتصل به ضمير يعود إلى ما يساق له من مبتدأ أو منعوت أو صاحب حال. فالأصل فى -هذه بناءً على هذا- هو الجملة التى يتحول الفعل فيها أحيانًا إلى (وصف)، وتشترك صلة الموصول مع الخبر والحال والصفة فى الخصائص، غير أن جملة لا يتحول فيها الفعل إلى وصف (اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة) إلا إذا حدث تحول فى الموصول نفسه على النحو الآتى :

جاء محمد الذى يضحك ← جاء محمد الـ (يضحك) ← جاء محمد الضاحك.

وقد يكون التحويل من الموصول وصلته إلى الحال على النحو الآتى :

جاء محمد الذى يضحك ← جاء محمد يضحك ← جاء محمد ضاحكًا

وقد يكون التحويل من الموصول وصلته إلى الخبر على النحو الآتى :

محمد (الذى) يضحك ← محمد يضحك ← محمد ضاحك

ولعل هذا هو السبب الذى جعل النحويين يقولون إن (ال) إذا وصلت بوصف كانت اسمًا موصولاً، وساعدهم على ذلك أنها قد توصل بالمضارع أو بالظرف أو بالجملة الاسمية. فالفعل المضمر أجنبى، يخالف الفعل الظاهر فى اللفظ إلا أنه يقاربه فى المعنى، وهذا التقدير وسيلة للتأويل؛ ومن ثم فالجملة المقدرة غير منطوقة. وهذا نهج سيبويه حيث يربط بين الإضمار والتمثيل، حيث تعنى ظهور ما أضمر فى تركيب ما تحول الجملة من جملة منطوقة إلى جملة غير منطوقة ليس لها إلا قيمة تفسيرية.

إنه حين يقدر عنصرًا محذوفًا فى تركيب، فإن ذلك يعنى أن الصورة المقدرة صورة ذهنية ليس لها من سبيل إلى الواقع الاستعمالى، وهو حكم استنتج من وصفه إظهار المحذوف الواجب حذفه المفسر من خلال المعنى بأنه (محال). وهو يتجاوز بغير شك درجة التمثيل مع (القبح)، ولذا يجب أن يفرق بين : هذا تمثيل، وإن كان لا يستعمل فى الكلام / ولا يتكلم به / وإن كان لا يستعمل فى الكلام / وإن لم يتكلم به / ولكنه لم يستعمل فى الكلام / ولكنهم لا يتكلمون به، وهذا تمثيل وإن كان يقبح فى الكلام.

ويلاحظ أن الحمل على المعنى قد حظى بمكانة بارزة حيث فُسر بوصفه وسيلة تأويلية للعنصر المحذوف، وفى هذه الوسيلة -كما يقول د. حماسة- «يقوم العنصر الدلالى بعلاج كثير من المخالفات اللفظية النطقية... فالمعول كله على المعنى فى إقامة الكلام، وإن كان هذا "المعنى" عندهم (أى عند النحاة) متنوعًا فهو أحيانًا معنى دلالى وفى أحيان أخرى معنى نحوى. فالغاية من الكلام معناه ولابد أن يستقيم مع غايته فى اللفظ وإلا قضى التقدير»[1].

تراعى فى هذه القضية إذن عدة عناصر تشكل فى مجموعها حدثًا كلاميًا :

---

[1] انظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، ص ١٦٠.

أولها : عناصر التركيب الذى يقع فيه الحذف والعلاقة بين العنصر المحذوف والعناصر القائمة تركيبيًا ودلاليًا.

ثانيها : قدرة المخاطب على إدراك العنصر المحذوف، ومغزى الحذف.

ثالثها : قصد المتكلم من الحذف.

رابعها : الموقف الكلامى (السياق / المقام) الذى يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته.

فهذه العناصر تسهم فى تأويل الحذف بتقدير العنصر المحذوف من خلال بنية تجريدية ذهنية غير منطوقة وإنما هى تمثيل لم يتكلم به. ويرجع الإضمار إلى عدة أسباب أبرزها كثرة الاستعمال أو الاستغناء عنه بظهور معناه، أو أن إظهاره يحول فى معنى التركيب أو يؤدى إلى عدم صحته وتأخر درجة مقبوليته.

ويلاحظ هنا ذلك التلازم بين بنية منطوقة وبنية أخرى غير منطوقة يرتكز وجودها أساسًا على المعنى حيث يعوض العنصر المحذوف من خلال هذه الوسيلة التأويلية. فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد. وهو وراء الوسائل المنهجية التى استنبطت لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى، أى التقدير أو التأويل والإضمار أو الحذف(١) .

وقد تنبه سيبويه إلى عناصر الحدث الكلامى وما ينتج عن إمكان التواصل بين المتكلم والمخاطب لإدراك الأخير السياق الذى استخدم فيه الأول الحذف ومن ثم جوازه، وما يؤدى فقط إلى استحالته. وقد أشار د. نهاد الموسى إلى هذه الفكرة بوجه عام عند حديثه عن البعد الخارجى فى التحليل النحوى عند سيبويه حيث قال: «ويعرف سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، ولكنه أيضًا يدرك أن الجملة

---

(١) انظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، ص ص ١٦٠، ١٦١.

جزء من سياق كلامي موصول ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها، ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، ثم نراه يعد الموقف الكلامي كلاً واحدًا، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه»[1].

ويلاحظ أن سيبويه يطلق على عملية الإضمار بوجه عام "اختزال الفعل"، كما أنه يربط بين الإضمار والنصب لأن الكلام لا يستقيم مع جهل المخاطب الفاعل، ويكون المنصوب إما اسمًا أو مصدرًا. ويلاحظ بوضوح كذلك أن سيبويه لم يجز الحذف بوجه عام إلا لعلم المخاطب بالمعنى. فما جاء من تراكيب حذف فيها أحد عناصر قد قبل على اتساع الكلام والإيجاز والاختصار وكثرة الاستعمال وغيرها من مجوّزات الحذف.

يأتي في جملة الصفة والخبر والصلة ضمير يربطها بما قبلها من موصوف ومبتدأ وموصول. وقد تخففت العرب من هذا الضمير عند العلم به، وذهب النحويون إلى أن حذفه يكون قياسًا إذا كان منصوبًا أو مجرورًا. فمن أمثلة حذف العائد من جملة الخبر قولهم : البر الكر بستين

والضمير المحذوف مجرور بمن، والجملة الواقعة خبرًا اسمية مبتدؤها جزء من المبتدأ الأول، وهذه الجزئية تشعر بالضمير فيحذف والمراد : البر الكر منه بستين

ومن هذا أيضًا : السمن منوان بدرهم

فمنوان جزء من السمن، والمراد : السمن منوان منه بدرهم.

وقال "الفرّاء" : ويحذف قياسًا إذا كان منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ "كل" نحو :

قد أصبحت أم الخيار تدعي	عليّ ذنبًا كلــه لم أصنع
ثـــلاث كلهن قتــلت عمــدا	فأخزى ا لله رابعة تعود

[1] انظر د. نهاد الموسى : نظرية النحو العربي، ط٢ دار البشير - عمان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ص٨٩.

ففى "لم أصنع" و"قتلت" ضمير منصوب محذوف عائد على المبتدأ "كل"[١].

وقد لاحظ النحويون أن حذف الضمير العائد مر بمراحل؛ فأحيانًا اكتفى العرب بحذف حرف الجر فقط، كما فى قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليمًا وعامرًا قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقول الآخر : "فى ساعة يحبها الطعام"

أى شهدنا فيه، ويحب فيها[٢]

ثم قد يتخفف بعد ذلك -أى بعد التخفف بحذف الجار- بحذف الضمير المنصوب فتبدو المسألة وكأننا نتدرج من الجر فالنصب فالحذف، مع المحافظة على المعنى فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

يقول "ابن الشجرى" عن قوله تعالى : ﴿واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئًا﴾[٣]. الأصل : لا تجزى فيه، ثم لا تجزيه، ثم لا تجزى فحذف حرف الجر من ضمير الظرف كما حذف من مظهره لو قلت :

قمت فى اليوم، قمت اليوم[٤].

وتأسيسًا على القرابة بين النصب والجر، ذهب النحويون إلى أن عائد اسم الموصول يحذف قياسًا إذا كان منصوبًا كما فى قوله تعالى : ﴿أرأيتك هذا الذى كرمت على﴾[٥].

---

(١) انظر شرح الكافية : ج١، ص ص ٩١، ٩٢، وانظر الكتاب : ج١، ص ٨٦.

(٢) ابن الشجرى:انظر الأمالى،ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٤٩هـ،ج١، ص ص ٦، ٥٦، ١١١

(٣) سورة البقرة : آية ٤٨.

(٤) انظر الأمالى : ج١، ص ٦.

(٥) سورة الإسراء : آية ٦٢.

أى كرمته، كذا يجوز حذفه إن كان مجرورًا منصوبًا فى المعنى، كما فى قوله تعالى : ﴿فاقض ما أنت قاض﴾[١] .

أى : ما أنت قاضيه.

والحذف المتدرج الذي أثبته "ابن الشجرى" للعائد فى جملة الصفة موجود كذلك فى جملة الصلة فى نحو قوله تعالى : ﴿ذلك الذى يبشر الله عباده﴾[٢] .

فالأصل : يبشر به، ثم يبشره، ثم يبشر.

وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما فى كونهما فضلتين[٣] .

إن مفهوم "البنية العميقة" لا المصطلح الخاص بها كان موجودًا فى معالجتهم، وقد عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم "أصله كذا" أو "قياسه كذا" أو "هو على تقدير كذا" أو "تأويله كذا" أو "على نية كذا" إلى آخر هذه العبارات التى تعنى شيئًا واحدًا هو أن هناك "بنية عميقة" وراء "السطح" المنطوق.

وقد استُغل مفهوم "البنية العميقة" فى التفريق بين معانى العبارات التى يكون ظاهرها ملبسًا، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذى يؤدى إلى إزالة هذا اللبس أو الغموض الذى يوجد فى العبارات أو الجمل ذات المعانى المتعددة.

ومفهوم "البنية العميقة" وراء كثير من التفريق بين عناصر فى الجملة قد تبدو متشابهة فى سطحها فهو وراء التفريق بين الحال والمفعول الثانى، والتفريق بين البدل وعطف البيان فى المواضع التى لا يكون فيها عطف البيان بدلاً، والتفريق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، ووراء كل ما يقال عن الحمل على المعنى

---

[١] سورة طه : الآية ٧٢.

[٢] سورة الشورى : الآية ٢٣.

[٣] انظر الأمالى : ج١، ص ٧، شرح الكافية، ج١، ص ٩٢.

والتقديم والتأخير والحذف وافتراض التركيب الذى يوازى أسلوب النداء، والتركيب الذى يوازى أسلوب الاختصاص، والتركيب الذى يوازى أسلوب التحذير والإغراء، والتركيب الذى يوازى التعجب بصيغتيه القياسيتين، والجمل التى لها محل من الإعراب. وقد كان هذا المنحى واضحًا فى تناول النحويين إذ كانوا يراعون دائمًا "البنية العميقة" أو ما يقدرونه للجملة المنطوقة[١].

فالنحو العربى قام على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية ومعظم خلافات النحويين كان حول تقديرات البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التى تتبع فى التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

(٣) عرفت العربية ما يسمى بمبدأ تعدد الأنظمة، أى توظيف وضع تركيبى معين لأداء وظيفة نحوية يؤديها وضع تركيبى آخر فـ (أن) الناصبة للمضارع لا تظهر مثلاً بعد (حتى) و(كى) ومع ذلك تنصب المضارع كما لو كانت ظاهرة، لأن العرب اكتفوا عن إظهارها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان على الفعل وأنهما ليسا مما يعمل فى الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أن)[٢].

فنصب المضارع كما يشير إليه هذا النص إما أن يكون بـ (أن) ظاهرة أو بـ (أن) مضمرة ومقتضى هذا يكشف عن شىء من التعادل التركيبى الحساس؛ فأنت فى قولك :

(لألزمنك حتى تقضينى حقى).

تذكر حرف جر (حتى) ولا تلفظ بعدها بالمجرور ظاهرًا، كما تذكر الفعل المنصوب، ولا تلفظ قبله بأداة النصب (أن)؛ فمن حيث اللفظ هناك (جار) ولا (جر)، و(نصب) ولا (ناصب) وحين يقدر النحويون المثال السابق بـ :

---

(١) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) انظر المصدر السابق، ج٣، ص ٧.

(لألزمنك إلى أن تقضينى حقى).

يعطون كل ذى حق حقه، فنحن أمام :

حرف جر + حرف نصب + منصوب

وحرف النصب والمنصوب يحولان إلى مصدر مجرور، كى يستوفى حرف الجر مجروره ليصبح التقدير :

(لألزمنك إلى قضاء حقى)

حرف جر + مجرور

وعلى هذا فالمثالان :

(يقوم محمد بالليل إلى أن يطلع الفجر)، (سأتهجد بالليل حتى يطلع الفجر).

متقابلان من حيث إن (أن) ظاهرة فى أولهما، ومضمرة فى ثانيهما، وفى كل منهما حسب الظاهر جر بدون مجرور، والمصدر المؤول فى كليهما من (أن) والفعل فى مقابل المصدر الصريح.

والعربية لا تضمر شيئًا إلا لتيقنها بعلم المخاطب به، فوجود حرف الجر قبل الفعل دليل على وجود أو تقدير (أن) المضمرة إذ لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء.

وقد يكون دليل التخفف فى أحد البدائل علامة الإعراب، فـ (كان) تحذف وجوبًا بعد (أما) فى قول العرب :

(أما أنت منطلقًا انطلقت)

فنصب (منطلقًا) دليل على إضمار (كان) وذكر (كان) وإضمارها مثال آخر من أمثلة تعدد الأنظمة[1]، وقد شبه سيبويه في الأمثلة السابقة (أن) بكان في وجوب الإضمار وشبهها بها كذلك في مواطن أخرى في جواز الإضمار. فـ(أن) يجوز أن تظهر وأن تضمر بعد لام التعليل في نحو : جئتك لنقرأ معًا.

وهي بمنزلة (كان) في قولك :

(إن خيرًا فخير)

إن شئت أظهرت الفعل هاهنا، وإن شئت خزلته وأضمرته، وكذلك (أن) بعد اللام، إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته.

فكما نصب الفعل بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل نصب الاسم بـ (كان) مضمرة جوازًا بعد (إن)، وإظهار (أن) بعد لام التعليل مقابل لإضمارها، كما أن إظهار (كان) بعد (إن)، مقابل لإضمارها وما أضمرت العرب في الحالين إلا لعلمها بأن المخاطب يعرف أن لام الجر لا تدخل إلا على الأسماء (وأن) المضمرة توفر للام ما تطلبه، كما أنه يعرف أن (إن) لا تدخل إلا على الأفعال، و(كان) المضمرة توفر لها ما تطلبه. والخبر بعد (كاد وأخواتها) فعل مضارع، والفعل المضارع بديل للاسم المشتق في مواضع أخرى، فقولك : (عسى يفعل ذلك)، (كاد يفعل ذلك).

بمنزلة : كاد فاعلاً، ثم وضع (أفعل) في موضع (فاعل)، وتقول :

لو أن زيدًا جاء كان كذا وكذا.

فمعناه : لو يجيء زيد.

ويعلل إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه مع التحذير في : إياك

---

[1] انظر سيبويه : الكتاب، ج٣، ص ٧.

والأسد. بأنهم «حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل»[١].

العلة هنا كثرة الاستعمال حيث يقابل (إيا) الفعل (احذر) فاستغنوا عن الأخير بكثرة استعمال الأول، وقد يكون الاستغناء بما يرون من الحال، وبما يجرى من الذكر في مواضع أخرى. وقد يكون الاسم بمنزلة الفعل، فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل وقد يحذف الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، مثال ذلك :

هذا ولا زعماتك. أى : لا أتوهم زعماتك[٢].

ويلاحظ هنا أن هذه الأمثلة مسموعة وصارت مثلاً، ولا يقاس عليها. وقد يرجع الحذف فى الحمل على المعنى، كما فى : انتهوا خيرًا لكم، يقول : وقال الخليل : «كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت : انته وأدخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر، حيث قال له : انته، فصار بدلاً من قوله : (ائت خيرًا لك، وأدخل فيما هو خير لك)»[٣] .

فالفعل المحذوف المقابل للاسم (أيا) المحمول على أمر يمكن أن يظهر فى صورة مناظرة للتركيب الشائع على النحو التالى :

تركيب منطوق		تركيب مقدر
إياك والأسد	=	احذر الأسد

أما مع الأمر فإن الاسم المنصوب مفعول لفعل محمول على فعل الأمر

---

(١) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٤.

(٢) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٠.

(٣) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

الأول. ومن ثم كان التقدير جملتين، الأولى ظاهرة والثانية مقدرة يعلمها المخاطب لحملها على معنى الأولى. فالحذف هنا يرجع إلى عاملين، الأول كثرة الاستعمال والثاني علم المخاطب، ويمكن أن نقابل بينهما على النحو التالي :

كلام منطوق : انته خيرًا لك

كلام مقدر : انته وادخل فيما هو خير لك.

وكثرة استعمال تركيب ما في كلام العرب يجيز حذف عناصر منه إلى حد يصير معه التركيب مجتزأ، ويمكن أن ينتقل إلى مستوى لغوى معين يطلق عليه المثل[1]

ويشمل الحذف لكثرة الاستعمال أيضًا الحال كما في :

أخذته بدرهم فصاعدًا ← أصلها (أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا)

والنداء، كما في :

يا عبد الله ← أصلها (يا أريد عبد الله)

وإذا علم أن الاسم ليس مبتدأ ولا خبرًا ولا مبنيًا على مبتدأ فوجب أن يكون مبنيًا على فعل، ولكن لشيوع استعمال التركيب في كلامهم استغنوا عن إظهاره، كما في :

من أنت زيدًا ← أصلها : (من أنت تذكر زيدًا)[2] .

والفعل هنا مضمر لا يجوز إظهاره، وقد حمل عليه التركيب : (أما أنت منطلقًا)، حيث لا يجوز إظهار الفعل المضمر بعدها لأنها كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وعلى ذلك يكون أصل التركيب مكونًا من جملتين، فعل الثانية من جنس المنصوب :

---

[1] انظر د. سعيد بحيرى : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص ٢٣٥.

[2] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٩٢.

أما كنت منطلقًا = (البنية الهدف : أن كنت منطلقًا انطلقت)[١] .

ويتفق نصب : (مرحبًا وأهلاً) على تقدير فعل من جنسه محذوف كما كان الحذر بدلاً من احذر. ويشرح سيبويه أيضًا ملابسات الموقف التى سوغت الحذف، ووقوع التبليغ من المتكلم للمخاطب حيث يقول : «فإنما أردت رجلاً قاصدًا إلى مكان أو طالبًا أمرًا، فقلت : مرحبًا وأهلاً، أى أدركت ذلك وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من : (رحبت بلادك وأهلت)، كما كان الحذر بدلاً من احذر»[٢] . ومثله : (سقيًا ورعيًا)، وما أشبهه من المصادر. فقد نصب على إضمار الفعل الذى يؤدى ظهور تركيب غير منطوق حيث يعد التركيب المفسر تمثيلاً لا يتكلم به، مثل :

(سقاك الله سقيًا) و(رعاك الله رعيًا) و(بهرك الله بهرًا). يقول : «وإنما اختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوا بدلاً من اللفظ بالفعل»[٣] .

ويظهر التركيب المجتزأ مع لك أو بدونه، ويكون الحذف لعلم المخاطب من يقصده المتكلم (المعني بالدعاء) يقول : «وأما ذكرهم (لك) بعد (سقيًا) فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعى أنه قد علم من يعنى، وربما جاء به على العلم توكيدًا، فهذا بمنزلة قولك : (بك) بعد قولك. مرحبًا، يجريان مجرى واحدًا فيما وضعت لك»[٤] .

ويؤكد هذا النص حرص سيبويه على تحديد ملابسات كل حذف حيث يصف الموقف الكلامى بدقة وحال المتكلم وحال المخاطب ويربط بين هذه العناصر جميعها ليظهر إمكان الإضمار بنوعيه المستعمل معه الإظهار والمتروك معه الإظهار.

---

(١) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٢٩٥.

(٣) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٣١١.

(٤) انظر المصدر السابق، ج١، ص ٣١٢ - ٣١٣.

ومثله ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، مثل تربًا وجندلاً (لك)، وما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، مثل : هنيئًا مريئًا، وما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، مثل : ويلك، ويحك. وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء[1].

وصحيح أن بعض من تقديرات النحاة لا سند لغوى لها، وإنما لجأوا إليها لتبرير حركة أو للحفاظ على قاعدة، وذلك مثل تقديرهم فعلاً محذوفًا يفسره الفعل الموجود فى قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾ وما يشبهها من الآيات الأخرى. فهذه ليست من الوصفية التفسيرية فى شىء، ولكن هناك بعض الجمل التى قد تتطلب التقدير إذا أخذنا برأى التحويليين من أن التركيب السطحى للجملة لا ينبئ عن معناها، ففى جملة مثل : (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة) لا بد من تقدير كلمة (كل) فى الجملة المعطوفة، أى (ولا كل بيضاء شحمة) والحذف هنا لتجنب التكرار[2].

وقد عالج ابن هشام هذه المسألة فى سياق بيانه عن أصوله التحليل النحوى فى المغنى وخاصة ما عقد لها من ذلك الباب الموسوم بـ (بيان كيفية التقدير عند الحذف) وهو يمضى فيه على هذا النحو : (إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقدر أن ذلك حُذف دفعة واحدة، بل على التدريج، فالأول نحو ﴿كالذى يغشى عليه﴾[3]. أى كدوران عين الذى.

---

[1] انظر المصدر السابق، ج١، ص ص ٣١٨ - ٣١٩.

[2] انظر د. داود عبده : أبحاث فى اللغة العربية، بيروت - لبنان ١٩٧٣، ص ٢١ - ٢٢.

[3] من تمام الآية ﴿فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ الأحزاب ١٩.

والثاني كقوله :

إذا قامتا توضع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريًا القرنفل

أى تضوّعًا مثل تضوُّع نسيم الصّبا. والثالث كقوله تعالى : ﴿واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئًا﴾ أى لا تجزى فيه، ثم حذفت (فى) فصار (لا تجزيه)، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا هذا قول الأخفش وعن سيبويه أنهما حُذِفا، ونقل ابن الشجريّ القول الأول عن الكسائى، واختاره، قال : والثانى قول نحوى آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران، وهو نقل غريب[1] .

وواضح أن التركيب (الظاهر) يُرَدّ إلى التركيب (المُقَدَّر) وفقًا لمعطيات المعنى فى المواضعات المتعارفة -كما فى الأول والثاني- أو لمقتضى المعنى ونواميس العربية كما سبق.

وواضح أن التقدير هنا لم يأت لتبرير حركات الإعراب حسب رأى الدكتور داود عبده، فقد استقصى الدكتور داود عبده مسوغات تقدير أصل للجملة يختلف عن ظاهر لفظها من وجهة نظر تحويلية ثم استدرك بأن التقدير الذى ناقشه فى هذه المقالة يختلف اختلافًا جوهريًا عن تقدير النحاة، فتقدير النحاة هدفه فى معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التى تخالف القواعد التى نصّوا عليها، ويفترض وجود عناصر معينة فى البنية الداخلية يعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية أما التقدير الذى دارت حوله هذه المقالة فيهتم بتركيب الجملة وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى[2] .

---

(1) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب، ج٢، ص ص ٦٨١ - ٦٨٢.

(2) انظر د. داود عبده : التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربى، العددان ٨ - ٩، ص ١٤، والفكر العربى (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية) العددان ٨ - ٩، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، يناير - آزار ١٩٧٩.

ويرى الدكتور نهاد الموسى أن رجع النظر فى عمل ابن هشام فى المغنى وخاصة ما رسم في وصف التركيب الجمنى وأصول التحليل النحوى يمكن أن يعدّل هذا الحكم تعديلاً أساسيًا.

بل إن التقدير عند النحويين فى منتهى النظر، يمثل واحدًا من "النواميس" التى جهد المسلمون فى إقامتها وتأثروا فى ذلك بأساس مهم من أسس منهجهم فى تحليل قضايا الحياة[1] .

والتقدير فى النحو العربى يتصل بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف بل تشمل الزيادة وإعادة الترتيب، والحمل على المواضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر والحمل على المعنى. وفلسفة (التقدير) فى النحو العربى تتشابه فى جوهرها مع النظرية التحويلية فكلتاهما تصدر عن أساس عقلى، والبنية العميقة عند التحويليين هى غالبًا الأصل المقدر عند النحويين القدماء.

إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعى أمرين أساسين هما المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها، ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات أحيانًا وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدرون أنواعًا من المحذوفات فى أحيان أخرى تبعًا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة وقواعد خاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها، والتقدير الأمثل للمحذوفات هو ما يراعى الأمرين معًا.

على أن ثمة أسسًا وقواعد تعارف عليها النحاة فى تقدير المحذوفات بنوها على مراعاة الأمرين السابقين بالإضافة إلى التسليم بقضية الأصلية والفرعية، فالأصل فى الكلام عدم الحذف، كما أن الأصل فى الجملة أن يكون لها ترتيب معين، فإذا حل بها ما نسميه تقديمًا وتأخيرًا فقد خرجت عن الأصل وهى وجوب تقدير

---

[1] انظر د. نهاد الموسى : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، ص ٨٨.

المحذوف فى مكانه الأصلى لأن تقديره فى غير مكانه الأصلـى يتطلـب تقديرًا آخـر يتصل بإعادة ترتيب الجملة، ويجب تقليل مقدار المقدر مـا أمكـن، وينبغى أن يقـدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، وإذا استدعى الكلام تقديـر أكثر مـن عنصـر محذوف فيقرر أن ذلك حذف على التدريج و لم يقـع مـرة واحـدة. وهـذه الأسـس بحاجة إلى شىء مـن التوضيح بـالتفصيل والتمثيـل؛ فالقيـاس عنـد النحـاة أن يقـدر المعروف فى مكانه الأصلى لئلاً يخالف الأصل من وجهين : الحـذف ووضـع الشـىء فى غير محلة فيقدر المفسر فى نحو : زيدًا رأيته، مقدمًا عليه، أى : رأيت زيدًا رأيتـه. فإذا وجد مانع نحوى يمنع من وضع المحذوف فى مكانه الأصلى قدر فى غيره، وذلك نحو : أيهم رأيته ؟ فـ (أى) فى الجملة اسم استفهام منصوب، ولا يجوز عنـد النحـاة أن ينصب بالفعل المذكور بعده لأنه شغل عنه بضميره، فيلزم تقديـر فعـل آخـر مـن لفظ الفعل المذكور نفسه، وهنا لا يجوز أن يقدر سابقًا على اسم الاستفهام فلا يجوز (رأيت أيهم رأيته)، لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها مـا قبلهـا، ولأن لهـا الصـدارة ومن ثم يكون التقدير : (أيهم رأيت رأيتـه) ولا يخفـى أن هـذا التقديـر مـن أساسـه لا يتطلبه المعنى، وإنما تقتضيه المقررات النحوية ولكنا نورده مثالاً لمـا يراعيـه النحـاة من عدم المخالفة للمقررات النحويـة مـن أصـول عامـة وقواعـد خاصـة عنـد تقديـر المحذوفات.

ولمراعاة الأصل فى ترتيب الجمل يجب تأخير المتعلق المحذوف الذى تعلق بـه الظرف أم الجار والمجرور فى نحو : (إن خلفك زيدًا) و(إن فى الدار زيدًا) سواء قدر المتعلق فعلاً نحو (استقر) أو اسمًا نحو (مستقر). لأن مرفوع (إن) لا يسبق منصوبها؛ على أنه يجب أن يقدر المحذوف فى غير موضعه الأصلى إذا اقتضى ذلك أمر معنـوى وذلك نحو تقدير متعلق الجـار والمجـرور مـن (بسـم الله) إذ يقـدر مؤخـرًا عنهـا لأن قريشًا كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر مـا اتخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك فى اسم

ا لله تعالى فإنه الحقيق بذلك[1]. فإرادة التعظيم والتفخيم لله تعالى تقتضى أن يذكر اسمه أولاً وأن يقدر المحذوف بعده. ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل، إذا الأصل ألا يكون فى الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلاً كان الخروج عن الأصل قليلاً، ولذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف فى عبارة : ضربى زيدًا قائمًا، أولى من تقدير سائر البصريين لأنه قدره : (ضربة) فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط هما المصدر المرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، أما غيره فقد قرر المحذوف (حاصل إذا كان) فكان تقديره أولى لأنه أقل فى اللفظ كما أنه من لفظ المذكور نفسه[2].

وكذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف فى عبارة : (أنت منى فرسخان) أولى من تقدير أبى على الفارسى، لأن الأخفش قدر المحذوف كلمة واحدة هى (بعد) فأصل التركيب عنده : (بعدك منى فرسخان)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أما الفارسى فقد قدر أصل العبارة : (أنت منى ذو مسافة فرسخين). وتقدير المحذوف فى قوله تعالى : ﴿وأشربوا فى قلوبهم العجل﴾[3] بكلمة واحدة هى "حب" أى : حب العجل، أولى من تقدير : حب عبادة العجل، لقلة اللفظ فى التقدير الأول، وإذا أمكن فى التقدير تقليلاً للفظ المحذوف ألا يقدر عين المذكور كان أولى ما لم يخل بالمعنى؛ ففى الآية الكريمة : ﴿واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، واللائى لم يحضن﴾[4] إذا اعتبرنا (اللائى لم يحضن) مبتدأ، فخبره محذوف وتقديره بكذلك أولى من تقديره بلفظ الخبر السابق لطوله وعلى اعتبار (اللائى لم يحضن) معطوفًا على (اللائى يئسن) يكون الخبر المذكور لهما

---

(1) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب، ج٢، ص ١٦٠.

(2) انظر المصدر السابق، ج٢، ص ١٦١.

(3) البقرة : ٩٣.

(4) الطلاق : ٤.

معًا ومثله قولنا : (زيد فى الدار وعمرو) تقدير الخبر فيه بكذلك أولى من تقديره باللفظ المذكور نفسه لأنه يتطلب محذوفًا آخر هو الاستقرار المتعلق به كما يمكن ألا يقدر محذوف البتة باعتبار (عمرو) معطوفًا على (زيد) والخبر لهما معًا[١] . ويقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، ولذا كان تقدير الأخفش فى عبارة : (ضربى زيدًا قائمًا)، أولى من تقدير غيره، لأنه قدره بلفظ (ضربة) وهو لفظ (ضربى) نفسه، وقدره غيره بألفاظ أخرى. بيد أنه قد يمنع مانع صناعى -متصل بقوانين النحو- أو معنوى من تقدير اللفظ نفسه فيعدل عنه إلى تقدير غيره، ففى قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونك

إذا قدر (دلوى) منصوبًا، فالناصب له عند سيبويه والبصريين ليس اسم الفعل المذكور بعده، وإنما هو فعل بمعناه نفسه تقديره (خذ) وسبب هذا التقدير عندهم أن أسماء الأفعال لا تقوى على العمل فيما قبلها، وبالتالى لا تصلح أن تفسر عاملاً فيها. وفى نحو : (زيدًا أضرب أخاه)، لا يمكن تقدير الناصب لـ (زيد) بفعل محذوف هو (أضرب) لأنه يخل بالمعنى ولذا يعدل عن لفظ المذكور إلى لفظ آخر هو (أهن)[١]. وقد يستدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف والأولى أن يقدر أن الحذف لم يقع مرة واحدة بل على التدريج ففى قوله تعالى : ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ التقدير : كدوران عين الذى...، فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير وفى قول الشاعر :

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

---

[١] انظر ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢، ص ١٦١.

[١] انظر نفس المصدر والصفحة، ج٢، ص ١٦٢.

التقدير : تضوعًا مثل تضوع نسيم الصبا، فالمحذوف ثلاث كلمات. وفى قوله تعالى : ﴿واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئًا﴾ التقدير : لا تجزى فيه فالمحذوف تقديره : فيه، ثم حذف (فى) فأصبح التقدير : لا تجزيه، ثم حذف الضمير بعد أن صار مفعولاً به منصوبًا[1] .

---

[1] انظر ابن هشام : مغنى اللبيب، ج٢، ص ١٦٢.

الفصل السادس

تفسير الاستعمالات وتبريرها

تفسير الاستعمالات وتبريرها

(١) إن هناك عوامل لغوية من تطور ودوران فى الاستعمل وتأثيرات لفظية يدعو إليها وضع الصوت إلى جانب الصوت، والكلمة إلى جانب الكلمة، وأنه لا ضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التى تنبنى على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوى، عند أصحاب اللغة أنفسهم.

ولا شك أن دوران جملة أو عبارة على الألسنة كثيرًا ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن الذى لا يخل بالمعنى، أو إلى حذف بعض أجزائها التى تغنى عنها القرائن القولية أو الحالية. فتقدير الدارس وتأويله، مستأنسًا بفهم الأساليب، أو مدركًا للقرائن التى تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة، لا ينفيه البحث اللغوى، لأن اللغة تعبير عن الفكر، وأداة من أدواته، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صوره وتواليها، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن، فإذا أوّل الدارس جملة أو عبارة فإنما يؤوّل استئناسًا بما تفهمه من مدلول الجملة.

وأما ما قاله ابن مضاء، وحاكاه فيه الدكتور شوقى ضيف فيصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين[1].

والأصول النحوية ليست إلا عادات كلامية، أو ظواهر لغوية خاصة، والنحو إنما يخضع لهذه العادات، أو الظواهر، ويفسَّر بها، وهى مما يُعلَّل، لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة. ذلك ما استمره الشعراء فى استعمالاتهم الخاصة وذلك ما جعل لونًا من الخصومة تنشأ بين الشعراء واللغويين خصوصًا فى العهد المتقدم من نشأة هذه الدراسة النحوية واللغوية فاللغة العربية عرفت التركيب الداخلى كما عرفت التركيب الخارجى، وكلاهما عصب اللغة وعنوان على

---

(١) انظر د. مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، ص ٢٦٩.

عبقريتها، فهى كما عرفت القاعدة والقانون ألفت كذلك الرخص التركيبية وروح القانون[١].

والتعليل النحوى يكشف حكمة الله فى الصيغ وأوضاع الكلام. قال صاحب المستوفى : «إذا تأملت علل هذه الصناعة علمت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم -جل وعلا- تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها»[٢].

وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المفوضين فى اللغة الذين يرون لأنها بصيغها ونظمها من وضع الله جل وعلا وأنه قد حبا بها العرب، لأن نفوسهم قابلة لها محسّة لقوة الصنعة فيها، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها فكان التعليل، وأن هذه العلل قد قامت فى عقول العرب ونياتهم عند المنطق.

والنحاة يعللون لما قام فى النيات والعقول. يقول الخليل : «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت فى عقلها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه»[٣].

ويؤيد ابن الأنبارى هذه الفكرة فى حديثه عن تخصيص العلة بقوله : «العلة دليل على الحكم بجعل جاعل»[٤]، فالعلل فى رأيه بجعل جاعل هو باحث

---

[١] انظر د. محمود شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار مرجان للطباعة - ط ١ ١٩٨٤، ص ص ١٣ - ١٤.

[٢] انظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطى : الاقتراح فى علم أصول النحو، طبع حيدر أباد، ١٣١٠هـ، ص ٥٤ - ٥٥.

[٣] انظر المصدر السابق، ص ٦٨.

[٤] انظر أبى البركات الأنبارى : الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى النحو، تحقيق سعيد الأفغانى، دمشق ١٩٥٧، ص ١١٣.

النحو لتأييد الحكم الموجود فى النص، وكذلك الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه، وهو أمر يعود إلى إحساس النحوى وذوقه الخاص وذلك كالعدل في (ثُقَل) و(نُحَل) و(غُدَر) و(عمر) و(زفر) و(جُشم)، فقد قيل لابن جني : لسنا نعرف سببًا أوجب العدل فى هذه الأسماء دون غيرها فإن كنت تعرفه فهاته، فقال : «إذا حكمنا ببديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها»[1]، وساق العلة بعد ذلك. ولجأ النحاة واللغويون العرب إلى الضرورة الشعرية والاستعمال اللهجى الخاص والبيئة لتبرير بعض الاستعمالات الخاصة ليتسنى قبولها فى إطار قاعدة توصلوا إليها. ولذلك أجمع العلماء والباحثون أن الأصول التى قام عليها التفكير النحوى عند العرب، أو بمعنى أدق أصول النظر العلمى فى اللغة عند العرب، تقوم على ثلاثة مبادئ أو أصول هى : السماع والقياس والعامل، وقد مزجت هذه الأصول الثلاثة بين وصف اللغة وتعليم اللغة، حيث تتمثل الوصفية فى السماع وتصنيف المادة اللغوية المسموعة وتحليلها ووضع المصطلحات الدالة على ذلك فى حين تتمثل المعيارية فى التعليل والقياس ليلحق غير العربى بأهل العربية كما قالوا، وانتهى ذلك إلى وضع نموذج **Model** نحوى للغة العربية.

ولم يكن علماء العربية فى هذا المزج بين المعيارية والوصفية بعيدين عن مفهوم العلم الصحيح لأن غاية العلم فى ذاتها هى تفسير الواقع وبيان أسراره، وليس هناك ما يمنع أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل؛ أو بعبارة أخرى أن يحاول تفسير الواقع من أجل استغلاله. فالغايتان التفسيرية والتطبيقية لا تنفى إحداهما الأخرى ولا تتعارضان تعارض الشيء وضده؛ فصفات العلم غير منوطة بالانتفاع وعدم الانتفاع، بل بما تمتاز به أعمال العلماء من التحرى والضبط والموضوعية ولذلك لم يقم علماء العربية القدماء حاجزًا أو فاصلاً بين هاتين الغايتين

[1] انظر ابن جني : الخصائص، ج١، ص ص ٥٢ - ٥٣.

التفسيرية والتعليمية.

(٢) ولسنا نلمح ما يؤكد أن سيبوية راعى أن يجعل الجملة النحوية هى قمة الدراسات اللغوية، وأن هدف اللغوى أو النحوى ينبغى أن يرتكز على تحليل الجملة النحوية عندما جعل أبواب النحو ومسائله فى أول الكتاب، أو أنه أدرك حقًا أن مستويات الصرف والأصوات والدلالة إنما تأتى فى المقام الثانى باعتبارها مستويات تفسيرية عندما أخّرها بعد أبواب النحو، كما هو الحال فى النظرية التوليدية التحويلية. كما أن سيبويه لم يشأ أن يبدأ كتابه بمسائل الأصوات ثم يتبعها بمسائل الصرف، منتهيًا بأبواب النحو ومسائله، وموظفًا الأصوات فى خدمة الصرف، ثم يوظف الأبنية فى البناء النحوى، كما هو الحال عند علماء المنهج البنيوى. لم يكن سيبويه يعى مخالفته له رافضًا لمنهجه، راضيًا بالمنهج التوليدى التحويلى.

والحق أن سيبويه وهو يؤلف "الكتاب" لم يضع فى حسبانه شيئًا من هذا ولا ذاك، وبالرغم من ذلك فإننا لا نعدم فى ثنايا الكتاب أبوابًا تتفق فى تناولها مع أسس البنيوية وقواعدها، كما لا نعدم أبوابًا أخرى تتفق فى تناولها مع أسس التوليدية التحويلية وقواعدها، ناهينا عن الأبواب الأخرى العديدة التى جاءت مُتفقة مع المنهج التقليدى وقواعده.

وفى إطار النظام الشامل الذى وضعه الدكتور تمام حسان لدراسة النص العربى وأراد هو أن يكون لنظام اللغة العربية، نجده قد عنون الفصل السادس بالظواهر السياقية، لكن هذا الفصل فى الحقيقة يختص بالظواهر الصوتية[1]، وحسب

[1] انظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص ٢٦٥ - ٢٧٣ حيث عرض لظواهر التأليف والمناسبة والإعلال والإبدال والتوصل والإدغام والتخلص والحذف والإسكان والكمية والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم، وتمت دراسة هذه الظواهر من واقع التفاعل الصوتى بين المفردات فى نص. ويتضح صلاحية نظام الدكتور تمام للنص الواحد مما أورده فى الفصل الثامن بعنوان الدلالة، وفيه تركيز على التناول النصى.

المتعلقة بالفونولوجيا وليس فيها ما يخص مستويات التحليل الأخرى إلا أن تكون هذه الظواهر معينًا أو مفسرًا لبعض الظواهر فى مستويات التحليل اللغوى الأخرى.

وقد بدأ استناد المؤلف إلى ما رصده النحاة واللغويون العرب، وقد ظهر أن فكرهم -أى النحاة- كان صدى للاستعمال اللغوى وأن ما قدّروه فى الموازين الصرفية كان صدى أيضًا للتغييرات التى تطرأ على المفردات عند سلوكها سلوكًا معينًا فى السياق اللغوى سواء بالتغيير أو الحذف أو الزيادة. فقد لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر فى تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) أن هذه الأصول يجرى تأليفها حسب أساس ذوقى وعضوى خاص يتصل بتجاور مخارج الحروف الأصول التى تتألف منها الكلمة، أو تباعدها بالنسبة إلى أماكنها فى الجهاز النطقى. وقد لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنها تتطلب فى مخارج حروفها أن تكون متناسقة ولا تتسامح اللغة فتتخلى عن هذا المطلب إلا فى أضيق الحدود فى حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما.

ومما يعود فى الذوق العربى أيضًا إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة، فالمعروف أن الفتحة وألف المد من قبيل صوتى واحد، وأن الكسرة وياء المد من قبيل آخر، وأن الضمة وواو المد من قبيل ثالث؛ فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قِبَلها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعًا ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أى بحسب القاعدة، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ فى مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها. لمناسبة حركة واحدة هى الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو (هذا كتابى).

وللفكر النحوى العربى مجهود تفسيرى جمع بين الوصف الشامل المستوعب لكل دقائق ظواهر التركيب، والتعمق المتأنى المتأمل لما فى داخلها، فإنه إن بدت

التراكيب متباعدة سطحًا فلقد اقتربت عمقًا؛ لأن هناك روحًا داخليًا ونَفَسًا تركيبيًا يربط بينها حتى إنه يمكن الحديث عن نصب وجر لشيء واحد، أو عن تركيب اسمى فعلى معًا، فالعبرة للمعنى، والمرجع لنسبة ما بين الكلمات لا التعرف على أشكالها؛ فما الأخيرة إلا لخدمة الأولى، والنحو فى الحقيقة -كما تقدمه كتب الأصول وأمهات العلم- هو نحو النسبة لا الشكل؛ فالأشكال تتغير لكن النسب تثبت، وهذا هو سر التقارب الداخلى العميق، رغم التباعد الخارجى السطحى(١).

والترتيب بين أجزاء الجملة خاضع لقواعد النحاة التى أملاها عليهم نظرهم فى العامل، ولو جاءت النصوص اللغوية التى ينبغى أن تكون مدار الاعتماد فى التقعيد حاولوا التماس التخريج والتأويل لها حتى تبقى العوامل مصونة لا تُمس، وقد يكون ذلك من أجل التوضيح والشرح.

ولعل أظهر آثار العامل فى النحو العربى هو القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص، وتعديل الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد، والحكم بالشذوذ والندرة والقلة والضرورة، وتخطئ بعض ما روى عن العرب وصنع تراكيب حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغويًا أو عدم وجودها وتشذيذ بعض القراءات القرآنية، وتعدد الأوجه فى العبارة الواحدة(٢).

يقول "ابن هشام" : «وإنما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها، فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة»(٣).

(٣) تحتوى القواعد التوليدية والتحويلية على مكوّن تركيبى وعلى مكوّن دلالى وعلى مكوّن فونولوجى. المكونان الأخيران هما محض تفسيريان ولا يلعبان

---

(١) انظر محمود شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، المقدمة ص ع - ف.

(٢) انظر محمد حماسة عبد اللطيف : الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، ١٩٧٨، الفصل الأول.

(٣) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ١٥٦.

أى دور فى توليد بنى الجمل الذى يتم على نمط "العائد" recursive يتكوّن المكون التركيبى من المكوّن الأساسى ومن المكوّن التحويلى. والمكوّن الأساسى يتكون بدوره من قواعد الفئات الفرعية ومن المعجم، يولّد المكوّن الأساسى البنى العميقة. وتدخل البنية العميقة المكوّن الدلالى وتتلقّى التفسير الدلالى، وتتحوّل إلى بنية سطحية بواسطة القواعد التحويلية ومن ثم تتلقّى التفسير الفونولوجى بواسطة قواعد المكوّن الفونولوجى. وهكذا تقترن القواعد الأصوات بالتفسيرات الدلالية، وهذا الاقتران يتم بوساطة القواعد (ذات الطبيعة) العائدة والتابعة للمكوّن التركيبى[1]، وليس من شك فى أن نحاة العربية استعملوا مصطلح نحو أو علم العربية يعنون به النحو والصرف معًا والصرف لا شك يشمل خصائص الأصوات فى تأليفها للكلمات. أضف إلى ذلك أن نحاة العربية فى تفسيرهم وتبريرهم لعموم المسائل النحوية قد استعملوا تفسيرات تعتمد على الأصوات من ناحية وعلى الدلالة من ناحية أخرى، زاد على ذلك الاستعمالات اللهجية الخاصة والضرورات الشعرية وغيرها كثير مما يجعل نظام القواعد ينطبق على الاستعمالات العربية، وهذا المطلب يعد من الشروط التى وضعتها النظرية التحويلية لصحة النموذج النحوى ولم يكن نحاة العربية يعنون بالنحو المكوّن التركيبى وحسب؛ بل تضافر المكونات الأخرى لضمان صحة اللغة واستقامتها على ألسنة المتكلمين أو الكتّاب.

وكان للتأثير البيئى أو اللهجى دور فى التناول؛ فلغة الحارث بن كعب أو ما اصطُلح على تسميتها بلغة أكلونى البراغيث تثبت مع الفعل ضميرًا يؤدى وظيفة الفاعلية بالرغم من وجود الفاعل، وهو استخدام لهجى خاص عرض له النحاة فى مبحث الفاعل وعثروا له على شواهد من القرآن كقوله تعالى ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا﴾[2] ، ومن الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار».

---

(1) Noam Chomsky (1965) : Aspects of the theory of syntax, p. 141

(2) الأنبياء : ٣.

والحقيقة أن الظاهرة متحققة فى إحدى اللغات السامية وهى العبرية حيث يكثر وجود الضمير قبل الفاعل. ولقد تتبعت تراكيب سفرى التكوين والخروج فى الكتاب المقدس[1]، فوجدت أن هذه الظاهرة تتردد بنسبة ٩٠٪ فى هذه التراكيب فيما يشبه استخدامنا للغة العامية فى حياتنا اليومية حين نقول الأطفال جاءوا أو جاءوا الأطفال أو ذهبوا الناس، والظاهرة مادامت على هذا النحو من الثبوت فيمكن أخذها اليوم على أنها لون من ألوان المطابقة بين الفعل والفاعل حتى لا يظن المستمع أن هناك فصلاً بين الفاعل والفاعل أو أن أحدهما ينتمى إلى تركيب سابق والآخر ينتمى إلى تركيب لاحق أى يمكن عد هذا الضمير لونًا من الربط بين العنصرين[2]. وفى تصريف الأفعال تختلف صيغة كل من الماضى الثلاثى والمضارع بين اللهجات وبخاصة بين لهجتى قريش وتميم[3]. فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضى فقالت : زَهَد وحقد؛ كسرتها تميم غالبًا وقالت : زَهِد وحَقِد[4]. وفى المضارع يتجلى الاختلاف بين اللهجات أولاً فى حركة حرف المضارعة، فقبيلتا أسد وقيس تكسره، فيقولون : تِعلم وتِعلمون بكسر التاء على حين تفتحه بقية اللهجات[5].

وثانيًا فى نسيج صيغة المضارعة؛فبينما تجعل بعض اللهجات مضارع (فَعَل)

---

(١) انظر الكتاب المقدس : ط١٩٩٠.

(٢) انظر محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن : منار السالك، ط الفجالة الجديدة ١٩٥٣، ج١، ص ٢١٩. وانظر الشيخ خالد الأزهرى : فى شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ج١، ص ٢٧٥.

(٣) انظر السيوطى : المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط٣ عيسى الحلبى ج٢، ص ٢٧٦.

(٤) انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) انظر ابن فارس : الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، المطبعة السلفية، القاهرة ١٩١٠، ص ١٩.

(يفعَل) بفتح العين[1] ، تجعله لهجات أخرى (يفعِل) بكسرها ولهجات ثالثة تنطق (يفعُل) بضمها «وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فسبب جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات»[2] . وهذا الاختلاف من الشيوع والكثرة بحيث قرر الصرفيون رد اشتقاق المضارع إلى السماع وعدم خضوعه للقياس، والاختلاف في صيغ المشتقات مبني أيضًا على الاختلافات بين اللهجات، ونجد هذه الخلافات واضحة في : صيغ المصادر[3] ، وأمثلة المبالغة[4] ، واسم المفعول من الفعل الأجوف[5] ، وصيغة (فعيل) بمعنى فاعل، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ولكن من تميم من يكسرها[6] ، وصيغة (فعال) الدالة على أسماء الزراعة فهي بالكسر في لهجة وبالفتح في أخرى[7] ، وفي جمع التكسير صور عديدة من الاختلاف مردها في مجموعها إلى فوارق لهجية وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد، فإن من هذه الصيغ ما يطرد والمطرد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيرًا، أما غير المطرد فينتمي إلى لهجات أقل شيوعًا، وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير الاختلاف فيما يطلق عليه (جمع القلة) وما يطلق عليه (جمع الكثرة). فإن هذين النوعين معًا لا يرتبطان بالعدد كما يتصور الصرفيون وإنما هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين في جمع الصيغة أو الصيغ الواحدة.

---

[1] انظر مادة (رعف) في لسان العرب لابن منظور، ط بولاق.

[2] انظر صبحي الصالح :دراسات في فقه اللغة، ط٢ المكتبة الأهلية - بيروت، ص ٧٨.

[3] المزهر : ج٢، ص ٢٧٦.

[4] شرح التصريح : الشيخ خالد الأزهري، ج٢، ص ٦٨.

[5] ابن الشجري : الأمالي الشجرية، ج١، ص ٢٠٤ - ٢١٠.

[6] انظر ابن مكي الصقلي : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦، ص ٢٢٧.

[7] انظر السيوطي : المزهر، ج٢، ص ٢٧٦.

وتأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوى واضح فى عدد من أقسام النسب وبخاصة فى النسب إلى ما آخره ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة.

وكما رأينا أنه فى اللغة العربية الفصحى يجب إفراد الفعل مع الفاعل المثنى والجمع على السواء فلا تلحق بالأفعال علامة تثنية أو جمع فى حالة الفاعل المثنى أو الجمع وأن تلك هى القاعدة المطردة فى اللغة العربية الفصحى شعرًا كانت أم نثرًا. ولكن العلماء والرواة قد أوردوا أمثلة نسبوها إلى قبيلة طيئ توضح أنهم كانوا يثنون الفعل ويجمعونه مع الفاعل المثنى والجمع. والحقيقة أنه وفقًا لتقسيم النحاة للكلام العربى إلى اسم وفعل وحرف فإن الأسماء وحدها هى التى تثنى وتجمع. أما ما يلحق بالأفعال من هذه الضمائر أو العلامات إنما هو وسيلة مطابقة أو ربط بين الفعل وفاعله دون ما يسبقه أو يليه من أسماء أخرى، وقد يكون ذلك متعلقًا بظروف قبيلة أو بعض القبائل الاجتماعية أو العقلية أو غيرها، وقد عرفت هذه الظاهرة بهذا الاسم لأن سيبويه مثّل لها قائلاً : فى قول من قال : أكلونى البراغيث[1]، وكذلك قوله : ومن قال : أكلونى البراغيث، قالت على حد قوله : مررت برجل أعورين أبواه[2]. كما مثّل أيضًا لهذه الظاهرة بقوله فى الكتاب : واعلم من العرب من يقول : ضربونى قومك، وضربانى أخواله، فشبهوا هذه التاء التى يظهرونها فى : قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة وهى قليلة[3] .

كما روى النحاة العرب أن هذه الظاهرة تنسب أيضًا إلى قبيلة الحارث بن

---

(١) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٥.

(٢) انظر المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٣٧.

كعب[(١)] .وإلى قبيلة أزد شنوءة[(٢)] وهما من القبائل التى لها صلة بقبيلة طيىء.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن كون هذه اللغة هى الأصل فى اللغات السامية فإن ورد على منوالها آيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة وعديد من نماذج الشعر العربى القديم. وقد حفلت أشعار الطائيين بهذه الظاهرة وجاء ديوان أبى تمام مليئًا بالعديد من النماذج والشواهد على شيوع هذه الظاهرة فى أشعاره[(٣)] ، ويتضح ذلك فى قولُ أبى تمام[(٤)] :

ولو كانت الأرزاق تجرى على الحجا   هلكـن إذن مـن جهلهن البهائم

ومن أمثلة شيوع تلك الظاهرة فى طيىء قول شاعرهم عمرو بن ملقط الطائى[(٥)] : (وهو من شعراء الجاهلية)

ألفيتا عينـاك عنـد القفـا   أولى فأولى من ذا واقية

و لم تكن تلك الظاهرة مقصورة على طيىء وحدها، بل إننا نجدها عند غيرهم من قبائل العرب، من أمثلة ذلك، قول أمية بن أبى الصلت[(٦)] :

يلوموننى فى اشتراء النخيـ   ـل أهلـى فكلهم يعـذل

وقول ابن قيس الرقيات[(٧)] :

تـولى قتال المارقين بنفسه   وقد أسلماه مبعد وحميم

---

(١) انظر خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ج١، ص ٢٧٦.

(٢) انظر المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر رمضان عبد التواب : بحوث ومقالات فى اللغة، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢٥١.

(٤) انظر شرح ديوان أبى تمام للتبريزى، ج٣، ص ١٧٨، ج١ ص ٢٢٤، ج٣ ص ١٢٨، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بالقاهرة، ج٢، ص ٢٨٨، ج٣، ص ٧٤.

(٥) انظر السيوطى : شواهد المغنى، تصحيح الشنقيطى، القاهرة ١٣٢٢هـ، ص ١١٣.

(٦) شرح التصريح : ج١، ص ٢٧٦.

(٧) انظر ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨، ق ٣٥ / ٢، ص ١٩٦.

وقول عروة بن الورد[1] :

دعيني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرهم الفقير

وأبعدهم وأهونهم عليهم وإن كانـا له نسبٌ وخيرُ

كما وردت نماذج لهذه الظاهرة في ديوان المتنبي ومن ذلك قوله[2] :

ورمي وما رمنا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح

وكذلك قوله [3] :

نفديك من سيل إذا سئل الندى هول إذا اختلطا دم وفسيح.

وفي إطار ذكر عناصر في تركيب نحوي وحذف العناصر نفسها في تراكيب أخرى وفقًا لما قرره النحاة من أنه استعمال لهجي خاص أو ضرورة شعرية، ووفقًا لما نراه من أنه فارقٌ تركيبي بين المستويات اللغوية المختلفة أو السمات الأسلوبية الخاصة أو التطور في استخدام التراكيب والأساليب في عصور مختلفة، من ذلك إضمار كان : ولدلالة (كان) وما يتصرف منها : (يكون، كائن، كُنْ) على الوجود العام المطلق كان لها أثر ملحوظ في تثبيت الإسناد وتحقيقه وخاصة في المسندات الجوامد كزيد في قولك : (هذا زيدٌ، والحديد معدن) ولكثرة ذلك في الاستعمال ووضوحه يستغني عن ذكرها اكتفاء بدلالة القرائن ومناسبة القول فإذا قيل : (زيد أخوك)، أو (زيد في الدار)، أو (زيد أمامك) فإن التعبير يدل التزامًا على الكينونة العامة التي تربط المسند بالمسند إليه وقد يُصرَّح بفعل الوجود بين المبتدأ والخبر توكيدًا وتثبيتًا لتحقق النسبة بينهما كقول أم عقيل :

---

[1] انظر ديوانه، ص ٩١، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد النعيم الملوحي، سوريا ١٩٦٦م.

[2] انظر ديوان المتنبي، وضع : عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة ١٩٣٨، ص ١٦٥.

[3] ديوان المتنبي، ص ١٦٩.

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهبّ شمأل بليل

وهو استعمال قليل، وقد يكون للضرورة سبب في التصريح به فقد استغنت العربية عن ذكره اكتفاء بما يدل على تحقق الإسناد وهو الرفع المرموز به بالضمة ويرى الدكتور مهدى المخزومى أنه من العبث أن يقدر فعل الكينونة فى العربية فإذا أريد إلى إعراب مثل قولنا : زيد أمامك أو (فى الدار) قيل : (زيد) : مسند إليه مبتدأ مرفوع، (أمامكَ) : خبر المبتدأ، ولا يحتاج المعرب إلى أن يغلق هذا الخبر بشىء مقدر هو الوجود العام المعبر عنه بلسان المعربين بكان أو استقر أو بكائن أو مستقر وذلك لوضوحه بوجه يصير التقدير معه لغوًا وتطويلاً[1].

(٤) إن النموذج التحويلى يحتوى على قدرة تفسيرية ذاتية وذلك لأنه يناط به تفسيرات معطيات تجريبية لم تستطع تحليلها النظريات الأقدم عهدًا.

ويُركز تشومسكي على أن النموذج يجب أن يُفسّر أيضًا المعطيات اللغوية المحتمل وجودها بصورة نظرية وأن يتكهّن بقضايا لغوية يتم إثباتها، فى مرحلة لاحقة عن طريق الملاحظة وإجراء الاختبارات التجريبية :

«إن قواعد اللغة تُعدّ بمثابة نظرية بنية هذه اللغة وتقوم كل نظرية علمية على مجموعة ملاحظات محدودة. تحاول النظرية أن تُحلل الملاحظات، عبر وضع قواعد عامة تستند على مفاهيم افتراضية، وأن تُبين ارتباط هذه الملاحظات بعضها ببعض وأن تتكهّن بظاهرات جديدة»[2] .

---

(١) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى قواعد وتطبيق، ص ١٣٤.

(٢) Noam Chomsky (1956) Three models for the description of language I.R.E. Transactions on Information theory, Vol 1 T-2, p. 52. Trad fr. dans Languages, 9 Mars 1968.

نقلاً عن د/ ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ١١٩.

إن النموذج اللغوى يساهم أيضًا بصورة ذاتية فى تأكيد فرضياته. فالنموذج يجب أن يصف جمل اللغة ويُعددها وأن لا يصف سوى جمل اللغة هذه. وللتأكد من صحة النموذج نجعله يعمل وينتج جملاً ومن ثم نتأكد من انتماء هذه الجمل إلى اللغة.

فالنحو من وجهة نظر المنهج التوليدى التحويلى هو قمة الدراسات اللغوية ويُعدّ الوصول إلى وصف دقيق للجملة هو الهدف الذى يصبو إليه علماء اللغة.

لقد استطاع علماء هذا المنهج أن يقدموا مجموعة من الأسس والقواعد التى تصلح أن تكون أساسًا جيدًا للوصف اللغوى الدقيق سواء من خلال القواعد التوليدية أم من خلال القواعد التحويلية. ويؤكد تشومسكى «أن اللغة ليست ارتباطًا شرطيًا كما هو الحال عند الحيوان، ولكن اللغة قدرة إبداعية أو قدرة غير محدودة وأنه لابد للنظرية النحوية أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم فى إنتاج وفهم جمل لم يسمعوا بها قط من قبل»[1]. إن اللغة أية لغة تحتوى على عدد محدود من الجمل، وأن القواعد النحوية لهذه اللغة قد تكون معتمدة فعلاً على قائمة من الشواهد والجمل التى نطق بها أصحاب اللغة بالفعل ولكن وصف هذه الجمل والشواهد على أنها صحيحة نحويًا قد تم بالصدفة؛ حيث تم عرضها على القواعد النحوية ضمن عدد من الجمل غير المحدودة التى تتألف منها اللغة «فالقواعد النحوية تولد جميع الجمل فى لغة ما ولا تميز بينها، ومن هنا تصبح الجمل التى تولدها القواعد النحوية جملاً صحيحة كلها»[2].

وينبغى أن ندرك فى هذا الصدد أن ثمة فرقًا بين تلك الجمل التى تولدها القواعد النحوية التى تمثل قدرة الإنسان على اللغة وتلك القواعد النحوية التى

---

[1] انظر نظرية تشومسكى اللغوية، لجون ليونز، ترجمة د. حلمى خليل، ص ٧٤.

[2] انظر المصدر السابق، ص ٧٧.

تولدها ظروف الاستعمال العادية، وهي التفرقة التي أُطلق عليها فيما بعد مصطلح القدرة، ومصطلح الأداء، إنه انطلاقًا من هذه التفرقة بين الجمل التي تعبر عن القدرة الكامنة، والجمل التي تعبر عن الأداء الفعلي، وتعدّ قدرة الشاعر قدرة متميزة بما لها من طاقة إبداعية عالية وإلمام كبير بالتراث الشعري السابق وتمكن من اللغة.

فالجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها؛ بل قد تكونُ أيضًا من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال كما أشار سيبويه، أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه أيضًا في قوله : «وذلك قولك امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحمًا» وإنما أصله : «امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم فحذف هذا استخفافًا»[١] .

والنحاة العرب لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، والاستشهاد على قيمة هذه القواعد بالمرويّات، وخلطوا بين الشعر والنثر، حتى لقد كانوا يتثبتون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربيّ، فللشعر لغته الخاصة به، اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعًا واضحًا، فليس كل ما يجوز في الشعر جائزًا في النثر. ولا نعني أن للشعر نظامًا يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر، أو تأليفًا خاصًا لا يمتّ إلى تأليف النثر بسبب، ولكنّا نعني أن للشاعر في التّحلل من كثير من القيود اللغوية، حريةً حُرِمَها الناثر[٢] .

فالاعتماد في تقعيد القواعد، ووضع الأصول على الشعر وحده، كان مما

---

[١] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

[٢] انظر د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص ٣٣٥.

أدّى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم، ومما فتح الباب أمام البصريين -ولا يعنى هذا أن أساليب الكوفيين خلصت من هذا- في الردّ على الكوفيين لحمل ما تمسَّك به الكوفيون على الضرورة، كما تردّد ذلك كثيرًا في أجوبة أبي البركات ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين في كتابه الإنصاف.

نعم إذا كان لهم من هذه الشّواهد أمثلة من النثر والشعر، فقد استوت عندهم الحُجّة، وهو ما تهيأ للكوفيين في كثير من الأحكام التي تفرّدوا بها، وخالفوا البصريين فيها.

من ذلك ما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، فقد استشهدوا في الاستدلال على جوازه بقراءة حمزة قوله تعالى : ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ﴾ وقراءة بعضهم قوله تعالى :﴿وصدٌّ عن سبيل الله، وكفرٌ به والمسجدِ الحرام﴾ وأيدوه بقول الشاعر :

فاليوم قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ من عَجبِ[1]

وما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل دون تأكيد بالضمير المنفصل، فقد احتجُّوا على جوازه بقوله تعالى ﴿ذو مِرّة فاستوى﴾ وهو (يعنى النبي -صلى الله عليه وسلم-) بالأُفقِ الأعْلى وأيدوه بقول الشاعر :

قُلْـتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزَهْـرٌ تهادى كَنِعَـاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وقول الشاعر :

ورَجا الأُخَيْطِلُ من سَفاهَةِ رأيهِ ما لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينَالا[2].

---

[1] انظر أبو البركات ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، م ٦٥.

[2] انظر المرجع السابق، م ٦٦.

وما ذهبوا إليه إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، في سعة الكلام، فقد احتجوا بما سمعوا من العرب بما حكاه الكسائي من قولهم : (هذا غلام- والله – زيد) وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : (هو غلامُ – إن شاء الله – ابن أخيك) وما سمعه أبو عُبيدة من قول بعض العرب: (إنَّ الشَّاة لتجترّ، فتسمع صوت -والله- ربِّها).

وبقراءة ابن عامر قوله تعالى : (وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتل أولادهم (بالنصب) شركائهم (بالخفض)) وأيّدوا ذلك بقول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلوص أبى مَزَادَه[1] .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة، المثبوتة فى (إنصاف) ابن الأنبارى، وفيما أورده النحاة لهم فى ثنايا مصنَّفاتهم[2] .

(٥) كان سيبويه أول من تحدث عن ضرائر الشعر منبهًا إلى أن لغة الشعر غير لغة النثر، وأنه يجوز فيه ما لا يجوز فى النثر وقدم مجموعة متنوعة من الضرائر على سبيل التمثيل وختم الباب الذى عقده بعنوان "ما يحتمل الشعر" بقوله : «وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا لأن هذا موضع جمل»[3] ؛ وإذا كانت الضرورة إنما هى رخصة للشاعر تبيح له أن يخرج فى بعض الأحيان عن الأصل المطرد أو القاعدة النحوية، وإذا كان النحاة قد احتجوا فى أحكامهم النحوية بأشعار الشعراء الذين يختتمون بابن هرمه، فإن الضرورات التى تكلموا عنها هى ما وقع فى أشعار هؤلاء التى هى مناط الاحتجاج، لذلك لم يكن غريبًا أن يقرروا أن الضرورات سماعية؛ بمعنى أن المحدث من الشعراء لا يجوز له أن يستعمل فى حال

---

[1] انظر المرجع السابق، م٦٠.

[2] انظر د. مهدى المخزومى :مدرسة الكوفة، ص ٣٣٦.

[3] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٦ – ٣٢.

الضرورة ما لم يستعمله القدماء في ضروراتهم، وعلى ذلك فإن أى خروج من الشعراء المحدثين عن القواعد النحوية فيما لم يرد على الشعراء القدماء استعمالهم إياه، كان يرمى من قبل النحاة بالخطأ واللحن. لذلك أقر الزمخشرى تخطئة أبى نواس في قوله : «كأن صغرى وكبرى من فقاعها» لأنه استعمل "صغرى وكبرى" "نكرتين" والأصل النحوى يقتضي تعريف (فُعْلَى) مؤنث (أفعل) فى هذا الموضع، وكذلك فعل ابن هشام إذ قرر أن الوجه استعمال (فعلى) (أفعل) (بال) أو بالإضافة ولذلك لحن من قال :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب[1].

وعلى ذلك فإن النحاة لم يجعلوا الخروج عن الأصل فى هذا البيت من قبيل الضرورة وإنما هو من قبيل الخطأ، لأن الضرائر كما تقرر تتوقف على المنقول وليس للمولدين أن يسلكون فيها مسلكًا لم يسلكه القدماء الذين يحتج بأشعارهم[2]. فقد تقرر إذن أنه لا يجوز استحداث الضرائر ولكن هل يجوز القياس عليها ؟ بمعنى هل يحق للمحدثين من الشعراء أن يستعملوا فى الضرورة ما استعمله القدماء ؟

يذكر "ابن جنى" هنا أنه سأل أستاذه أبا على الفارسى عن ذلك فأجابه بقوله : «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا»[3].

والحقيقة أن عبارة سيبويه من قبل تفيد ذلك حين يتناول بالحديث بعض الضرورات فيقول : «اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف... إلخ»[4].

---

[1] انظر ابن هشام : مغنى اللبيب، ج٢، ص ٣٨.

[2] انظر الضرائر لمحمود شكرى الألوسى، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ، ص ٩ - ١٠.

[3] انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ٣٢٣.

[4] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٨.

ويعقب ابن جنى على عبارة أبي على بقوله : «وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك»(١) . يقول السيوطى : إن الضرورة الحسنى مالا تستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور، وأسهل الضرورات تسكين عين (فعلة) بفتح العين فى الجمع بالألف والتاء حيث يجب الاتباع كقوله : «فتستريح النفس من زفراتها» بسكون الفاء، والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس وما أدى إلى التباس جمع بجمع؛ كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) وعكسه فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام، قال حازم فى منهاج البلغاء : وأشد ما تستوحشه النفس تنوين (أفعل) وأقبح ضررًا الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً فى كلامهم كقوله : (من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور)، أى أنظر، والزيادة المؤدية لما يقل فى كلامهم : (فطأطأت شيمالى)، أراد شمالى وكذلك يستقبح النقص كقول لبيد :

(درس المنا بمتالع فأبانا) أراد المنازل، وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة «حدلاء محكمة من نسج سلام» أراد سليمان(٢) .

وهكذا يبدو أن مقياس الحسن والقبح فى الضرورة يرجع فى الغالب إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد أو بعدها عنه وهذا ما عبر عنه صاحب الموشح فى قوله : «اعلم أن ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لأنه يرد إلى أصله.. أما ترك صرف ما لا ينصرف فهو جائز، لأنه يخرج الشيء عن أصله، وقد أجازه الأخفش وأنشد قول العباس بن مرداس السلمى :

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداسى فى مجمع

---

(١) انظر ابن جنى : الخصائص، ج١، ص ٣٢٤.

(٢) انظر محمود شكرى الألوسى : الضرائر، ص ٢٠.

فترك صرف مرداس وهو اسم منصرف وهذا قبيح لا يجوز ولا يقاس عليه لأنه لحن»[١].

إن ضرورات الشعر المستساغة هي التي تتسق مع الأصول والقواعد العامة للغة وتندرج فيها وإن كانت خارجة في أنواعها الخاصة على القوانين الجزئية. وهذا ما يتبين من حديث سيبويه الذي يوجه فيه ألوانًا من خروج الشعراء على القواعد الخاصة، حيث ينبه إلى أنهم بقوا مندرجين في إطار الأصول اللغوية العامة، ولذلك جاءت الضرورات مستساغة، ويفهم هذا من تنظير سيبويه لألوان الخروج ومن قوله : «ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[٢].

ولقد حاول بعض النحاة حصر هذه الضرائر فيذكر عن السيرافي أنه جعل ضرورة الشعر على سبعة أوجه وهي : الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير والإبدال وتغير وجه من وجوه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر[٣]؛ وينسب إلى الزمخشري أنه حصرها في عشرة أوجه وحصرها غيره في مائة نوع، وصاحب الضرائر يرى أنها لا تنحصر في عدد معين[٤].

ولكن رأي صاحب "الضرائر" الذي يرى عدم حصرها في عدد معين لا يبدو متسقًا مع القول بأن الضرائر سماعية وأنه لا يجوز للمحدثين استحداثها، فإذا كان الأمر كذلك فإن الاستقراء لما وصل إلينا من أشعار العصور التي يحتج بشعرها يمكننا من معرفة الوجوه المتنوعة للضرائر الشعرية[٥] .

---

(١) انظر المرزباني : الموشح، طبع المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٣هـ، ص ٩٢، ٩٣.

(٢) انظر سيبويه : الكتاب، طبعة هارون، ج١، ص ٣٢.

(٣) انظر سيبويه : الكتاب، طبعة بولاق، ج١، ص ٩ (الهامش).

(٤) انظر محمود شكري الألوسي : الضرائر، ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) انظر طاهر سليمان حمودة : القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢، ص ٣٢٧.

والضرائر الشعرية رخصة[١]؛ أى يجوز للشاعر أن يستعملها ويجوز له ألا يلجأ إليها، وإذا كانت الضرورة فى حقيقتها إنما هى خروج عن المتعارف عليه فى الكلام أو خروج عن الأصول النحوية؛ فإن عدم اللجوء إلى الضرورة الشعرية خير من اللجوء إليها، وينتج عن هذا أن يروا فى تأويلهم النصوص أن «ما لا يؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها»[٢] .

وبحديث النحاة عن الضرائر يتضح منه أنها مقصورة على الشعر؛ فحين يتكلم سيبويه عن بعض الضرائر يقول : «هذا باب ما يحتمل الشعر»[٣] ؛ ويقول «اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام»، فيقصر بذلك هذه الضرورات على الشعر..

وحديث غير سيبويه عن الضرائر يفهم منه أنها مقصورة على الشعر[٤] ، ولابد أن نفرق هنا بين موقف المتقدمين من النحاة وبين موقف المتأخرين منهم ثم بين موقف المتقدمين من النحاة وبين موقف اللغويين، وموقف المتقدمين بصفة عامة يفهم منه قصر الضرورات على الشعر دون النثر؛ أما موقف المتأخرين فإننا نلمح فيه وضع اعتبار لبعض أنواع النثر؛ فالسيوطى يذكر أنه «قد يلحق بالضرورة ما فى معناها وهو الحاجة إلى تحسين فن النثر بالازدواج»[٥].

فهذا النثر الفنى الذى يتطلب عناية بالألفاظ وتنسيقها يباح فيه فى نظر هؤلاء اللجوء إلى الضرورة ويكون شأنه فى ذلك شأن الشعر، وكما أن الضرائر الشعرية يكون القياس فيها على ما استعمله الأولون ولجأوا إليه فى حال الضرورة،

---

[١] انظر السيوطى : الاقتراح، ص ١١.

[٢] انظر محمود شكرى الألوسى : الضرائر، ص ١٩.

[٣] انظر سيبويه : الكتاب، طبعة بولاق، ج١، ص ٨.

[٤] انظر المرزبانى : الموشح، ص ٩٢ - ٩٨.

[٥] انظر السيوطى : الاقتراح، ص ١١.

فكذلك النثر الفني يباح فيه من الضرورات للمحدثين ما استعمله القدماء فقط منها، ولا يباح لهم استحداث ضرورات جديدة. ويورد الحريرى فى (درة الغواص فى أوهام الخواص) كثيرًا من هذه الضرورات التى تستعمل فى النثر الفنى، وقد انتهى الحريرى إلى أن ذلك مطرد فى الازدواج؛ فإن العرب قد نطقت بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا :

الغدايا والعشايا إذا قرنوا بينهما، فإذا أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا: الغدوات، وقالوا (هنأنى الشىء) و(مرأنى)، فإن أفردوا (مرأنى) قالوا : أمرأنى، وقالوا : فعلت به ما ساءه وناءه فإن أفردوا قالوا أناءه، وقالوا أيضًا : هو رجس نِجس (بكسر النون) فإن أفردوا لفظة نجس ردوها إلى أصلها كما قال سبحانه ﴿إنما المشركون نجس﴾[1].

ولقد ذكر سيبويه فى باب (ما يحتمل الشعر) «أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام»[2]. وغرضه من ذلك كما يذكر الشنتمرى «ليُرِى الفرق بين الكلام والشعر»[3]، وذكر سيبويه فى هذا الباب بعض الخصائص النحوية للغة الشعرية كصرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف، وإجراء الكلمة فى الوصل كحالها فى الوقف، ولم ينقصه لكثرته «لأنه لم يكن غرض القصد إلى ذلك نفسه، وإنما أراد أن يصل الباب بالأبواب التى تقدمت فى ما يعرض من كلام العرب ومذهبهم فى الكلام المنظوم والمنثور»[4] .

---

(١) انظر الحريرى : درة الغواص فى أوهام الخواص، طبع ليبزج ١٨٧١، ص ٤٦.

(٢) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٦.

(٣) الأعلم الشنتمرى : النكت فى كتاب سيبويه، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويتية، ١٤٠٧هـ، ج١، ص ١٣٥.

(٤) انظر النكت : ج١، ص ١٢٥، وراجع : أبى سعيد السيرافى : ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق د. عوض بن حمد القوزى، مطابق الفرزدق التجارية، الرياض ١٩٨٩م، ص ٣٣.

وبلفظ سيبويه «لأن هذا موضع جمل»[1] . وأضاف الشنتمرى «أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه فى الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه»[2] «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[3] .

وعلى الرغم من أن سيبويه يعرض فرقًا فى غاية الأهمية يجعل الشعر مباينًا للكلام النثرى فقد فهم كلامه على تحقق الضرورة : فى الزيادة والنقصان، والحذف والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث وهو ما أخذ طرفًا من النزاع بين الكوفيين والبصريين وامتلأت به كتب الخلاف والضرورة.

غير أن ابن جنى قد فطن إلى أن سمة خاصة للشعر تميزه من النثر لا تحصر على وجه التحقيق فى الضرورة الشعرية، وقد لفت نظره إلى ذلك أستاذه أبو على الفارسى، وإنما بحال تجليها فى مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر. ولقد جعل من هذه المشابهة عنوانًا صريحًا لباب قال فيه : «نبه أبو علىّ -رحمه الله- من هذا الموضع على أغراض حسنة. من ذلك قولهم فى (لا) النافية للنكرة : إنها تبنى معها، فتصير كجزء من الاسم نحو : لا رجل فى الدار، ولا بأس عليك»[4] .

ويلخص سيبويه المسألة فى عبارة يفصل فيها ما يقبل فى الشعر حيث أن له لغة وتراكيب خاصة، عما يقبل فى الكلام (أى النثر) حيث هو المستعمل السائر على ألسنة الناس (اللغة المنطوقة إلى حد بعيد).

يقول : «ولا يحسن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر

---

(1) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٢٢.

(2) انظر الشنتمرى : النكت، ج١، ص ١٤٠.

(3) انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٣٢.

(4) انظر ابن جنى : الخصائص، ج٢، ص ١٦٨.

علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال فى الأول، ومن حـال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام»[١].

إذن يجب أن تُفصل التراكيب المقبولة فى الكلام عن التراكيب المقبولـة فـى الشعر، لأن الأولى هى لغة الحديث تقابله لغة فى مستوى آخـر هـى لغـة الشعر لها قواعدها وقوانينها التى توافق قواعد النثر وقوانينه فى مواضع، وتخالفهـا فـى مواضـع أخرى. وهذا يؤكد أن سيبويه كان على وعى تام بطبيعة كل لغة وبضرورة مراعاة الفروق بينها[٢].

ولقـد ربـط ابـن هشـام استعمال (فعيـل) بمعنـى (مفعـول) بـ "الضـرورة الشـعرية" فيقـال : طـرف كحيـل وعـين كحيـل، ولا يقـال إلا : عـين مكحولـة بالتأنيث، وأما قول طفيل :

إذن هى أحوى من الربعي حاجبة والعين بالإثمد الحارى مكحول

فتؤول : إنه لأجل الضرورة حمل العين على الطـرف. وقيـل : الأصـل مـا حاجبه مكحول، والعين كذلك ثم اعترض بالجملة الثانية وحذف الخبر[٣].

ولقد علل الفراء تحويل (فاعل) إلى (مفعول) مـن واقـع اللهجـات العربيـة. قال : «أهل الحجاز أفعل لهـذا مـن غيرهـم أن يجعلـوا المفعـول فـاعلاً، إذا كـان فـى مذهب نعت كقول العرب : هـذا سـر كـاتم، وهـمٌّ نـاصب، وليـل نـائم ، وعيشـة راضية. وأعـان على ذلك أنها (يقصد قولـه تعالى: ﴿خلق من ماء دافق﴾[٤]) توافق

---

[١] انظر سيبويه : الكتاب، ج١، ص ٨٥.

[٢] انظر عبد القادر الفاسى : اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ص ١٤٩.

[٣] انظر شرح بانت سعاد لابن هشام، ط الحلبى ١٣٤٥هـ، ص ١٦.

[٤] الطارق : ٦.

رؤوس الآيات التى هى معهن»(١).

ولقد كان من مشتقات النظرية التحويلية وتطبيقاتها ظهور علم الأسلوب بالرغم من أن بدايات هذا العلم فى فرنسا كانت على يد تلامذة دوسوسير خصوصًا شارل بالى، ومن ثم فلا خلاف في أن علم الأسلوب يعد أحد المباحث التى نتج عنها التوسع فى علم اللغة؛ فمدارس هذا العلم عديدة تبعًا للبيئات الأوروبية والأمريكية التى وفد منها، وهذا العلم اتجه إلى النص وتراكيبه أى ركز على مادة النص، ومن ثم دخل إلى القواعد الضابطة لهذا النص وتأليفه.

إن القوانين محدودة، ولكن صور التعبير عنها غير محدودة ونظرية تشومسكى Chomsky تلقى مزيدًا من الشرح على نظرية سوسير، فهى لا تبعد فى مبدئها عنها(٢) وتشومسكى هذا هو الذى ارتبطت باسمه نظرية النحو التوليدى generative grammer. وكان ردًا على المنهج التجريبى الذى لم يكن ليعترف بوجود نظم عقلية من أى نوع(٣). ويذهب تشومسكى إلى أن علم اللغة يتجاوز اهتمامه حدود الأنماط التى يمكن أن توجد فى أى نص لغوى؛ فأى نص لغوى لا يصور اللغة فى مجموعها بل هو لا يعكس إلا صورة ناقصة مختارة اختيارًا تحكميًا، فضلاً عن أنه لا يسلم من بدوات عديدة ومروق عن القواعد وتغيير فى خط الحديث وما إليه، وهى على الجملة ما يجافى الطلاقة اللغوية التى يمتلكها أبناء اللغة، ولا نلتفت إليها حين نستمع إلى ما يجرى من حديث.

يقول تشومسكى إن هم الباحث اللغوى ينصب على استخلاص النظام الباطن من القواعد الذى يستحوذ عليه الشخص ويستخدمه فى أدائه الفعلى، عليه

---

(١) انظر الفراء : معانى القرآن، ج٣، ص ٢٥٥.

(٢) Peading in modern Linguistics Anthology, Bertil malmbrg, p. 98.
Linguistics David Crystal. Pelican Books 1973, p. 62.

(٣) Ibid, p. 103.

أن يستخلصه من المعطيات الأدائية؛ ومن ثم كانت النظرية اللغوية عقلية، من جهة أن اهتمامها باكتشاف الحقيقة العقلية التى تستبطن السلوك الواقع، والاستعمال الظاهر للغة، وإن صح أن يكون شاهدًا على طبيعة الحقيقة العقلية ما لا يمكن أن يكون مجال موضوع البحث فى علم اللغة، إذا أريد لها أن يكون علمًا بحق[١]. ومن هذا يظهر أن اللغة عنصرين : الثبات والتغيير، وبهما يتحقق للغة شخصيتها وحياتها معًا. فهى كالشعر، تشبه الكائن الحى الذى يتعاقب عليه التغيير فى أطوار النمو، ولكنه يظل فردًا واحدًا فى جميع الأطوار[٢].

ومن هذه الجهة يأتى بحث قضية العلاقة بين الشاعر والتراث وليس ينبغى أن تفهم طبيعة اتصال الشاعر بالتراث على أنه تقليد أعمى يتناول فيه الشاعر اللغة تناولاً سلبيًا، على نحو ما كان عليه سابقوه، فإن هذا المعنى مما هو مرفوض فى الدراسات الأدبية لبعده عن فهم معنى التراث فهمًا صحيحًا، لأن للتراث معنى أخطر من ذلك[٣].

على أنه، وإن كانت الضرورة الشعرية خروجًا على القواعد النحوية، فهى ليست خروجًا على اللغة، لأن الشعراء بحكم استعمالهم للغة لا ينفكون عنها بحال، فكل لغة تحيط أبناءها بدائرة لا سبيل إلى الخروج عنها إلا إلى دائرة أخرى.

وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجًا على القاعدة، فإن هذا أدعى إلى البحث عن الغاية التى يتطاول إليها الشاعر بخروجه عنها، ولهذا يلزم فى بحث الظاهرة اللغوية الكشف عن العلل الداخلية التى يستنبطها؛ فأى دراسة لا تنطلق فى بحث الظاهرة من داخلها تقع فى الأوهام التى تقع فيها أى دراسة لا تقوم على

---

(١) انظر Aspects of the Theory of syntac p. 4.

(٢) Rene Wellek and Austim warren Theory of Literature, p. 155.

(٣) انظر T.S Eliot Selected Essays, p. 14.

الموضوعية، لأنها لا تظهر على شيء من حقيقة الموضوع المبحوث[1].

وقد تبين أن لسيبويه فكرًا متصلاً يدل بعضه على بعض لتشابه أنحائه واتساق الرأى فيه، فهو يقوم على أصول لا تكاد تختلف توجه عنها بحثه فى الضرورة الشعرية، كما توجه عنها بحثه للمشكلات النحوية الأخرى.

والفكرة الأساسية التى ألح عليها سيبويه هى فكرة التشبيه أو الحمل التى كان لها أثر ظاهر فى علاجه للمشكلات النحوية، التى يظهر فيها الخروج على الأصول النحوية المقررة فى الشعر أو فى الكلام ولكن الفكر النحوى انحرف عن الاتجاه الذى كان يمكن أن يفضى إليه فكر سيبويه من الاعتداد بالعلاقة بين مستويين من مستويات التعبير، ومضى فى مقولة فكرية مختلفة أساسها فكرة الأصول التى يرجع إليها الشاعر عند الضرورة، وانبنت على هذه الفكرة فلسفة البحث فى الضرورة الشعرية؛ فاختلف فهم النحويين لسيبويه، وطوّعت أفكاره للمناخ الفكرى الجديد الذى مضى على أيدى النحويين فى موجات متدافعة بلغت قمتها فى القرن الرابع الهجرى.

وقد انتهى القول فى الضرورة الشعرية فى الدراسات العربية، وهى مظهر من مظاهر الخروج على النحو، إلى أنها أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره إلى القدرة على الأخذ بناصية اللغة. وقد جاء هذا المعنى من الربط بين الضرورة الشعرية والميزان الشعرى، وسبب ذلك أمران : أحدهما يتعلق بباب الجدل فى ماهية الشعر، والثانى نهض مع إطلاق مصطلح الضرورة نفسه على ظاهرة الخروج فى الشعر عما هو مألوف فى الاستعمال. فقد تحددت ماهية الشعر فى الدراسات العربية بالوزن والقافية. ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التى تقع فى الشعر ولا تقع فى النثر؛ فإن هذا قد أدى إلى وقوع هذه الدراسات فى

[1] د/ مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى، دار الأندلس - بيروت، ص ٦٧.

الربط بين الوزن والضرورة، وأفضى ذلك إلى جعل العلاقة بينهما علاقة عليّة كالعلاقة بين السبب والمسبب كما أدى إطلاق مصطلح الضرورة على ظاهرة الخروج عما هو مطرد من الاستعمال اللغوى فى الشعر، إلى الربط بينها وبين الضرورة الشعرية. وقد أدى ذلك إلى خضوع مسألة الضرورة لفكرة الوزن خضوعًا كاملاً، فقام الوزن الشعرى عن كل شيء فى تفسير الضرورة الشعرية، فتوجهت جهود النحويين إلى حصر الضرورات فى الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير، وما إلى ذلك، وقد أفضى تفسير الضرورة بالوزن الشعرى إلى ترتيبات بعيدة الأثر أخطرها رفض الاعتداد بالظاهرة، لارتباطها بقصور التعبير[1].

[1] السيد إبراهيم محمد : الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، ط٣ دار الأندلس ١٩٨٣، ص ٩.

الفصل السابع

تطبيقـــات

تطبيقـات

(١) لم أرد بهذا الفصل أن أصنع دراسة تطبيقيـة لنـص معين مـن نصـوص العربية أو مجموعة من النصوص لكشف التحول في صيغها وتراكيبها؛ لأن شيئًا مـن هذا قد أنجز في كثير من الجامعات المصرية والعربية من خلال الرسائل الجامعية التي يقوم بها الباحثون الشبان، وهذا الصنيع قد تم بطريق غير مباشر في إطار الدراسـات الأسلوبية والنصيّة وبطريق مباشر من خلال بحوث كثيرة نشرت في المجلات العربية، وبعضها على هيئة كتب مميزة منها على سبيل المثال ما أنجزه الدكتـور محمـد حماسـة عبد اللطيف في كتابه "الجملة في الشعر العربي"، ومـن الأنمـاط التحويليـة ودراسـة عن التحويـل فـي ديوان حـاتم الطـائي للدكتـور حسـام البهنسـاوي، ودراسـة عـن "التحويل في الصيغ الصرفية" للدكتور محمـود سـليمان، ودراسة للدكتـور خليـل أحمـد عمـايرة بعنـوان "فـي نحـو اللغـة وتراكيبهـا"، وأخـرى بعنـوان "فـي التحليـل اللغوي". وعمدت هنـا إلى إبـراز الجـانـب التطبيقـي مـن خـلال تـراث نحـو العربيـة وتحليلات النحاه المبنية على الأصول التي عرضناها في الفصول السابقة مـن خـلال أبواب النحو المختلفة وظواهر اللغة.

والبحوث التي تبنت المنهج الوصفي درجت على نقد النحو العربي بأن فيه تقديرات و تأويلات هي في ذهن النحاة و ليست في الاستعمال اللغوي من شـيء، وأقرتها على ذلك البحوث التي تبنت النظرية التحويلية بـالرغم مـن البـون الشاسـع بين الإتجاهين ، وفي رأيي أن تقديرات النحاة ليست من الوهم، ولا هي مستقرة في أذهانها وحسب؛ بل إن تقديرات النحاة كانت محصورة في شواهد محـددة وهـذه التقديرات استمدت من تراكيب أخرى في اللغة ومن مستوايات مختلفة فيهـا ، فمـا كان يمكن لنحويّ أن يقدر عنصراً محذوفاً إلا إن كـان لـه مثيـل ذكـر فـي تراكيـب أخرى، وبالمقارنة أمكنه أن يقدر العنصر المحذوف، بل إن قواعد الحذف التي نسـبها

الباحثون المحدثون إلى النظرية التحويلية تعتمد على أن العنصر المحذوف له دلائل وقرائن في التركيب ذاته، وقد يكون العنصر المحذوف قد استغنى عنه بسبب سبق ذكره في التركيب نفسه. ونحن -ولن أكون مبالغاً- إذا قمنا بتحليل نص واحد فسوف نقدر من خلال التحليل النحوى الكامل للنص مجموعة من العناصر والعوامل النحوية، وسنجد أن هذه العناصر التى قدرناها في تركيب ما مذكورة في التركيب الذى يليه، أو إذا قمنا بتقسيم النص وفقاً للتماسك السياقى إلى شبكات تركيبية فسنجد أن العناصر والعوامل التى حذفت في شبكة من الشبكات قد ذكرت في الشبكات التى تليها، وقد تميزت الشبكات الأخرى بخصائص تركيبية تختلف عن سابقتها ، ومن هنا تتميز مجموعة من التراكيب عن مجموعة أخرى في النص الواحد للكاتب أو الشاعر الواحد فحسبنا بالموازنة بين نصوص مختلفة لكاتب أو شاعر واحد، فكيف بنا إذا عقدنا تلك الموازنة بين كتاب شعراء مختلفين وسيكون الفرق جلياً إذا ما قمنا بعقد هذه الموازنة بين مستويات مختلفة من اللغة الواحدة، ولسوف يكون الفارق أوضح إذا عقدنا الموازنة نفسها بالمنهج نفسه بين عصور مختلفة من اللغة، حيث تظهر في التراكيب عناصر ووحدات وتختفى أخرى كان قد ألفها الكتاب والشعراء السابقون .

اهتمت كثير من البحوث العربية بتطبيقات النظرية التحويلية وإيجاد نقاط تقابل بين هذه النظرية وبين سلوك وحدات اللغة العربية على مستوى المفردات والتراكيب والنصوص؛ فمن مشتقات النظرية التحويلية علم الأسلوب بمبادئه وإجراءاته ومنظوره لاستعمالات اللغة استعمالا خاصاً وفقاً للدلالة المقصودة.

فقد استطاع الدكتور عمايرة في كتابه " في نحو اللغة وتراكيبها"(١)، أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوى تخدم اللغة العربية؛ فيستطيع المحلل اللغوى أن

(١) انظر : د. خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغه وتراكيبها ،عالم المعرفه، جدة، ١٩٨٤م.

يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده . فقد كانت التفاتة الدكتور إلى ما يسميه عناصر التحويل ، الترتيب والزيادة، والحذف، والتنغيم، والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحولية إلى مسار جديد يختلف عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية، ولعل من أهم ما يسمو بما يراه المؤلف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابية؛ فالحركة عنده ركن من التركيب اللغوي لا يقل عن أي مبنى من مبانيه، ولكنه بحث فيه تخريج جديد للحركة الإعرابية وتبرير وجودها في كل تركيب، فالجملة تنتقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأن يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطي المؤلف القيمة الحقيقية لنظام ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكل زيادة تقتضي حركة إعرابية تؤخذ من الباث الذي تنتمي الكلمة إليه ممثلاً صرفياً له، ويبقى الحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وهي بنية سطحية ولكنها محوّلة، وبالحذف استطاع المؤلف أن يبين الغرض البلاغي الذي امتازت به العربية على كثير من اللغات . وأن محاولة تطبيق هذا المنهج وهذه الرؤية في التحليل اللغوي في النصوص الأدبيه الرفيعة الأسلوب سيمكن الباحثين من تذوق تراكيب العربية ومن وضع بذور نظرية نقدية لا تبتعد كثيراً عن جوهر التراث، بل تضع التراث في ثوب جميل رائع، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني وابن جني والفراء ومن قبلهم الخليل وسيبويه[1].

(٢) أورد الدكتور محمد حماسه نصاً لسيبويه للتدليل على وجود فكرة البينة العميقة والبنية السطحية في فكر النحاة العرب. يقول سيبويه :(هذا باب

---

[1] انظر: د. خليل أحمد عمايره : في التحليل اللغوي، ط١ الأردن،١٩٨٧م، ص ١٣،

يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)، وذلك قولك هذا ولا زعماتك. أي ولا أتوهم زعماتك ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديارَ ميَّة إذْ ميّ مساعفةً   ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربُ

كأنه قال : اذكر ديار مية. ولكنه لا يذكر (اذكرْ) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالاتهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك. ولم يذكر : و(لا أتوهم زعامتك) لكثرة استعمالهم إياه ولاستدلاله مما يرى من حالة أنه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب : (كِلَيْهِما وتمْرًا)، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل، كما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : (أعطني كليهما وتمرًا) ومن ذلك قولهم (كلَّ شيءٍ ولا هذا) و(كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حرّ) أي: ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأجرى مجرى : ولا زعماتك.

ومن العرب من يقول : (كلاهما وتمرًا) كأنه قال (كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا) و(كلُّ شيء ولا شتيمة حرّ) كأنه قال : (كل شيء أَمَمٌ ولا شتيمة حرّ) وترك ذلك الفعل بعد (لا) لما ذكرت لك، ولأنه يستدل بقوله: كلَّ شيء أنّه ينهاه.

ومن العرب من رفع الديار كأنه يقول : (تلك ديار فلانة)[١].

وقد رأى الدكتور حماسة في نص سيبويه ذكرًا للأمثلة المستعملة المنطوقة، وذكرًا أيضًا لمقابلاته المفترضة التي جاءت منها المنطوقة وحولت عنها، وذكرًا لوسيلة التحويل أو قاعدة التحويل[٢]، وقد رأى في هذا توافقًا مع أحد تطبيقات النظرية التحويلية.

---

(١) انظر : سيبويه : ج١، ص٢٨٠،٢٨١.

(٢) د. محمد حماسة : من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص٢٤.

فلقد أدرك النحويون العرب أنه خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وثمة صلة بين التركيبين.

وقد عرض لذلك ابن جني في باب عقده لبيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر وكأنه يشبه تركيبًا باطنًا قد يختلف النحويون في تصوره، ولذا يقول ابن جني : «هذا الموضوع كثيرًا ما يستهوي فيه من يضعف، تضطره إلى أن يقوده إلى فساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا : (أهلك والليل) معناه (الحق أهلك قبل الليل) فربما دعا ذلك من لا دربة له أن يقول : (أهلك والليل) فيجره. وإنما التقدير: (الحق أهلك وسابق الليل)»[1].

فالتركيب الظاهر الذي عرضه ابن جني (أهلك والليل)، وعند تحليل هذا التركيب أو إعرابه الذي يمثل جملة تامة في موقف معين لجأ النحويون إلى تركيب مقدر يكشف العلاقة بين التركيب الظاهر والمعنى، وحذر ابن جني من أن تفترض تركيبًا لا يتفق مع مؤشرات التركيب الظاهر من علامات إعرابية وبين أن ثمة افتراضين للتركيب المقدر.

الأول : (الحق أهلك قبل الليل) ورفض ابن جني هذا الافتراض لأنه لا يتفق مع علامة النصب في الليل في التركيب الظاهر.

والافتراض الثاني : (الحق أهلك وسابق الليل)، وقبل ابن جني هذا الافتراض لما فيه من صلة تركيبية بين البنيتين؛ ومن ثم نقول في إعراب التركيب الظاهر : (أهلك) مفعول به لفعل محذوف تقديره (الحق)، و(الواو) حرف عطف، و(الليل) مفعول به لفعل محذوف تقديره (سابق).

ومن الأمثلة التي ساقها ابن جني (كل رجل وضيعته)[2] وبين أن لهذه

---

(1) انظر ابن جني : الخصائص، ج١، ص ٢٧٩.

(2) انظر المصدر السابق ج١، ص ٢٧٩.

البنية الظاهرة بنيتين عميقتين (مقدرتين) محتملتين، الأولى : (كل رجل مع ضيعته) وحلت الواو محل (مع)، ويرفض ابن جنى هذا الاحتمال لأن (ضيعته) ستكون خبرًا في الإعراب وليس الأمر كذلك، ويقبل هذا الاحتمال ابن عصفور[١] .

والاحتمال الثاني : (كل رجل وضيعته مقترنان)، و(ضيعته) معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف، وهذا الاحتمال قبله ابن جنى وغيره من النحويين.

وقد نصح ابن جنى المعرب بأنه إن أمكنه أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبل تفسير المعنى على ما هو عليه وصحح الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليه، وإياه أن يسترسل فيفسد ما يؤثر إصلاحه.

والقواعد من عمل الفلاسفة؛ فالفكر الفلسفي وحده يفلح في أن يرتقي إلى المبادئ التي توضع القواعد على أساسها. وهذا الفكر يلاحظ في بداية الأمر في قواعد كل لغة المبادئ العامة التي تشترك بها مع كل اللغات الأخرى والتي تكون القواعد العامة[٢]. نلاحظ النظرة نفسها إلى اللغة الكلية عند بيتي Beattie (1788) من هذه الزاوية تشابه اللغات البشرية.

فلئن كان لكل لغة خصائصها التي تميزها عن اللغات الأخرى؛ إلا أن اللغات كلها تختص بميزات مشتركة، وهذه الميزات المشتركة بين كل اللغات أو التي هي لازمة لكل لغة، تدرس ضمن علم قد سماه البعض بالقواعد الكلية أو الفلسفية[٣] فعبر هذه الآراء المتنوعة نتلمس النظرية الديكارتية الأساسية إلى اللغة ومفادها أن السمات العامة للبيئة اللغوية تشترك بين كل اللغات بصورة جامعة، وتعكس بعض

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ج١، ص٢٥٣.

(٢) Noam chomsky : Cartesian Linguistics, p.87. Harper and Row. trad. fed. Seuil.

(٣) Noam chomsky : Aspects of theory of the syntax, p.5.

خصائص الفكر ومزاياه الأساسية.

من هذا المنطلق، بالإمكان أن نفهم إصرار علماء اللغة المتأثرين بالمذهب الفلسفي الديكارتي على القواعد الكلية بدلاً من التركز على القواعد الخاصة. ومن العسير أن تتطابق قواعد لغة ما وتطبيقاتها مع أخرى. لذا فإن تطبيقات العربية وافقت الأصول، ويبدو هذا التفكير واضحًا من وجهة أخرى عند الألماني همبولد الذي يشير إلى : «أن التحليل اللغوي العميق يبين شكلاً لغويًا مشتركًا وقائمًا وراء التباينات الملحوظة بين أمة وأخرى وبين فرد وآخر... والقواعد العامة هي دراسة الشروط الكلية التي تنص على شكل كل لغة إنسانية»[١].

نلاحظ إذن عند الديكارتيين وعند همبولد، كما في النظرية الألسنية التوليدية التحويلية بروز هذا الاعتقاد بأن لغات العالم بالرغم من تباينها وتنوعها تمتاز كلها بنظام مشترك يعكس الطبيعة الإنسانية، عبر خصائصها المنطقية والفكرية التي تميز الفصيلة الإنسانية عن سائر المخلوقات. وهذا النظام المشترك يمكن لحظه في مستوى أعمق من مستوى الكلام الملحوظ؛ أي في ما يمكن أن نسميه بنية الكلام العميقة. وفي هذا الصدد يرى تشومسكي أن البنية العميقة التي تحدد المعنى -كما يؤكد (الديكارتيون وهمبولد)- مشتركة بين كل اللغات، وذلك لأنها ليست سوى انعكاس لأصول الفكر. والقواعد التي تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية تختلف من لغة إلى أخرى.

إن البنية العميقة القائمة ضمن الكلام الفعلي، والتي هي عقلية صرفة، هي التي تحمل المحتوى الدلالي العائد إلى الجملة. فللمعنى في العربية دوره في معرفة حقيقة الصيغة، ومن ثم قيمتها في العمل والإعراب، ومن ذلك صيغة المصدر التي تتحكم المادة اللغوية في توجيه دلالتها، ومن ثم تحدد الصيغة الجديدة التي تبادلت

---

(١) Noam chomsky : Cartesian Linguistics, 1969, p.95.

معها معناها، وذلك من حيث تحويل الفعل إلى المصدر ووضع المصدر موضع اسم الفاعل وتحويل المصدر إلى اسمى الفاعل والمفعول من ناحية المعنى. وقال تعالى ﴿ فَكَّ رَقَبَةً ﴾[1] (فك) فعل ماض و(رقبة) مفعول به.. ومن قرأ ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ جعله مصدرًا، وأضافه إلى (رقبة)، كما تقول ضربُ زيدٍ، وضربَ زيدًا، ومدُّ زيدٍ، ومدَّ زيدًا[2].

ومن هنا فإن التحويل يؤثر فى الإعراب؛ فما بعد الفعل مفعول به، وما بعد المصدر مضاف إليه، بالإضافة إلى أن (المصدر) نفسه له موقعه الإعرابى حسب التركيب النحوى للجملة. ويلاحظ أن العبارة (ضرب زيد) لا تكون جملة مفيدة) ويمكن بيان ذلك كما يلى:

مبتدأ (مضاف)
ضربُ زيدٍ
مضاف إليه

فعل
أما (ضربَ زيدًا) فهى جملة مفيدة[3] ضرب زيدًا ← فاعل (مستتر)
مفعول به

وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[4] ومن قرأ بفتح الباء من (البر) أراد به البار كأنه قال: ولكن البار من آمن، أى المؤمن[5].

---

(1) سورة البلد: آية ١٣.

(2) انظر ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٩١.

(3) انظر د. محمود سليمان ياقوت: ظاهرة التحويل فى الصيغ، ص ص ٥٢، ٥٣.

(4) سورة البقرة: آية ١٧٧.

(5) الأنبارى: البيان فى غريب إعراب القرآن، ج١، ص١٣٩.

وقد يوضع المصدر موضع اسم، قالوا : (رجل عدل ورضى وفضل) كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه العدل نفسه والرضى نفسه والفضل نفسه، ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعًا، فـ(عدل) بمعنى (عادل)، وماء غور بمعنى (غائر) و(رجل صوم وفطر) بمعنى (صائم ومفطر)[1] .

والمصدر في قولهم : (جاءوا قضهم بقضيضهم بمعنى اسم الفاعل؛ أي (قاضهم بقضيضهم) أي مع (مقضوضهم) أي (كاسرهم مع مكسورهم). لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرًا ومكسورًا[2] .

واسم الفاعل قد يعنى المصدر. قال تعالى : ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾[3] (لاغية) نصب، مفعول بها أي (حالفة) (لا تسمع نفسًا حالفة). وقال آخرون : لا تسمع فيها لغوًا، فاللاغية بمعنى اللغو[4] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[5] أن تكون (خائنة) بمعنى خيانة لأن (فاعلة) تأتي مصدرًا كالخالصة بمعنى الإخلاص. وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ﴾[6] . وقال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾[7] والطاغية بمعنى الطغيان

---

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج٣، ص٥٠.

(2) انظر الرضي : شرح الكافية، ج١، ص٢٠٢.

(3) سورة الغاشية : آية ١١.

(4) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة : ص٦٨.

(5) سورة المائدة : آية ١٣.

(6) سورة ص : آية ٤٦.

(7) سورة الحاقة : آية ٥.

والكاذبة بمعنى الكذب. وقال الله تعالى : ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[1] أي كذب[2].

وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[3] أن تكون (كاشفة) بمعنى كشف[4].

وقد يجيء المصدر يراد به (اسم المفعول)، ومن التراكيب التى ورد بها هذا الاستعمال : (درهم ضرب الأمير)، أى (مضروبه)، وهذا خلق الله، والإشارة إلى المخلوق، وقتلته صبرًا، أى مصبورًا، وقوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[5] معناه : (مكذوب)، والعرب تقول للكذب مكذوب، وللضعف : (مضعوف) وليس له (عقد رأى) و(معقود رأى)، فيجعلون المصدر فى كثير من الكلام مفعولاً.

ويقولون:هذا أمر ليس له معنى، يريدون: معنى، ويقولو للجلد : (مجلود).

قال الشاعر : **أن أخا المجلود مَنْ صبرا.**

وقال آخر :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحمًا ولا لفؤاده معقولاً[6].

تقول لكل شيء تملكه : هذا ملك يمينى، للمملوك وغيره مما ملك[7].

وقد كان (اللفظ) فى الأصل مصدرًا ثم استعمل بمعنى (الملفوظ) كما استعمل

---

[1] سورة الواقعة : آية ٢.

[2] انظر البيان : ج١، ص ٢٨٦.

[3] سورة النجم : آية ٥٨.

[4] انظر البيان : ج١، ص ٤٠٢.

[5] سورة يوسف : آية ١٨.

[6] انظر معانى القرآن : ج٢، ص٣٨.

[7] المرجع السابق : ج٢، ص١٨٩.

(القول) بمعنى (المقول)[1] . وقوله تعالى : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[2] (ذرعها) مصدر بمعنى المفعول، أى مذروعها أى (طولها سبعون ذراعًا)[3] . وقوله تعالى : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[4] (أتتخذنا مهزوءًا)[5] وهذا نسيج اليمن، أى منسوجه[6]، و(الجرم) فى الأصل المجروم، نحو : نقض ونفض للمنقوض والمنفوض، وجعل اسمًا للجسم المجروم[7] .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾[8] ، (قولاً كذبًا) أى مكذوبًا فيه[9] وإذا كان المصدر يحول إلى اسم المفعول، فإن بعض الشواهد يدل فيها اسم المفعول على المصدر، فقوله تعالى : ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾[10] يجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر..والمعنى اتخذوه هجرًا[11] .

وربما يحذف الفعل مع تقديم المصدر النائب عن الفعل؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[12] أصله : (فاضربوا الرقاب) فحذف الفعل وقدم

---

(1) شرح الكافية : ج١، ص٣.

(2) سورة الحاقة : آية ٣٢.

(3) شرح الكافية : ج٢، ص٣١٦.

(4) سورة البقرة : آية ٦٧.

(5) البيان : ج١، ص٩١.

(6) السابق : ج٦،ص ص ٢٠٤،٢٠٥.

(7) الراغب الأصفهانى : المفردات فى غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ص٩١

(8) سورة الجن : آية ٥.

(9) الكشاف : ج٤، ص ١٦٧.

(10) سورة الفرقان : آية ٣٠.

(11) الكشاف، ج٣، ص ٩٠.

(12) سورة محمد : آية ٤.

المصدر فأنيب منابه مضاف إلى المفعول وفيه إختصار مع اعطاء معنى التوكيد؛ لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التى فيه[1] .

ومن هنا فإن (الأصل المقدر) لقوله تعالى (فضرب الرقاب) هو: (فاضربوا الرقاب)، وقد حدثت عدة (عمليات تحويلية) هى: حذف الفعل وتقديم المصدر وإضافة المصدر إلى المفعول به. وتلك العمليات تتصل بالدلالة؛ فالآية الكريمة بها اختصار، وإعطاء معنى التوكيد نتج عن هذا الاختصار، وقد نتج هذا كله عن ذكر المصدر مع وجود الدليل على وجود الفعل، وهو النصب للمصدر؛ إذ أن الفعل المحذوف هو العامل لهذا النصب.

(٣) وقد كان الكوفيون يبنون أحكامهم على نتائج تتبعاتهم، وكانوا كالبصريين يتخذون من القياس أداة لمنهجهم، وهذا مؤسس مدرستهم يقول:

إنما النحو قياس يُتَّبَعْ وبه فى كل علمٍ يُنْتَفَعْ

إلا أنهم توسعوا فيه بالاستعانة به فى لهجات لم يكن البصريون يُعْنَون بها، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه وتحللوا منه وجعلوا النص مناطًا لقياس جديد. وقد خالفوا البصريين فى مسائل كثيرة؛ فأقروا مسائل كثيرة كان البصريون ينكرون بعضها ويلحنونهم في بعضه الآخر.

ويدل وجود هذه الكثرة الكاثرة من الشواذ عندهم على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم، وكان من المنتظر لذلك أن يقفوا على خصائص لغوية جديدة أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها أو أن يكون لهم رأى فيها. وهناك معان جديدة لأدوات وكلمات تداولها البصريون و الكوفيون و لم يعرفها البصريون؛ فمن ذلك أنهم:

---

[1] الكشاف : ج٣، ص ٥٣٠.

- أضافوا إلى معانى التصغير الثلاثة -وهى: أن يكون لتصغير ما يتوهم أنه عظيم؛ كقولهم: رُحيل وجُميل فى رحل وجمل، وأن يكون لتقليل ما يتوهم أنه كثير؛ كقولهم: دريهمات ودنينيرات فى دراهم ودنانير، وأن يكون لتقريب ما يتوهم أنه بعيد؛ كقولهم: بُعيْد العصر، وقُبَيْل الفجر فى بعد وقبل- معنى رابعًا وهو أن يكون للتهويل أو التعظيم وهو الذى لحوه فى قول لبيد:

وكل أناس سوف تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَةٌ تَصفرُّ منها الأنامِلُ[1]

- أضافوا إلى ما عرفه البصريون فى (لعل)، وهو الترجى والتعقل، معنيين آخرين: أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم الكسائى، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى﴾. وأن تكون للاستفهام ،وقد أثبته الكوفيون وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعله يزّكى﴾ واستندوا فى هذا إلى تعليق الفعل عن العمل، وكما يعلق مع الاستفهام.[2]

- وأضافوا إلى (لو) معنى جديدًا هو المصدرية، وأن تكون بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب، و لم يثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء. وأكثر وقوع (لو) مصدرية بعد (وَدّ) و(يودّ)، وذلك كقول الأعشى:

وربما فات قومًا جلُّ أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عَجِلوا[3]

وقول الشاعرة:

ما كان غرّك لو مَنَنْتَ وربما منّ الفتى وهو المغيظُ المحنقُ

- وأضافوا إلى معانى (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ولا تأتى بمعنى (قد) إلا مع

---

[1] انظر: شرح المفصل، جـ٥، ص ١١٤.

[2] انظر: شرح المغنى، جـ١، ص ٢٢٢.

[3] انظر: المغنى، جـ١، ص ٢١٠، ٢١١.

- الفعل؛ لأن (قد) من الأدوات التي لا تدخل إلا على فعل. والذى أثبت هذا المعنى لـ(هل) هو الكسائى والفراء، وقد فسر به قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا﴾ أى: (قد أتى). وقد وافقهما فى ذلك من البصريين أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، والزمخشرى، بل زعم الزمخشرى أنها لا تأتى إلا بمعنى (قد)، أما الاستفهام فهو مستفاد من همزة مقدرة قبلها.(١)
- وأضافوا إلى معنى (ال) معنى جديدًا هو التعظيم ،وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة وعلى الأعلام، أما البصريون فلا يعرفونه.(٢)
- يضاف إلى هذه المعانى الكثيرة التى رصدوها للحروف الخافضة على طريقة التضمين، ونيابة الحروف بعضها عن بعض مما هو منقول عنهم فى موضعه.

وقد أتاح التوسع فى الرواية والاستشهاد مجالاً للكوفيين لأن يكتشفوا معان جديدة للأدوات تبعًا لموضع الاستشهاد. والحقيقة أن الدراسات النصية الحديثة التى تعنى بدقائق نص ما وتفاصيله يمكن أن تؤدى إلى اكتشاف ظواهر لغوية وتركيبية جديدة، وهذا هو المغزى من التشجيع على إنجاز هذه الدراسات بُغية إعادة وصف اللغة العربية والتوصل إلى ما يمكن أن يضاف إلى تراثنا اللغوى والنحوى؛ حيث لم يكن ذلك متاحًا أمام القدماء لقصور أدوات العمل ووسائله وكذا مناهجه عندهم، وهذا أمر طبيعى؛ فلكل عصر ما يناسبه من مناهج وأدوات عمل ووسائل وإمكانات. وهذا دليل على أن الكوفيين لم يتشبثوا بآراء شيوخهم البصريين ولم يقيدوا أنفسهم بما تلقوه عنهم؛ بل قاموا بنصيبهم من التتبع اللغوى مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح الدراسة النحوية، وبمصادر ترك البصريون جانبًا منها. وبذلك استدركوا عليهم كثيرًا من الخصائص النحوية التى كانت تتمثل فى لغات

---

(١) انظر: المغنى، جـ٢، ص ٢٩.

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية، جـ٢، ص ١٣١.

ولهجات لم يُعْنَ البصريون بدراستها، ومسائل جزئية أسقطها البصريون من حسابهم لأنها لا تتفق مع أصولهم العقلية المطردة. وفي إطار الإنابة التي هي ظاهرة عامة في اللغة العربية، وتشمل الأدوات والمكونات والوظائف التي اهتدى إليها النحاة، عالج بها النحاة العرب الوجوه النحوية المختلفة للجار والمجرور. ومن بين أهم هذه الوجوه، الوجوه التالية:

بعض أدوار المشاركين التي تقوم بها العناصر التركيبية من أمثال الفاعل أو المفعول يؤديها عنصر المجرور في تركيب الجار والمجرور. أنه في مستوى أعمق من التركيب الظاهر توجد بعض العلاقات الدلالية أمثال تلك الى أشار إليها فيلمور(١) على أنها حالات، وسماها هاليداى «أدوار المشاركين أو وظائف يُعَبَّر عنها لغويًا بصور مختلفة، إما بالجار والمجرور أو بالأسماء أو بالضمائر أو ما يشبههما»(٢).

فسر ابن هشام الوقوع المفهوم من تعريفه للمفعول التركيبى بأنه «ما وقع عليه فعل الفعل»، فسره بالارتباط الدلالى بين الفعل ومفعوله؛ لا الاتصال أو المباشرة المادية؛ فالمفعول به مرتبط بما لا يمكن أن يفهم دونه -أى الفعل- ومن ثم كان للفعل المتعدى فقط.

فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن ابن هشام تعرف على جنسين من أجناس الفعل المتعدى: الفعل المتعدى بنفسه، وهو يتطلب مفعولاً تركيبيًا أى مفعولاً فى حالة نصب؛ والفعل المتعدى بجار، وهو لا يتطلب مفعولاً شكليًا لأن مفعوله فى حالة جر. إذا ما أخذ كل هذا فى الاعتبار يمكننا أن نستنتج أن المفعول الأخير عُدَّ كذلك على أساس دلالى، أى على أساس أن الفعل يتطلبه حتى يمكن أن يُدْرَك.

---

(١) انظر: Fillmore Charles J.,"The case for case" in bach, Emmon and harms, T. Robert (eds.) Universal Linguistic Theory, the University of Texas at Austin, 1968. pp. 24 - 25.

(٢) انظر: محمد فتيح: فى الفكر اللغوى، ص ١٩١.

ففى حالة ما إذا كان لـ(زيد) فى (ذهب زيد) الدور الدلالى (موجد متأثر)، يمكن عدّ (ذهب) و(ذهب بـ) فى (ذهب زيد) فعلين مترابطين؛ لكن لسبب آخر غير الذى أشار إليه نحاة العرب وهو أن (ذهب بـ) آتية من (ذهب) بإضافة حرف الجر (ب) وذلك لأن ما قاله نحاة العرب يتفق فقط مع افتراض أن لـ(زيد) دورًا دلاليًا فى (ذهب زيد) يختلف عن دوره الدلالى فى (ذهبت بزيد). فأنت تقول -طبقًا لهم- (ذهب زيد) عندما تريد أن تعبر عن أن (زيد) هو موجد الحدث، و(ذهبت بزيد) عندما تريد أن تعبر عن أن شخصًا ما -على سبيل المثال (المتكلم) هنا- قد جعله يذهب؛ أى عندما يكون لزيد الدور الدلالى موجود متأثر، وهذا يهدم أساسًا عدّ الفعلين مترابطين، فى هذه الحالة يمكن أن يترابط الفعلان (ذهب) و(ذهب بـ) لأن شرطين قد تحققا فيهما؛ فلهما المعنى الجوهرى نفسه، كما أنهما يختلفان عن بعضهما بالنظر إلى عدد ما يرتبط بهما من حالات. ولهذا فمن الممكن النظر إليهما على أنهما شكلان ظاهران لمادة معجمية واحدة. يعتقد فيلمور أن اختلاف أمثال هذه الكلمات بعضها عن بعض فى أشكالها التصريفية وفى عدد الحالات المتعلقة بها وطرائق التعبير عنها لغويًا أو فى واحد منها أو أكثر يمكن أن يعلل له عن طريق قوانين التحويل، وقد عدّت بحوث عربية كثيرًا من ظواهر العربية من قبيل التحويل، وتوسعت فى ذلك مثل نظرية التبعية فى التحليل اللغوى للدكتور سعيد بحيرى.

ويتضمن هذا أن ابن هشام لا ينظر إلى التعبير اللغوى الجار والمجرور لهذه الوظائف على أنه مفعول به -دلالى طبعًا- أى لا ينظر إلى عنصر المجرور فى تركيب الجار والمجرور الدال على سبب الحدث على أنه مفعول به، مثل (جده) فى: (نجح الطالب لجده) كذلك لا يُعدّ عنصرى المجرور التاليين قائمين بوظيفة المفعول به: العنصر الدال على زمان الحدث أو مكانه مثل (كل عام) فى ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ و(المسجد) فى (صليت فى المسجد)، والعنصر الدال على

شخص الواقع الحدث فى معيّته مثل (خالد) فى الجملة التالية: (جاء زيد مع خالد). وبتفسيره الدلالى للوقوع المفهوم من تعريف المفعول به الشكلى، يقترب ابن هشام من منطقة علم التركيب التى ارتادها تشومسكى(١) أثناء مناقشته ما إذا كان الفعل يقسم تقسيمًا فرعيًا كاملاً بالنظر إلى المكان والزمان؛ أى بالنظر إلى تكملات التركيب الفعلى، أو بالنظر إلى السياقات؛ أى بالنظر إلى التكملات الفعلية. ورأى تشومسكى أن يقسم الفعل تقسيمًا فرعيًا كاملاً بالنظر إلى كل السياقات، أى بالنظر إلى التكملات المرتبطة به ارتباطًا وثيقًا وتشكل أجزاءً من سياقاته الضرورية.

والعلاقات التركيبية بين كلمات الجمل فى اللغة العربية تصورها رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة: فهناك الترتيب المعيّن للكلمات وشغلها مواقع معينة تتفاوت بين المرونة والتقييد، وهناك المطابقة بين هذه الكلمات فى صورة مطلقة أو جزئية، وهناك مع هذه الحالات الإعرابية التى تكتسبها الكلمات فى مواقعها النحوية المختلفة. ومن هذا أيضًا الترابط بين هذه الكلمات الذى توفره مجموعة من العناصر المفردة كاسم الإشارة والضمير واسم الموصول و(أل) العهدية وأدوات الشرط، إلى جوار التلاحم التركيبى النظمى الذى تأتى عليه الكلمات، ثم هناك النمط التركيبى المعين الذى يكون إطارًا للتركيب كله كأن تكون الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى، وهكذا.

ومع هذه الرسومات الشكلية، نجد فى اللغة رخصًا تركيبية تخطت بها هذه التحديدات توظيفًا لمضمون التراكيب وخدمة للمعنى فى آن واحد. فالفروق الحاسمة بين بعض الحالات الإعرابية قد تتضاءل بحيث قد تبدو إحداها عمقًا للأخرى وأساسًا لها، وتبدو الثانية كأنها غطاء للأولى أو سطح لها. ونمطا التركيب الإسنادى قد يتقاربان بحيث لا يصبح الفرق بينهما إلا فرقًا فى المركز الذى ترد فيه

---

(1) Chomsky, Noam: Aspects of the theory of Syntax, The M.I.T. Pres, Cambridge, Massachusetts, 1965.

عناصر التركيب، واعتبارات المطابقة فى النوع أو العدد قد تتجاوز إلى حين، خضوعًا لاعتبارات معنوية، وهكذا. ففى إطار أن العلامة الإعرابية أصل من أصول التحويل فى التراكيب العربية، يبدو [1] أن لجوء النحويين العرب إلى تلك التراكيب المقدرة أمر متصل بظاهرة الحذف والتقدير، لتسويغ حركات الإعراب التى تبدو فى التراكيب الظاهرة مخالفة للقواعد المنصوص عليها.

والحق أن النحويين العرب اعتمدوا على تلك التراكيب المقدرة فى مواضع أخرى متصلة بتركيب الجملة، وكان غايتهم تفسير علاقة هذا التركيب الظاهر بالمعنى. ولا نعيب عليهم اختلافهم فى تحديد التركيب المقدر، ولا اختلافهم فى طرق التحويل منها إلى البنية الظاهرة أو بنية السطح، ولا ننسى أن العلامات الإعرابية مؤشرات لها دورها فى البنية الظاهرة يجب مراعاتها، ومن تلك المواضع: أنه يشترط فى التمييز بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً فى المعنى؛ فإذا قلنا: (محمد أكثر مالاً) تكون البنية المقدرة: (محمد يكثر ماله) فكلمة (مالاً) الواقعة تمييزًا فى البنية الظاهرة هى فاعل فى البنية المقدرة فى نظر النحويين.

وبهذا يرفض ابن هشام إعراب كلمة (أمدًا) تمييزًا فى قوله تعالى: ﴿أحصى لما لبثوا أمدًا﴾ لأن (الأمد) لا يصلح أن يكون فاعلاً فى البنية المقدرة، بل يكون مفعولاً به عندما نقول: (محمد يحصى مالاً) وبذلك لا تكون (أحصى) (أفعل) تفضيل بل هى فعل ماض[2].

واشترط النحويون لجزم الفعل المضارع فى جواب الطلب صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل الفعل إن كان الطلب أمرًا، ووضع (أن، لا) النافية إن كان الطلب نهيًا.

---

(١) انظر: د. داود عبده: ظاهرة الحذف والتقدير، مقالة بمجلة الفكر العربى الألسنية، ٨، ٩- ١٩٧٩م.

(٢) انظر: ابن هشام: مغنى اللبيب، جـ٢، ص ٥٩٨.

ومعنى ذلك أننا إذا قلنا (اجتهد تنجح) كان التركيب المقدر: (إن تجتهد تنجح)، وإذا قلنا: (لا تدن من الأسد تسلم) كان التركيب المقدر: (إن لا تدن من الأسد تسلم).

ومنع النحويون جزم الفعل المضارع في مثل (لا تدن من الأسد يفترسك) لأن التركيب المقدر المفترض يفسد المعنى العام المراد لأننا لا نقول (إن لا تدن من الأسد يفترسك) لأن بعده عن الأسد لا يؤدى إلى أن الأسد يفترسه.

وقول النحويين: «البدل على نية تكرار العامل وإن صح حلوله محل المبدل منه»[1] وبنوا على ذلك تفرقتهم بين البدل وعطف البيان في مثل: (فاطمة نجح محمد أخوها)، فقالوا: إن (أخوها) عطف بيان ولا يصح أن تكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل والبدل من جملة أخرى، وعلى ذلك تخلو جملة الخبر من رابط، وكأن التركيب المقدر على أن (أخوها) يكون بدلاً من (فاطمة نجح محمد) (نجح أخوها) وبذلك تخلو جملة الخبر، أى (نجح محمد)، من الرابط العائد على المبتدأ (فاطمة) فيفسد التركيب الظاهر إذا أعربنا (أخوها) بدلاً؛ ولذا يتعين أن تعرب عطف بيان.

وقد عدّ النحويون الجار والمجرور، والظرف الواقع موقع الخبر، أو النعت أو الحال، أو صلة الاسم للموصول متعلقًا بمحذوف هو الخبر أو النعت أو الحال أو الصلة؛ ومعنى ذلك أنهم عولوا على تركيب مقدر هو الأصل للتركيب الظاهر. فقولنا: (الكتاب فى الحقيبة) تركيبه المقدر: (الكتاب موجود فى الحقيبة) أو (يوجد فى الحقيبة)، وذلك فى النعت والحال؛ أما فى الصلة فالتقدير (الكتاب الذى يوجد فى الحقيبة).

واشترط النحويون فى إعمال المصدر عمل فعله إما أن يكون نائبًا عن

---

(1) انظر: حاشية الصبان على الأشمونى، جـ٣، ص ٥٨.

الفعل، مثل (إكرامًا ضيوفك)، وإما أن يصح إحلال الفعل محله مسبوقًا بـ(أن) أو (ما) المصدريتين، مثل: (يسرني فهمك الدرس). وكأن البنية العميقة، أي التركيب المقدر في الجملة الأولى (أكرم ضيوفك إكرامًا)، وفي الجملة الثانية (يسرني أن تفهم الدرس)؛ ومن ثم منعوا المصدر المؤكد والمبين للعدد أن يعمل عمل فعله لأنه ليس محوّلاً من تلك البنية العميقة ولا تصلح لأن تكون أصلاً له.

والتحويل في صيغة المصدر له صلة بالإعراب؛ قال تعالى: ﴿ولأدخلنهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ثوابًا﴾[١]؛ فـ(ثوابًا) في موضع المصدر المؤكد بمعنى (إثابة وتثويبًا).[٢] وقوله تعالى ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾[٣]، (رسولاً) مصدر مؤكد بمعنى (إرسال)[٤]. وقوله تعالى ﴿إلا أن يشاء ربي شيئًا﴾[٥]، (شيئًا) منصوب على المصدر كقولك: (إلا أن يشاء ربي مشيئة)[٦]. ومن كلام العرب تعدد صيغ المصدر؛ قال الفراء: «من العرب من يقول: فسد الشيء فسودًا، مثل قولهم: ذهب الشيء ذهوبًا، وكسد كسودًا أو كسادًا»[٧]، ومثل ذلك: سرح به مسرحًا أي تسريحًا، فالمسرح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب. قال جرير:

ألم تعلمي مسرحي القوافي ... فلا عيا بهن ولا اجتلابا

---

[١] سورة آل عمران: آية ١٩٥.
[٢] الكشاف، جـ١، ص ٤٩.
[٣] سورة النساء: آية ٧٩.
[٤] البيان، جـ١، ص ٢٦١.
[٥] سورة الأنعام، آية ٨٠.
[٦] البيان، جـ١، ص ٣٢٩.
[٧] معاني القرآن، جـ١، ص ١٢٤.

أى تسريحى القوافى. وكذلك تجرى المعصية مجرى العصيان، والموحدة بمنزلة المصدر[1].

وهناك إحلال لصيغة المصدرية محل صيغة أخرى؛ قال الشاعر:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضنوا

(مهلاً) منصوب بإضمار فعل، كانه قال: أمهلى يا عاذلة ولا تبادرى باللوم، و(مهلاً) فى موضع (إمهالاً)[2]. وقوله تعالى: ﴿متاعًا بالمعروف حقًا على المحسنين﴾[3]، (متاعًا) اسم أقيم مقام (التمتع).

وقد تكون الكلمة دليلاً على المصدر. قال تعالى: ﴿يوم نطوى السماء كطى السجل للكتب﴾[4]، (للكتب) أى (للكتابة)، وكقوله تعالى: ﴿ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾[5]، أى الكتابة.[6]

(٤) وهذه الرخص التركيبية علامة على أن اللغة العربية عرفت المرونة، كما عهدت التحديدات ورسمت الحدود؛ لكنها لم تقفل الباب دون التلون التركيبى والتنوع الأدائى. وهى فى رسمها للحدود وفى قبولها التحرك المنظم من هذه الحدود وإليها، كانت تضع نصب أعينها هدفًا واحدًا لم تحِدْ عنه، ذلك هو هدف "النسبة"

---

(١) سيبويه: الكتاب، جـ١، ص ٢٣٣.

(٢) السيرافى: شرح أبيات سيبويه، حققه محمد على الريح هاشم، الفجالة الجديدة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، جـ١، ص ٢٠٩

(٣) سورة البقرة، آية ٢٣٦.

(٤) سورة الأنبياء، آية ١٠٤.

(٥) سورة البقرة، آية ١٢٩.

(٦) البيان، جـ٢، ص ١٦٦.

بين العناصر المفردة. ولأن هذه النسبة من الأمور المستترة الكامنة داخل التراكيب الثابتة مع تغيُّر الأشكال، كان من المقبول أن يلجأ النحويون في تحليلاتهم النحوية إلى استقراء مضمون التراكيب ومدلولاتها لتفسير وتبرير اللجوء إلى رخصة تركيبية معينة.(١)

وفي إطار اختلاف مفهوم المفرد والجملة وشبه الجملة في الفكر النحوي العربي، ونتيجة لاختلاف المذاهب النحوية، أطلق الدكتور محمد إبراهيم عباده على هذا التصنيف مصطلح (المركب الوصفي)(٢)، وأراد به المركب المبدوء بمشتق محض وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وهذا المركب نوعان: مركب وصفي إسنادي، ومركب وصفي إضافي. فالمركب الوصفي الإسنادي نعني به الوصف؛ أي المشتق العامل عمل فعله مع معموله، والمعمول قد يكون فاعلاً، أو مفعولاً به، أو نائب فعل، أو تمييزًا، أو جارًا ومجرورًا؛ مثل: (محمد مشرق وجهه)، (محمد مكرم أبوه الزائرين)، (الخطيب مسموع صوته)، (المغني حسن صوتًا)، (الخطيب أكثر كلامًا)، (الله رفيق بالعباد). وإسناد هذه المشتقات إما إلى مرفوعها الظاهر أو إلى الضمير المستتر فيها، فـ(مشرق) مسند و(وجهه) مسند إليه، و(مكرم) مسند و(أبوه) مسند إليه، و(مسموع) مسند و(صوته) مسند إليه، وأما (حسن) و(أكثر) و(رفيق) فالمسند إلى كل منها ضمير مستتر.

وقد أدرك سيبويه أن الوصف مع مرفوعه يمثل وحدة تركيبية فجعلها كاسم واحد؛ إذ قال: «هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قِبَل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم، وهو قولك (لا خيرًا منه لك)، (لا حسنًا وجهه لك)؛ فقبيح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم»(٣)، وقال

---

(١) د. محمود شرف الدين: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ١٣، ١٤.

(٢) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، ص ٩٢.

(٣) الكتاب، جـ١، ص ٢٨٧.

أيضًا: «ونظير ذلك فى أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد لا فى غير ذلك قولك: (رأيت الضارب أباه زيد) فالمفعول فيه لم يغيره عن أنه اسم واحد بمنزلة (الرجل والفتى)»[1] .

وصرح بذلك المبرد بقوله: «تقول: (مررت برجل قائم أبوه) فترفع الأب بفعله وتجرى (قائمًا) على (رجل) لأنه نكرة وصفته بنكرة؛ فصار كقولك (مررت برجل يقوم أبوه)؛ فإن قال قائل: قد علمنا أن القيام للأب، فكيف يجوز أن يجرى على الرجل؟ قيل له: لأن قولك (قائم أبوه) إنما هو صفة للرجل فى الحقيقة»[2] .

فقد نص المبرد على أن الهيئة التركيبية المكونة من اسم الفاعل ومرفوعه هى الصفة للرجل فى الحقيقة. ويرى الدكتور محمد إبراهيم عبادة أن النحويين أدركوا أن هذا من المركبات يمثل بنية تركيبية مستقلة، ولكن اضطربت آراؤهم فى تصنيف هذا المركب : أهو من قبيل الجمل أم من قبيل شبه الجملة أم من قبيل المفرد.[3] فقد عدّ النحاة هذا التركيب باتفاق جملة إذا اعتمد الوصف على نفى أو استفهام، والمنفى بمرفوعه عن الخبر مثل (أقائم أخواك؟). ولم يشترط الكوفيون هذا الشرط، واستدلوا بقول الشاعر:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا   مقالة لهبى إذا الطير مرت

واشترط بعضهم ألا يكون الوصف رافعًا لضمير ظاهر، ولذلك اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم﴾[4] . فقد عدّ النحويون باتفاق كما قلنا (أقائم-أخواك) جملة اسمية تامة مبدوءة بالوصف وهو ما أُطلق عليه مركبًا وصفيًا إسناديًا. وعدّ الكوفيون (خبير بنو لهب) جملة اسمية مبدوءة بوصف هو المبتدأ؛ أما

---

[1] الكتاب، جـ٣، ص ١٢٠.

[2] المبرد: المقتضب، جـ٤، ص ٤٦.

[3] د. محمد إبراهيم عباده: الجملة العربية، ص ٩٣.

[4] مريم : ٤٦

البصريون فهى عندهم جملة اسمية أيضًا لكن الخبر تقدم فيها على المبتدأ، والتقدير عندهم (بنو لهب خبير). ومن اشترط ألا يرفع الوصف ضميرًا ظاهرًا عدّ الآية الكريمة السابقة (أراغب أنت) من قبيل الجمل الاسمية التى تقدم فيها الخبر على المبتدأ، والتقدير: (أأنت راغب عن آلهتى يا إبراهيم)، وإذا وقع هذا المركب صلة لـ(ال) اختلفت الآراء فيه. فقد رأى الزمخشرى أنه يعدّ جملة لأن الأصل فى صلة الموصول أن يكون جملة، فقال: «واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام»[1]. ويفهم من كلام الرضى أنه ذهب هذا المذهب إذ يقول: «لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفى والاستفهام، أو دخول ما لابد من تقديره فعلاً بعده كاللام الموصولة»[2]

ورأى ابن هشام أن هذا المركب يعدّ شبه جملة إذا كان الوصف صريحًا أى اسم فاعل أو اسم مفعول، لأن كلاً منهما يشبه الفعل فى المعنى فى الاحتياج إلى مرفوع بعده، ولهذا سمى شبيهًا بالجملة، وإذا وقع هذا المركب خبرًا أو صفة أو حالاً عدّه النحويون من قبيل المفرد، وإذا وقع هذا المركب اسمًا لـ(لا النافية للجنس) أو منادى عدّه النحويون شبيهًا بالمضاف أو اسمًا مطولاً[3]، وهكذا رفض النحويون تسمية هذا النوع من المركبات جملة فى كل الحالات مع ما فيه من مقومات الجملة، وهو الإسناد، لأنهم قصروا الجملة على ما تضمن الإسناد الأصلى، وعدوا الإسناد فى هذا النوع من المركبات ليس أصيلاً؛ إذ الإسناد فى نظرهم إنما يكون خاصًا بالفعل.

---

[1] الزمخشرى: المفصل، ص ١٤٣، ط ٢، ١٣٢٧ هـ، بيروت، لبنان.

[2] الرضى الاستراباذى: شرح الرضى على الكافية، جـ١، ص ٨٧.

[3] انظر ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة العانى ببغداد، جـ١، ص ١٧٥

أما الإسناد هنا فهو لكون الفصل بمنزلة الفعل ومعناه[1]؛ إنما قبل النحويون تسميته بالجملة في الحال الأولى لأن الوصف لا يصير مع مفعوله جملة، كالفعل مع مرفوعه، إلا مع دخول معنى يناسب الفعل كمعنى الاستفهام أو النفي.[2]

ومن قال منهم إن الوصف الواقع صلة لـ(ال) يعدّ جملة، رأى صلة الموصول لابد أن تكون جملة. ولم يجعل النحويون هذا التركيب من قبيل شبيه الجملة في كل الحالات لأنهم قصروا شبه الجملة على الظرف والجار والمجرور المتعلقين بمحذوف؛ لانتقال الضمير من المحذوف إليهما، وليس حال المركب الوصفي كذلك؛ بل قد سمى النحويون شبه الجملة شبه مشتق أو شبه وصف إذا قدر متعلق الظرف أو الجار والمجرور مشتقًا[3]. والذى دفع بعض النحويين القائلين بأن هذا المركب إذا وقع صلة لـ(ال) يسمى شبه جملة، أن صلة الموصول لابد أن تكون جملة أو شبه جملة؛ فلما لم يصلح هذا المركب أن يكون جملة عدُّوه شبه جملة في هذه الحال لما فيه من إسناد وإن لم يكن أصيلاً؛ ولما لم ينطبق على هذا التركيب في غير هذين الموضعين السابقين مقاييس الجملة أو شبه الجملة التى التمسوها، لم يبق إلا المفرد فظل في دائرته.[4]

فأما ابن هشام فنجتزئ من عنده بأربعة أمور:

أولها : تعريفه للجملة، حيث يقول: «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللصُّ)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائمًا)، و(ظننته قائمًا)»[5] .

---

(1) شرح الكافية للرضى، جـ١، ص ٨.

(2) المرجع السابق، جـ١، ص ٨٧.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، ط دار المعارف ١٩٦٣م، جـ٢، ص ٢٤٣.

(4) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، ص ٩٦.

(5) انظر ابن هشام: مغنى اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر الحديث، لبنان، جـ٢، ص ٤١٩.

والثاني: تعريفه للجملة الاسمية والفعلية؛ إذ يقول: «فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ(زيد قائم)، (هيهات العقيق) .... والفعلية هي التي صدرها فعل كـ(قام زيد)، و(ضُرب اللص)، و(كان زيد قائمًا)، و(ظننته قائمًا)، و(يقوم زيد)، و(قم)»[1] .

والثالثة : تنبيهه -عقب تعريفيه السابقين للجملة الاسمية والجملة الفعلية- على أنّ «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو (أقائم الزيدان)، و(أزيد أخوك)، و(لعل أباك منطلقًا)، و(ما زيد قائمًا) اسمية؛ ومن نحو (أقام زيد)، و(إن قام زيد)، و(قد قام زيد)، و(هلاّ قمت) فعلية. والمعتبر أيضًا ما هو صدرٌ في الأصل؛ فالجملة في نحو (كيف جاء زيد)، ومن نحو ﴿فأيَّ آيات الله تنكرون﴾، ومن نحو ﴿ففريقًا كذبتم وفريقًا تقتلون﴾، و﴿خشعًا أبصارهم يخرجون﴾ فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو (يا عبد الله)، ونحو ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾، و﴿الأنعام خلقها﴾، و﴿والليل إذا يغشى﴾؛ لأن صدورها في الأصل أفعال»[2] .

والرابع: كلامه على انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، وهو «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو (زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه قائم). والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المُخبر لها في المثالين»[3] .

وغنيٌ عن التعليق أنّ ابن هشام قد ميّز جملة كبرى يكون الخبر فيها جملة صغرى، وأنه ميّز جملة تكون أصلاً وأخرى تكون فرعًا بمنزلتها؛ فضبط العلاقة بين

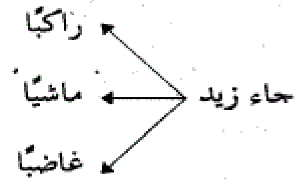
---

[1] ابن هشام : المغنى، جـ٢، ص ٤٢٠.

[2] المصدر نفسه، جـ٢، ص ٤٢١.

[3] المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

الأصل البسيط (قام زيد) والفرع المحوّل بالبناء للمجهول (ضُرِبَ اللص)...إلخ. كما تنبه إلى رد الفروع إلى الأصول بالنفاذ فى الجمل التى لها ظاهر مختلف، وإذن تكون (كيف جاء زيد؟) فعلية؛ لأنها -وإن تصدرها اسم- محوّلة عنده، فيما يُفهم ضمنًا، عن أصل فعليٍّ بسيط هو:



وقد يتقدم على الفعل غير الفاعل من متطلباته ولا يخرج هذا التقدم المركب عن كونه مركبًا فعليًا، وذلك مثل: (كيف جاء محمد؟)، وقوله تعالى: ﴿فأيَّ آيات الله تنكرون﴾، ﴿ففريقًا كذبتم وفريقًا تقتلون﴾، و﴿خُشَّعًا أبصارُهم يخرجون﴾، فكلها مركبات فعلية لأن الأسماء المتقدمة على الأفعال فى نية التأخير. ومن المصادر مثلاً يرد (سمعًا وطاعة) بالنصب ويفسرونه على أنه من جملة فعلية التقدير فيها (أسمع سمعًا وأطيع طاعة)، ولما كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله وجب حذف الفعل، وقد ترد هذه المصادر مرفوعة فيقال: (سمعٌ وطاعةٌ)؛ وحينئذ تفسر على أنها من جملة اسمية والتقدير (أمرى سمعٌ وطاعةٌ). ويرى بعض النحويين أن الأصل فى هذا ونحوه: (أسمع سمعًا وأطيع طاعة)، وحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى النصب؛ إذ يجب فيها حذف الفعل.[1] فقد تمت إذن عدة تحويلات فى هذا التركيب: حذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه

---

[1] الشيخ محمد على الصبان، حاشية الصبان على الأشمونى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، جـ١، ص ٢٢١.

(أسمع) سمعًا و(أطيع) طاعة ← سمعًا وطاعة ، والتحويل إلى الجملة الاسمية؛ ومن ثم التحويل إلى الرفع لإفادة الدوام: سمعًا وطاعة ←(أمرى) سمعٌ وطاعةٌ، وحذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية: (أمرى) سمعٌ وطاعةٌ ← سمعٌ وطاعةٌ.

إن المصادر لها بنية داخلية للأفعال، وبنية خارجية للأسماء فوجود موقع حدث فى البنية المحورية للمصدر يمكن تمييزه بقبوله للظروف. زد على هذا أن شبكة المصدر المحورية هى عينها شبكة الفعل المتصرف. ومن جهة أخرى فإن قدرة المصدر على إسناد إعراب النصب إلى مفعوله مؤشر على فعليته داخليًا وأما تلقيه للإعراب، فهو شرط كافٍ للدلالة على اسميته خارجيًا[1] .

إن مقارنة أولى بين الاسم والمصدر تبين عن تنوع بنى كل منهما وخصائصه؛ فالمصدر له عدد من الخصائص الداخلية للأفعال وعدد من خصائص الأسماء الخارجية فمن بين خصائص الأفعال، أن المصدر قد يسند إعراب النصب إلى مفعوله وهو ينتقى الفضلات نفسها التى ينتقيها الفعل وينعت بالظرف كما ينعت الفعل. فهو يشترك فى هذه الخصائص (وخصائص أخرى) مع الفعل المتصرف، ويختلف فيها عن الاسم العادى، إذ الاسم لا ينصب، وليست له فضلات يفرع إليها (على غرار الفعل) وهو لا ينعت إلا بالصفة (مفردة أو جملة) ولا ينعت بالظرف.

ويشترك المصدر والاسم فى عدد من الخصائص. فمن ذلك أنهما يردان فى المواقع التى ترد فيها الموضوعات لا المحمولات، فيقومان بوظيفة الفاعل، أو المفعول أو مفعول الحرف، إلخ. وهما يتلقيان إعرابًا (خلافًا للمحمول)، وتدخل عليهما أداة التعريف (أو التنكير)، ويركبان فى الإضافة. وإذا أضيفا فإنهما

---

[1] د. عبد القادر الفاسى الفهرى : البناء الموازى، نظرية فى بناء الكلمة وبناء الجملة، ط١ الدار البيضاء ١٩٩٠م، ص ١٧٩.

يسندان إعراب الجر إلى فضلتهما.

فالمصدر أساسًا فعل، بل جذر فعلى، يتم بناؤه، حسب خصائصه، فى مستويات نحوية مختلفة، عند اتصال هذا الجذر بلاصقة (أو صيغة) المصدر. ففى هذا التحليل، يكون المصدر مشتقًا لا أصلاً، وكذلك يكون الفعل المتصرف فى الفاعلين والمفعولين. إلا أن المصدر يختلف عن هذه المشتقات من جهة أن صيغته ليست صيغة واحدة ولا صيغًا محدودة العدد، مثلما هو شأن الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين بل إن له صورًا متعددة. وللتوصل إلى الصيغة الفعلية للمصدر نحتاج إلى قواعد صرفية وأصواتية.

إن التركيب يتعامل مع لاصقة مجردة للجمع، دون الدخول فى مسألة شكلها وأن قواعد الصرفية هى التى تساهم فى قيام الشكل الفعلى للكلمة المجموعة فإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكن أن ندرس التراكيب المصدرية المختلفة ونحن ندرك أن عددًا من خصائص هذه التراكيب خصائص الإلصاق؛ فإذا كانت اللاصقة تحول الفعل إلى اسم، فإن قاعدة الإلصاق ستكون لها آثار مختلفة بحسب المستوى الذى تنطبق فيه[1].

وقد توقف النحاة أمام إضافة الظرف إلى الجملة، قال تعالى : ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾. (هذا) رفع بالابتداء، و(يوم) خبره، أى : هذا اليوم يوم منفعة الصادقين. فإن سأل سائل فقال : لِمَ أضفت (اليوم) إلى الفعل والفعل لا يدخله الجر، وعلامة الإضافة سقوط التنوين من (يوم) ؟ فالجواب عنه أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال فى المعنى، ومعناه : أنك تضيف إلى المصادر. التقدير : هذا يوم نَفْعُ الصادقين، وكذلك قوله : ﴿يوم تبيض وجوه﴾ أى يوم ابيضاض الوجوه ويوم اسوداد الوجوه وإنما أضفنا إلى المصادر[2] .

---

[1] انظر الدكتور عبد القادر الفاسى : البناء الموازى، نظرية فى بناء الكلمة وبناء الجملة، ص ٢٤٠.

[2] ابن زنجلة : حجة القراءات، حققه سعيد الأفغانى، ط٤ مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٤٢.

خاتمة ونتائج

تلك هي الأسس التي ارتكز عليها النحو العربي، والتي استطاع بها نحاة العربية أن يفسروا ظواهرها، ويبينوا أسباب سلوك المفردات والتراكيب مسالك خاصة في مستويات اللغة المختلفة، وكانت تلك هي مصطلحاتهم الخاصة بهم في بيئتهم قبل أن يتصلوا بغيرهم من الأمم التي لها أنحاء خاصة بها.

ولقد اعتمد تشومسكي في بناء نظريته اللغوية الجديدة على نظرية النحو العالمي كما جاءت في نحو بورت رويال، وعلى الفلسفة العقلية الذهنية التي كانت سائدة خلال القرن السابع عشر عند الفيلسوف الفرنسي ديكارت.

كما يذكر تشومسكي فضل بانيني **Panini** أيضًا عليه وعلى نظريته. وإذا كان تشومسكي قد اطلع على جهد بانيني اللغوي، فالأقرب للعقل أن يكون قد اطلع على التراث النحوي العربي والفكر اللغوي العربي؛ فدراسته الأولى ونشأته والبيئة التي تربى فيها، التي تتعلق باللغة العبرية، تؤدي إلى اطلاعه على التراث العربي بطريق مباشر أو غير مباشر.

ولقد وضع روبنز في كتابه **Short History of Linguistics** علماء العربية ومنهم الخليل وسيبويه في مصاف "بانيني" وغيره من نحاة العالم.

وأثر التحويل يتضح في سلوك مفردات اللغة وتراكيبها، ومن ذلك ما توصلنا إليه من نتائج رصدت هذا السلوك على النحو الآتي :

١. تقدير المحذوفات والعوامل في تركيب ما مستمد من ذكر هذه المقدرات في تراكيب عربية أخرى.

٢. تميزت النصوص العربية عن بعضها، وكذا الكتاب والشعراء، باستعمال الخصائص التركيبية للغة كلٌّ وفق الدلالة المقصودة.

٣. بنى نحاة العربية تقديراتهم على أساس تفسير المعنى.

٤. لا يمكن أن تتطابق قواعد لغة ما وتطبيقاتها مع أخرى؛ لذا فإن قواعد العربية وتطبيقاتها وافقت أصولها.

٥. للمعنى في العربية دوره في معرفة حقيقة الصيغة، ومن ثم قيمتها في العمل والإعراب.

٦. إن الدراسات النصية الحديثة التي تعنى بدقائق نص ما وتفاصيله يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف ظواهر لغوية وتركيبية جديدة، كما يمكن أن تسهم بشكل فاعل في إعادة وصف اللغة العربية.

٧. نظام التراكيب في العربية تربطه علائق وقرائن متعاونة يعد الإعراب واحدًا منها.

٨. يجب ألا نعقد صلة بين صحة الفكر النحوي العربي وخطئه تبعًا لتوافقه أو مخالفته لنظريات خاصة بأنحاء أخرى، وهو منهج يصلح لدراسة التراث العربي بعامة وليس الفكر النحوي وحسب، وهذا لا يمنع من تبني نظريات حديثة غربية قد تفيد التراث العربي.

٩. لم تكن أفكار نحاة العربية صادرة عن وهم أو تخيل؛ وإنما كانت صادرة عن الاستعمال العربي ومستمدة منه.

١٠. يعد كل من الإعراب والدلالة أساسين من أسس التحويل في العربية؛ فللإعراب أثر في توجيه المعنى وهو موافق لمراد المتكلم.

١١. اهتم نحاة العربية بعنصر المعنى وقدروه على اللفظ؛ لأن خصائص العربية إنما هي على هذا المنهج.

١٢. عرفت العربية ألوانًا من التحويلات واستخدمت لذلك وسائل التعدية والتغيير في صيغة الفعل، والتضمين لإحداث التوسع في التركيب أو اختصاره.

١٣. قد تشترك عديد من لغات العالم في ظاهرة لغوية واحدة كالتحويل، لكنها تختلف في إمكاناتها ووسائلها التي تؤدي بها التحويل.

١٤. النموذج الصرفى فى العربية مكمل لنظام النحو؛ فلا يدرس أحدهما حال التغير ويدرس الآخر حال الثبات، بل يدرسان معًا حالات التغير. غير أن النموذج الصرفى يدرس فى مستوى الصيغة المفردة، أما النظام النحوى يدرس التغير فى حالة التركيب والتأليف ويستند إلى ما يحدده النموذج الصرفى من خصائص الأسماء والأفعال.

١٥. يحقق منهج الصرفيين فى تحليلهم للإعلال والإبدال مجموعة من الأمور التى يعد كل منها دليلاً على صواب القول بوجود مستوى للتحليل اللغوى، بجانب مستوى التركيب العميق وهو نظيره (التركيب السطحى).

١٦. لقد لجأ النحويون العرب إلى التقدير ضبطًا للعلاقة بين سطح الكلام والأصول التى تنتظم بنيته عندهم وفقًا للمقارنة بين التراكيب المستعملة.

١٧. لابد من أن تتّحد مستويات التحليل اللغوى اتحادًا تامًا فى نظرة تحليلية متكاملة ليكون تحليل الجملة تحليلاً تامًا يوصل إلى المعنى المقصود.

١٨. لا بديل عن العناصر المتعددة لإقامة صرح شامل كالنحو العربى؛ لوضع ضوابط لهذه اللغة التى لا يمكن أن تخضع خضوعًا صارمًا لعنصر واحد من عناصر الفكر النحوى.

قائمـــة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، بيروت - لبنان ١٩٧٣م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٣٧م.
- الأزهرية في علم الحروف، على بن محمد الهروى، تحقيق عبد المعين الملوحى، دمشق ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الأصول، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م.
- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٣م.
- إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق د. زهير غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد ١٣٩٧هـ.
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، محمود شرف الدين، دار مرجان للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة ١٩٧٦، طبع حيدر آباد ١٣١٠هـ.

– الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية، بيروت ط١، ١٩٨٢م.

– الألسنية (علم اللغة العام) المبادئ الأعلام، ميشال زكريا، ط٢، بيروت ١٩٨٣م.

– الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٤٩هـ.

– إملاء ما مَنَّ به الرحمن، العكبري، مطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط٢ ١٩٥٥م، وط٤، السعادة ١٩٦٠م.

– بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م.

– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، الحلبي ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

– البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، د. عبد القادر الفاسي الفهري ط الدار البيضاء ١٩٩٠م.

– البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

– تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة ١٩٥٩ – ١٩٦٢م.

– تاريخ النحو وأصوله (النحو بين البصرة والكوفة)، مكتبة الشباب بالمنيرة القاهرة.

- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٨م.

- تشومسكي والثورة اللغوية، جون سيرل، الفكر العربي، العددان ٨، ٩، الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، طرابلس - ليبيا، يناير ١٩٧٩م.

- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٥م.

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ط استانبول ١٩٣٠م.

- الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف ١٩٨٨م.

- جنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ١٩٧٣م، حلب.

- حاشية الشيخ يس على التصريح، مطبعة محمد مصطفى، ١٣١٢هـ.

- حاشية الصبان على الأشموني، الشيخ محمد على الصبان، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، وط المطبعة العامرية الشرقية، ط٢.

- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط٤، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، تحقيق د. علي توفيق الحمد، إربد، الأردن ١٩٨٦م.

- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه، د. مهدى المخزومى، ط٢، بيروت ١٩٨٦م.

- دراسات فى فقه اللغة، صبحى الصالح، ط٢، المكتبة الأهلية، بيروت.

- دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى، د. أحمد المتوكل، المغرب ١٩٨٦م.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشرى، د. فاضل السامرائى، بغداد ١٩٦٦م.

- درة الغواص فى أوهام الخواص، الحريرى، طبع ليبزج ١٨٧١م.

- ديوان الأحوص الأنصارى، تحقيق عادل سليمان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م.

- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحى، سوريا ١٩٦٦م.

- ديوان ابن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨م.

- ديوان المتنبى، وضع عبد الرحمن البرقوقى، القاهرة ١٩٣٨م.

- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبى، تحقيق د. شوقى ضيف، ط دار المعارف ١٩٨٨م.

- رصف المبانى فى حروف المعانى، أحمد عبد النور المالقى، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.

- شذور الذهب، لابن هشام، ط التجارية الكبرى بمصر ١٩٠٧م.

- شرح أبيات سيبويه، حققه محمد على الريح هاشم، الفجالة الجديدة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، الأشموني، ج١ القاهرة ١٩٤٧م، ج٢ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١ ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م، ج٣ ط دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

- شرح بانت سعاد، لابن هشام، ط الحلبي ١٣٤٥هـ.

- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١ ١٩٧٤م.

- شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، ط٢ ١٣٢٥هـ.

- شرح ديوان أبي تمام للتبريزي، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بالقاهرة.

- شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، مكتبة التراث ١٩٨٠م.

- شرح القصائد السبع، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٤ ،١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي (د.ت)، طبعة المنيرية، تحقيق جماعة من علماء الأزهر.

- شواهد المغني، السيوطي، تصحيح الشنقيطي، القاهرة ١٣٢٢هـ.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، المطبعة السلفية القاهرة ١٩١٠م.
- الضرائر، محمود شكري الألوسي، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ.
- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط٣ ١٩٨٣م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم ١٩٧٨م.
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦م.
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، د. سعيد حسن بحيري.
- الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة، الأردن، ط١ ، ١٩٨٧م.
- في الفكر اللغوي، د. محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط١ ،١٩٨٩م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦م.
- في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة ١٩٨٤م.
- قواعد تحويلية للغة العربية، د. محمد علي الخولي الرياض ١٩٨١م.
- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، ١٩٤٦م.
- القياس في الدرس اللغوي، بحث في المنهج، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧.

- الكتاب عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، نشر طهران.

- كتاب العين، الخليل، تحقيق عبد الله درويش، ط العاني، بغداد ١٩٦٧م.

- الكتاب المقدس، ط ١٩٩٠م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- لسان العرب لابن منظور، ط بولاق.

- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر ،منشورات عويدات، الرباط ١٩٨٥م.

- اللغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، ط مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ١٩٨٩م.

- مجلة مجمع اللغة العربية، دور الانعقاد الأول.

- مجلة الفكر العربي، العددان ٨،٩، ١٩٧٩ طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، يناير ١٩٧٩م.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، د. عبد المجيد عابدين، ط١ القاهرة ١٩٥١م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، د. مهدى المخزومى، مصطفى البابى الحلبى، مصر ط٢، ١٩٥٨م.

- المذكر والمؤنث، أبو بركات الأنبارى، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- المركب الإضافى بين الأصل والفرع، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٩م.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، السيوطى، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط٣ عيسى الحلبى ١٩٥٨م.

- مظاهر النظرية النحوية، نعوم تشومسكى ترجمة مرتضى جواد باقر، بغداد ١٩٨٣م.

- معانى الحروف، لأبى الحسن بن عيسى الرمانى النحوى، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مكة المكرمة ١٩٨٦م.

- معانى القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٥م.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصارى، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله (مراجعة سعيد الأفغانى)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة الحلبى ودار الفكر الحديث، لبنان.

- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، ط الحلبى.

- المفردات فى غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، دار المعرفة - بيروت (د.ت).

- المفصل، الزمخشرى، ط٢، بيروت، لبنان ١٣٢٧هـ.

- المقتضب، المبرد، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ.

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى ببغداد.

- المنار السالك، محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن، ط الفجالة الجديدة، ١٩٥٣م.

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط٣، ١٩٦٦م.

- من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، الخانجى بالقاهرة، ١٩٩٠م.

- من قضايا اللغة والنحو، على النجدى ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

- الموشح، المرزبانى، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

- نتائج الفكر السهيلى، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، ط ١٩٥٠م.

- النحو العربى والدرس الحديث، د. عبده الراجحى، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م.

- النحو الوافى، عباس حسن، ط دار المعارف، ١٩٦٣م.

- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت ١٩٨٣م.

- نظرية التبعية فى التحليل النحوى، د. سعيد حسن بحيرى، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

- نظرية تشومسكى اللغوية، جون ليونز، ترجمة د. حلمى خليل، الإسكندرية ١٩٨٥م.

- نظرية المعنى فى النقد العربى، د. مصطفى ناصف، دار الأندلس - بيروت.

- نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، د. نهاد الموسى، دار البشير - عمان، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- النكت فى كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمرى، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويتية ١٤٠٧هـ.

- همع الهوامع، السيوطى، ط١ ، بيروت ١٣٢٧هـ.

ثانيًا : المصادر والمراجع الأجنبية

- Aspects of the theory of Syntax, N. Chomsky, the M.I.T press (trad. Fr. Ed Seuil) Cambridge 1965.
- Cartesian Linguistics, N. Chomsky (1966), Harper and Row (trad. F.Ed. Seuil) 1969.
- Eliot Selected Essays.
- N.Chomsky, Essays on Form and interpretation, North Holland 1977.
- From Deep to surface structure, Harper and Row puplishers, New York 1971.
- Foundations of syntatic theory, StockWell, R. prentice - Holl, Engle wood cliffs, New Jersey 1977.
- Grammer, Frank Palmer, Penguin Books, 1971 - 1973.
- An Introduction to Language, Fromkin and Rodman, New York 1974.
- Language and myth, Ecassirer, transalated by Susanne Klenger V.S. 1953.
- Lectures on government and binding, dordrech Foris, 1981.
- Linguistics, David Crystal, Pelican Books, 1973.
- trasformation Grammer, History, theory, practice, Halt, Rinhart and winston, IVC, New York, 1974.

- The case for case, Inbach, Emmon and Harms, T.Robert (eds.) Universals in Linguistic theory, Fillmore charles, the University of Texas at Austin, 1968.
- The New English Grammer, A Descriptive Introduction, Cattell, N.R.
- three models for the description of Language, I.R.E transactions on Information theory, Vol 1, T.2 - trad. Fr. dans Languages, 9 Mars 1968.
- New Horizons in linguistics, Edited by John lyons, Penguin Books.
- Reading in modern linguistics an anthology, Bertil malmbry.
- A short History of linguistics, Robins longman, London 1969.
- Some Concepts and consequences of theory of goverment and binding, Cambridge, M.I.T. Press 1982.
- Syntax Structures, N. Chomsky, the hague montontrad 1969.

الفهـــرس

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة
٩	**الفصل الأول : الأسس المشتركة**
١١	١– نحاة العربية والنظريات اللغوية.
٢٥	٢– الوظائف النحوية وتكامل التركيب والدلالة.
٣٩	**الفصل الثانى : النموذج الصرفى.**
٤١	١– فى العربية.
٥٣	٢– اتحاد مستويات الأداء ال[illegible]ى.
٦٩	**الفصل الثالث : الأصل والفرع.**
٧١	١– فى عموم اللغة.
٨٩	٢– الاختصاص فى العمل النحوى والاستعمال اللغوى.
٩٩	**الفصل الرابع : العامل.**
١٠١	١– فلسفته.
١٠٤	٢– أنواعه.
١١٠	٣– العامل فى إطار التحويلية.
١٢١	٤– المنهج الوصفى وتطور الفكر اللغوى.
١٢٧	**الفصل الخامس : التقدير والتأويل.**
١٢٩	١– الأصول.

الموضوع	الصفحة
٢- التأويل.	١٤٠
٣- الحذف ومبدأ تعدد الأنظمة.	١٥١
الفصل السادس : تفسير الاستعمالات وتبريرها.	**١٦٥**
١- الدوران فى الاستعمال.	١٦٧
٢- المستويات اللغوية بين البنيوية والتحويلية.	١٧٠
٣- البيئة واللهجة.	١٧٢
٤- مستوى الأداء اللغوى.	١٧٩
٥- الضرورة والقواعد.	١٨٣
الفصل السابع : تطبيقات.	**١٩٥**
١- من خلال تحليلات النحاة واللغويين.	١٩٧
٢- تقدير الإعراب وتفسير المعنى.	١٩٩
٣- التوسع فى الرواية والاتساع فى اللغة.	٢٠٨
٤- الرخص التركيبية والتنوع الأدائى.	٢١٧
خاتمـــة ونتائج	٢٢٧
قائمة المصادر والمراجع.	٢٣٣
مصارد ومراجع عربية.	٢٣٥
مصادر أجنبية.	٢٤٥
الفهرس.	٢٤٧